

بحث المرأة في المنظمات الأهلية:

حالة مصر

مقدم من مركز دراسات المرأة الجديدة
ديسمبر 1998

تحرير: هالة شكراللة، نولة درويش، ناديہ واصف
كتابة العرض التاريخي: ناديہ واصف، عايدة سيف الدولة، نولة درويش
البحث الميداني: حنان نصار، عادة سيف الدولة
دراسات الحالة: هند واصف، راجية عمران، إيمان عبد الواحد، شيرين أبو النجا، عايدة سيف
الدولة، هالة شكراللة، نولة درويش، ناديہ واصف

ونتوجه بالشكر الخاص لكل عضوات مركز دراسات المرأة الجديدة لمساهمتهن بالنقاش و الدعم خلال هذا
البحث. كما نتوجه بالشكر للأستاذة حنان نصار والأستاذة دلال عبد العزيز والأستاذ عمر الشافعي للمساعدات
التي بذلوها لإنجاز هذا البحث.

ونقدم امتناننا لكافة الجمعيات التي استجابت للمشاركة في البحث من خلال الاستثمارات أو
الموافقة علي المشاركة في دراسات الحالة.

| | |
|---------|---|
| 4..... | 1. مقدمة |
| | أولاً-دراسة تاريخية: |
| 6..... | 1879-1952 |
| 6..... | المرأة في إطار المجتمع المدني والدولة |
| 8..... | الإطار الاجتماعي وتأثيره علي نشأة الحركة النسوية |
| 11..... | أثر الحركات الاجتماعية علي الحركة النسائية وتنظيماتها |
| 12..... | ثورة 1919 |
| 16..... | الثلاثينات: تعدد الأصوات والاتجاهات |
| 19..... | الأربعينات: البعد الطبقي والمهني والوطني لنضالات المرأة المصرية |
| 21..... | المنظمات النسائية: قضية المرأة والقضية الوطنية |
| 22..... | الدولة والمنظمات الأهلية: بداية الصدام |
| 23..... | 1952 حتى نهاية السبعينات: السيطرة للدولة: |
| 23..... | موقف الدولة من المرأة والعمل الأهلي - وتأثيره علي حركة المرأة ومنظماتها |
| 27..... | 1967-نقطة تحول |
| 27..... | الحركات الاجتماعية وموقفها من قضايا المرأة |
| 30..... | الوضع الدولي وتأثيره علي الحركة النسائية وخطاب الدولة |
| 32..... | الثمانينات |
| 32..... | موقف الدولة من المرأة - ما بين المناخ الدولي والضغط الداخلية |
| 33..... | حركة "المجتمع المدني" وقضية المرأة |
| 34..... | الحركة النسائية ومنظماتها - بوادر جديدة |
| 38..... | التسعينيات: |
| 39..... | الدولة وقضية المرأة: اهتمام أكبر نسبياً يشوبه الحذر |
| 39..... | "المجتمع المدني" وقضية المرأة |
| 40..... | صعود التحركات النسائية: بداية الاندماج |
| | خاتمة: |
| | ثانياً: البحث الميداني |
| | نتائج تفريغ الاستمارات |
| | دراسات الحالة |
| 81..... | المراجع: |
| | ملحق رقم 1: استبيان الجمعيات |
| 93..... | ملحق رقم 2 |

1. مقدمة

يسعى هذا البحث إلي دراسة وضع النساء المصريات وتواجههن في العمل الأهلي. ولما كان هذا الوضع قد اصطبغ بآثار البدايات التاريخية، وكذلك التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية. علاوة بالطبع علي مسيرة نضالات المرأة نفسها، فقد حاولنا أن نقدم تحليلا لتلك المؤثرات لما لها من أهمية في الإحاطة بوضع المرأة الراهن وتنظيماتها، هذا بجانب تقديم بحث ميداني عن خصائص المنظمات غير الحكومية النسائية في الفترة الحالية ومحاولة لاستخلاص النتائج.

ويهدف هذا البحث إلي تقديم قراءة تحليلية لمشاركة المرأة في بناء وتطوير المجتمع المدني ومؤسساته في مصر وهذا بهدف فهم واقعنا الراهن بشكل أفضل والسياق الذي أنتجه ونقاط التحول والاستمرارية فيه. إذن فهذا العمل يمكن أن نسميه عمل بحثي نضالي مستند في قراءة الماضي إلى محاولة لفهم الحاضر والسياق الذي نبغ منه - وهذا بهدف خلق وعي جماعي نابغ من التواصل النقدي مع التجربة، ينطلق من التمسك بما هو قوي لنفعيله وإحياءه وإدراك ومواجهة ما هو ضعيف لكي يبحث عن بدائل تمكنه من شق طريق نضالي جديد لا يقع في خصام مع تاريخه.

و عن طريق تقديم ما نود أن تكون صورة شمولية للمرأة في العمل الأهلي عبر القرن الأخير، نطمح في إحياء الالتزام بهذه القضية مرة أخرى و المساهمة الجادة فيها وطرح التحولات التي تمر بها - وهذا علي مستوي النظرية وعلي مستوي السرد الحياتي للنساء.

وفي القيام بهذا البحث، اعتمدنا أسلوب ينبغ من عدد من التخصصات، كالعلوم التاريخية والاجتماعية والأنثروبولوجية ودراسات النوع في محاولة لتقديم رؤية متكاملة في تحليلنا لهذا الواقع.

وينقسم هذا البحث إلى قسمين أساسيين، قسم تاريخي عن المرأة في العمل الأهلي منذ بداية القرن حتى الآن، وقسم يحتوي علي عمل ميداني لدراسة وضع المنظمات الأهلية الحالية التي تعمل في مجال المرأة. وقد حددنا المنظمات النسائية محل البحث بتلك التي تعرف أو تسمى نفسها بمنظمة امرأة أو تلك التي لديها برامج تستهدف المرأة. وبهذا التعريف الواسع، قمنا بإرسال 70 استمارة للمنظمات التي حددناها واضعين في الاعتبار البعد الجغرافي والحجم والشكل القانوني ونطاق ومجال أنشطة المنظمة وتوجهاتها. وقد وصلنا من الاستمارات التي أرسلناها 29 استمارة اخترنا منهم 10 منظمات لعمل دراسات حالة وراعينا فيهما أيضا نفس التنوع السابق ذكره.

وتحاول الخاتمة دمج البحث الأكاديمي بالرؤية النضالية في الاستناد إلى العرض التاريخي والبحث الميداني من أجل التوصل إلى وضع المنظمات الآن واتجاه مسيرتها والوسائل والتوجهات التي يمكن تبنيها من أجل إعادة الحيوية إلى المجتمع المدني وتحسين وضع المرأة..

وينقسم الفصل التاريخي- إلي دراسة ثلاث فترات تاريخية: من عام 1879 إلي عام 1952 ومن عام 1952 إلي فترة السبعينات ومن الثمانينات حتى التسعينات التي لم تنتهي بعد.

و الذي حدد بدايتنا التاريخية بعام 1879 هو إيماننا بان اللغة والكلمة انعكاس لدرجة الوعي وبالتالي يمكن التأريخ لبداية ظهور إرهابات الوعي النسوي بهذا العام.. أي عام ظهور قاموس السير الذاتية للنساء للكاتبة مريم النحاس المعنون "معارض الحساء في تراجم مشاهير النساء". وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل التواريخ

الخاصة بالنساء -عندنا- لم تحظ بقدر من الاتفاق العام.. ربما لأن نشاط المرأة- علي مدار الزمن - لم يجد مكانه في التأريخ للأحداث الرئيسية -، بل كان باتفاق المؤرخين - لا يبتعد عن المكانة الثانوية! ومن ثم كان علي الحركة النسوية أن تؤرخ لنفسها.

وقد حاولنا - في سياق دراسة تلك المراحل التاريخية المختلفة- بلورة بعض القضايا والعناصر المشتركة المتعلقة بتطور أو انحصار الحركة النسوية ومبادراتها داخل المجتمع، واضعين في الاعتبار مختلف أنماط التحول والاستمرارية.. تلك التي تعكس بدورها الأوزان المختلفة لهذه المؤثرات -مثل دور الدولة والحركات الاجتماعية والعامل الدولي.. الخ - عبر الحقب التاريخية المختلفة.

ويمكن تقسيم القضايا/الموضوعات - محل البحث- بوجه عام علي النحو التالي:

- دور الدولة وتأثيره علي المرأة والمبادرات الأهلية.
- أثر الحركات الاجتماعية علي منظمات المرأة وبرامجها.
- الخطاب السائد وأثره علي حركة المرأة وأدوارها التقليدية.

ومن نافل القول، أن الاهتمام بتقديم ذلك المدخل التاريخي يعود لإدراكنا أن الواقع الراهن للحركة النسوية ومبادراتها - أي تلك التي تسعى إلى تغيير واقع المرأة ضمن رؤية شاملة للمجتمع- لا يمكن النظر إليه بمعزل عن تاريخه السابق، علاوة علي أن إعادة قراءة ذلك التاريخ بدرجة أعلي من الدقة كفيلة بتصحيح بعض المفاهيم المغلوطة السائدة عن الحركة النسوية - مثل الزعم بأن قاسم أمين هو مؤسس هذه الحركة..و ما إلى ذلك.

كما تطرح الدراسة بعض التساؤلات حول محدودية التعريف الخاص "بالمجتمع المدني" لكونه يستبعد أحد أهم مكونات الحركة النسوية (ألا وهو الدور الذي لعبته أدوات النشر والصحافة في فترة تاريخية محددة) والتي كانت بمثابة همزة الوصل بالنسبة للنساء يعبرن عبرها من المجال الخاص (الأسرة) المفروض عليهن إلى المجال العام (المجتمع).

ولقد لعبت المرأة عبر البدايات المبكرة للحركة النسوية وخلال المراحل التالية لها دورا أساسيا في كافة التحولات السياسية والاجتماعية ويمكن أن نرجع نزوعها التاريخي إلى تحقيق درجة من التنظيم المستقل -من بعض الزوايا - إلى الإحباط العنيف الذي كان يتبع اشتراكها في الحركات الثورية والتحريرية.. ثم استعداد الحركات -خاصة عند الوصول للسلطة- للمساومة علي حقوقها عند مواجهة أبسط التحديات أو فور تحقيق انتصارها (مثل حكومة الوفد بعد ثورة 1919 وحكومة 23 يوليو بعد انقلاب 1952).

كما يمكننا أن نستخلص من عرضنا ومن العروض والدراسات التاريخية الأخرى انه لم يحدث أن وضعت المرأة في الخطاب الاجتماعي الرسمي أو الخطاب التاريخي و السياسي إلا في إطار الأدوار الأسرية والتربوية.. عدا لحظات نادرة (أي في إبان الثورات والتحويلات الاجتماعية الكبرى - مثل ثورة 1919 و 1952 -إلى حد ما-) وثورة إيران الإسلامية) حتى تعود المرأة حبيسة الأطر التقليدية ذاتها.. بل لترتفع الأصوات مطالبة المرأة بالعودة لهذه الأدوار التي طالما حاربتها. علي أن سرعان ما يتم تجاوز فترات الإحباط لتجدد المرأة أساليب مشاركتها في المجتمع وتتحول إلى عنصر أساسي في التحضير والتمهيد والتنظيم للتحولات الاجتماعية المطلوبة.

وأخيرا.. تجدر الملاحظة انه بالرغم من حرصنا علي الاستعانة بأكبر قدر من المصادر المتاحة لدينا.. إلا أن معظم المصادر التي قامت بالتأريخ لهذه الفتراتم تكن مصادر عربية، بالإضافة إلى أن أمام صعوبة التوثيق

للنشاط النسائي خلال فترة الخمسينات.. رأينا ضرورة الاستعانة ببعض المقابلات الشخصية مع عدد من النساء النشيطات خلال تلك الفترة.

ويدفعنا هذا ل طرح أهمية الاستمرار في التوثيق - من قبلنا ومن قبيل غيرنا- للحركة النسائية عبر تاريخنا المعاصر - بمختلف تنظيماتها ومبادراتها- وهذا في إطار تدعيم انطلاقة جديدة لها عن طريق نقل دروس التاريخ وعنفوانه وحيوية الأفراد وشجاعتهم لتكون دعامة لمن يعملون لتغيير واقع المرأة في مجتمعنا ولتحقيق المطالب التي نادى بها نساء مصريات منذ قرابة قرن.

أولاً-دراسة تاريخية:

1879-1952

المرأة في إطار المجتمع المدني والدولة

بحكم موقعها الإستراتيجي بين أوروبا و اسيا، وتعرضها لحركات التغيير الراديكالية مثل الثورة الفرنسية، صارت القاهرة مركزاً علمياً للأفكار والحركات الجديدة... وقد ارتبطت فورات الحركات الإصلاحية والنسوية في مصر بمحاولات الحكام المتتاليين تحديث الأبنية التعليمية والثقافية والإدارية للبلاد، وكذلك بنمو الوطنية و العداء للإمبريالية في ظل الاحتلال البريطاني خلال فترة ما بعد 1882. أن السجلات المبكرة حول حقوق المرأة في مصر، وظهور الإصلاحيين الذكور من دعاه حقوق المرأة ودور " النساء الجدد " من رائدات أفكار المساواة بين الجنسين هي أمور ينبغي تقييمها على خلفية تلك الأحداث التاريخية.¹

ارتبطت مشاركة المرأة في صياغة المجتمع المدني في مصر بقوى التغيير على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كما ارتبطت أيضا بالنزوع نحو التحرر الذي انعكس في الصعود المتزامن للحركات الوطنية والنسوية. أن خلق هوية وطنية كان حيويًا من أجل تعبئة الناس، وكذلك كانت الرغبة في القيام بإصلاحات داخلية لتحديث البلاد وتخليصها من نير الاستعمار. وعلى أثر هذا تقاطعت الحركتان النسوية والوطنية. وتجلت أوضح الأمثلة الملموسة على ذلك خلال ثورة 1919 حيث تقاطعت الطرق مما أسفر عن مسارات مختلفة. وكان لذلك تأثير شديد الفعالية على المنظمات النسائية. فالصدمة المريرة وخيبة الأمل التي تعرضت لها النساء بعد وصول الوفد للسلطة وتراجعها عن كافة وعوده للنساء، أجبرتهن على شق طريقهن الخاص وخلق منتداهن الخاص الذي يستطعن من خلاله مواجهة احتياجاتهن. حدث مرارا أن تشكل حركتان قوة مشتركة ثم يؤول الأمر إلى خضوع إحداهما للأخرى ونوبانها داخلها وفي حالة الحركة النسائية أوائل هذا القرن، فان الحركة لم تعد توحد أنشطتها ومبادراتها مع الفصائل الوطنية الأخرى، وأن كان ظل الخطاب الوطني يشكل أحد عناصرها الأساسية الذي يدعم نشاطها ويضفي صفة الشرعية علي وجودها.

يستعرض القسم التالي بإيجاز صعود المجموعات / المنظمات النسائية في علاقته بالتغييرات المتوالية في البلاد. وعلى امتداد هذا النقاش، سننظر القضايا التطبيقية وعلاقة المجموعات النسائية بالهيئات الحاكمة

1 Kumari Jayawardena, Feminism and Nationalism in the Third World. London: Zed Books, 1986. P. 43.

والمؤسسات الدينية موضوعات أساسية طوال البحث، بالإضافة إلى رصد التحولات التي طرأت على دور وطبيعة أنشطة هذه المنظمات والمظلات التي نشأت في إطارها.

ظهور الوعي النسوي:

تزامن ظهور وعي نسوي في نهاية القرن التاسع عشر مع تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية. ويمكن تقسيم حكم محمد علي إلى مرحلتين، المرحلة الأولى التي شهدت تعزيز سلطته وهو ما انعكس في مصادرة الأوقاف الكبيرة الأمر الذي لم يحل دون استمرار الناس في إقامة الأوقاف. أن التأثير الكبير لهذه الأوقاف في ميدان التنشئة الاجتماعية، فضلا عن القوة الإنتاجية والمالية الهائلة التي توفرها لمن يسيطر عليها كانت الدافع لنزوع محمد علي نحو السيطرة عليها. ومن ثم فإن علاقة الحكومة - التي كان مقدر لها أن تدعم وجودها اعتمادا على المبادرات المدنية (وان تكن محكومة بمنطق ديني في ذلك الوقت) - اتسمت هذه العلاقة منذ البداية بالتوتر.² وتميزت المرحلة الثانية من حكم محمد علي " بالتوسع الاقتصادي والعسكري".³ عنى ذلك سياسات التحول الزراعي والتصنيع الكثيف والتركيز على التجارة والاعتماد الكبير على التكنولوجيا، وخلق طبقات جديدة واستيراد نظم أجنبية في التعليم والصحة والقانون، فضلا عن تحول سكاني مكثف.

نحو نهاية القرن التاسع عشر كانت المرأة تعبر عن أفكارها وتطرح قضاياها بأشكال متنوعة: الشعر، والنثر، معاجم للسير الذاتية للنساء، ومقالات الصحف. وقد ظهر العديد من النصوص الرائدة التي أنتجتها نساء على مدى خمسة عشر عاما قبل الجدل حول قضية المرأة المنسوب إلى قاسم أمين. وفيما يلي نذكر القليل فقط من بين تلك الأعمال. في 1879 نشرت مريم النحاس معرض الحسناء في تراجم مشاهير النساء؛ ففي عام 1887 نشرت عائشة التيمورية "نتائج الأحوال في الأقوال والأفعال"؛ وفي 1893 نشرت زينب فواز قصتها "حسن العواقب" ونشرت في العام التالي معجما حول سير النساء وإنجازتهن بعنوان "الدر المنثور في طبقات ربات الخدور". ومن المهم ملاحظة أنه خلال العقود الأولى من القرن العشرين كانت النساء تكتب مخطوطات وكتب ومقالات بلغة أبسط كثيرا مما يشير إلى تحول ثقافي في اتجاه تحديث اللغة العربية.

2 Beth Baron, *The Women's Awakening in Egypt: Culture, Society, and the Press*. Yale University Press, 1994. P. 168.

3 Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, *A Short History of Modern Egypt*. Cambridge University Press, 1985. P. 54

الإطار الاجتماعي وتأثيره على نشأة الحركة النسوية

وعند الحديث عن وعى نسوى نحتاج أيضا للنظر إلى ما كان متوقعا من مختلف أنواع النساء وما كان يعمل لتحقيق تلك التوقعات.

"بالنسبة للأسمالية وملاك الأراضى الأجانب والمحليين، كاذت النساء تمثل العمالة الأرخص في المزارع والزرعة والصناعة. وبالنسبة للسلطات الكولونيالية والإرساليات كان يتعين تعليم النساء المحليات بحيث يصبحن زوجات وأمهاات صالحات (والأفضل مسيحيات) لكوادر المهنيين والموظفين الذين كانوا يتدربون لتشغيل الاقتصاد الكولونيالى. أما بالنسبة للإصلاحيين الذكور من البرجوازية المحلية، فقد احتاجت النساء لقدر مناسب من التغريب والتعليم من اجل تحسين الصورة الحديثة والمتحضرة لبلادهن وأنفسهن، ولكي يمارسن تأثيرا جيدا على الجيل التالي. هكذا نمت المطالبة "بربات بيوت متحضرات"⁴.

يشير الاقتباس السابق بشكل عام إلى بلدان في العالم العربي وآسيا لها ماضى استعماري متشابه ولكن يظل من المهم ملاحظة المسار الذي اتخذته الخطابات التالية حول قضية المرأة.

من بين استنتاجات التغيير الاجتماعي أن النساء (من خارج الطبقات العليا⁵) صار لهن فرص اكبر للتعليم. فقد تم إنشاء مدارس للذكور والإناث بواسطة الدولة (كجزء من مخططة التحديث) وكذلك الإرساليات التبشيرية.⁶ وقد سمح التعليم الأوسع لنساء مختلف الطبقات بالانخراط في الجدل الذي لم يبق بالتالي حبيس نساء الطبقات العليا اللاتي تعلمن العربية والفرنسية والتركية في منازلهن تحت إشراف معلمين خصوصيين. والفهم الشائع عن المنظمات النسائية هو أنها بدأت أساسا على يد نساء الطبقة العليا وخاصة المرتبطات منهن بالقصر.⁷ وتدرجا راحت الحركة تتوسع بحيث تضم نساء من الطبقات الوسطى. وحصلت نساء الطبقتين العليا والوسطى على الشهرة والدعم المالي والشرعية بواسطة رعاية القصر. وقد كان هناك بالفعل تقليد طويل لتبرع النساء بالوقت والمال من اجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وهو تقليد يعود إلى العصر المملوكي.⁸ ولعل أحد أهم الإسهامات في هذا القرن هو ذلك الخاص بالأميرة فاطمة إسماعيل (ابنة الخديوي إسماعيل وشقيقة الملك فؤاد) التي تبرعت بأرض وأموال لبناء الجامعة المصرية المعروفة آنذاك باسم جامعة فؤاد الأول.

وقد وثقت المجلة النسوية لهدى شعراوى المصرية التي كانت تصدر بالفرنسية هذا الكرم في أحد أعدادها. "لقد تبرعت بأرض تزيد مساحتها على 15000 متر لبناء المبنى المهيب لهذه المؤسسة الكبرى عليها. وفي إيماه مؤثرة ومفعمة بالمعاني تبرعت بجزء من مجوهراتها الشخصية للإسهام في هذا البناء. فضلا عن ذلك ومن اجل ضمان استمرار وازدهار هذه الجامعة، فقد كرست وفقا مقدارها 661 فدانا تم تخصيص جزء من عوائده سنويا لإرسال أربعة طلاب في بعثة لأوروبا لاستكمال تعليمهم".⁹

4 Kumari Jayawardena, Feminism and Nationalism. P. 8.

5 احتلت هذه العناصر-مع الأسف- مركز الكتابة أثناء هذه الفترة ولم يتم توثيق حياة وواقع النساء الريفيات ونساء الطبقات الفقيرة.

6 Leila Ahmed, Women and Gender in Islam: The Roots of a Historical Debate. Yale University Press, 1993. P. 135-139.

7 ننوي التشكيك في هذا الافتراض في نقاشنا الذي يتعامل مع منظمات لاحقة سوف تأتي في فترة 1910..

8 Beth Baron, The Women's Awakening. P. 171.

9 "Les Grandes Figures Féminines D'Egypte: S.A. La Princesse Fatma Ismail." L'Egyptienne. Mars 1925.

وتمثلت المفارقة الصارخة في أن الجامعة ذاتها التي بنتها امرأة حظرت دخول النساء ومشاركتهن في حياتها الثقافية، بل ومنعت النساء بالقوة من عقد اللقاءات وتنظيم المحاضرات بها أيام الجمع. ولم يتم السماح للنساء بدخول جامعة فؤاد الأول إلا في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات.

أثر التحديث على العلاقات والهيكل الاجتماعي وأدى إلى خلق وعى نسوي وحركة اجتماعية للنساء. وكان لتقاطع الواقع الطبقي مع الوجود الجماعي للنساء ورؤيتهن ولا يزال تأثير شديد الفعالية: فتحدد (الانتماءات الطبقيّة المختلفة) جزئياً مستوي حصول النساء على الشرعية وتأثير الضغوط الثقافية على حركتهن وينعكس ذلك بدوره على طريقة تفاعلهن مع كل من المجال الخاص والعام ومدى وصولهن لاساحات والمنتديات السياسية.¹⁰ وتعد شخصية وحركه هدى شعراوى مثالا على ذلك، فكان لديها روابط بالقصر والوفديين (حيث كان زوجها من أعضاء الوفد المؤسسين) وهو ما وفر لها اتصلا أقوى بهم وقدرة على طرح مطالبها لم تكن متاحة لنساء الطبقات الأخرى. وبعد ذلك بثلاثين سنة، كان على درية شفيق، التي كادت لها روابط بالقصر قبل الثورة، أن تعبر عن مقاومتها بشكل مختلف مع حكومة ما بعد الثورة.

ومن القضايا الجديرة بالملاحظة في هذا السياق الفصل الدائم بين المجالين العام والخاص - وهي قضية مستمرة حتى يومنا هذا، خاصة فيما يتعلق بالنشاط النسوي.

أن الدافع وراء تلك المنظمات المبكرة (التي يمكن أن نسميها منظمات طوعيه خاصة) قد عكس رغبة النساء في دخول المجال والحياة العامة باستخدام طريقه مشروعة ومقبولة اجتماعيا- أي العمل التطوعي لمساعدة الفقراء والمحرومين. وقد ساعدت هذه البداية النساء بالوصول إلى مهن أخرى في المستقبل. وعلى سبيل المثال، أصدرت منظمات عديدة دوريات أو جرائد تتناول أنشطتها وتثير قضايا مهمة أخرى. وبهذه الطريقة عملت النساء ككاتبات وصحفيات، وتعلمن انتخاب المسؤولين وصياغة اللوائح ومسك الدفاتر.¹¹ ومهد ذلك الأرضية للنشاط العام في المستقبل. وقد مثلت الثقافة الصحفية امتدادا لتلك المنظمات وأنشطتها وجمعت بين المجالين العام والخاص- مما يدفعنا إلى طرح تساؤل حول مفهوم "المجتمع المدني" الذي استبعد مثل هذه الأنشطة من تعريفه في حين يحوي علي المنظمات النسائية فقط.

فبينما كادت تخلق في المجال الخاص كادت تمتد إلى المجال العام حيث تدخل إليه أسماء النساء وكلماتهن وصورهن. ومنذ 1892، العام الذي شهد صدور مجلة الفتاة بالإسكندرية على يد هند نوفل وحتى عام 1919، ظهرت حوالي ثلاثين نشره نسائية.¹² وتطعن هذه المعلومات في مقولة أن قاسم أمين وغيره من الرجال "التقدميين" بدأوا الجدل في المجتمع حول "قضية المرأة" بينما كان للنساء كمالك ومحررين للمجلات دور فعال في هذه العملية وفي تمكين أنفسهن.

وكان لخلق المنظمات النسائية العاملة في ميدان الرعاية الاجتماعية والعمل الخيري دافع آخر هو رد الفعل إزاء النساء البريطانيات الفاعلات في هذا المجال. فتقص علينا هدى شعراوى في مذكراتها إحدى روايات تلك الفترة عندما شعرت الأميرة عين الحياة بالحرج إزاء مبادرات النساء البريطانيات اللاتي أقمّن مستوصف الليدى كرومر. وفي لقاء مع هدى شعراوى قالت "الحقيقة أنني أشعر بالخجل من عدم قيامنا نحن المصريات

10 Hala Shukrallah, "Organizational/Religious Situation of Women in Egypt." Background paper presented to Unicef. 1994. P. 3.

11 Beth Baron, The Women's Awakening in Egypt. P. 186.

12 Beth Baron, The Women's Awakening in Egypt. P. 1.

بمشروع جليل كهذا وكان الواجب علينا أن نكون سابقات في هذا الميدان¹³ وقد سيطرت النساء المصريات في آخر الأمر على هذا المجال حتى منتصف القرن العشرين.

بدأت الأحزاب السياسية تلاحظ دور هذه المنظمات والقوة التي توفرها من خلال قدرتها على اكتساب ولاء المجتمعات التي تخدمها. فهي كانت تتخذ مبادرات مهملتها تماما من جانب الحكومة بسبب نقص الإمكانيات البشرية والمادية. فكان كل شيء ثانوياً بالمقارنة بتحرير البلاد من الاستعمار البريطاني بما في ذلك البرنامج الاجتماعي أو الرعاية الاجتماعية. وبخلاف الصلة بالناس والامتداد الأوسع الذي تمتعت به تلك المنظمات، فإنها حظيت كذلك بالموارد المالية الكبيرة بفضل التبرعات والرعاية وحاولت الأحزاب السياسية والدولة في نهاية المطاف احتكار هذا المجال أو على الأقل استخدامه لصالحها لاكتساب التأييد لها.¹⁴ وقد أشارت بث بارون إلى التوازي بين مبادرات النساء في مجال خدمة المجتمع والرعاية الصحية في نهاية القرن الماضي والجهود اللاحقة للمنظمات الإسلامية خلال هذا القرن. في الحالتين كانت هناك محاولة لسد فجوة لم تكن الحكومة قادرة على التعامل معها لأسباب مختلفة في تلك اللحظات التاريخية المختلفة.¹⁵

عند تكوين المنظمات والشروع في الأنشطة، كانت النساء تجتمع في منازلهن. ولا تزال هذه سمة للمنظمات النسائية إلى يومنا هذا.¹⁶ ربما كان ينظر لهذا النوع من العمل "كعمل نسائي" أو انه كان أحد عناصر شغل وقتهن ومره أخرى فإنه يقع بحزم داخل المجال الخاص المصطنع في انحصار تام عن المجال العام / السياسي. أن هذا الفصل المفتعل يدعم استبعاد المرأة من التأثير على المجتمع، إلا أن مقولة أن نشاط النساء أو انخراطهن في المجتمع المدني هو عمل غير سياسي لا تزال قائمة إلى اليوم وتجد جذورها في الماضي. فعلى سبيل المثال، عندما بدأت هند نوفل إصدار مجلة الفتاة (1892) أكدت أنها ليس لها "أهداف في ميدان السياسة" ومن المهم بمكان انه حتى يومنا هذا لا تزال منظمات نسائية عديدة كما لا يزال المجتمع الأوسع لا ينظر لانخراط تلك المنظمات في العمل على تحسين ظروف حياة النساء أو النضال من اجل حقوقهن على انه نشاط سياسي.

ونحن نجادل بان تكوين جمعيات أو المنظمات وإصدار جرائد وصياغة برامج للارتقاء بالمجتمع هو عمل سياسي من الدرجة الأولى. وخلال القرن الماضي، عندما بدأت النساء الكتابة في المجالات النسائية بل والإسهام في الصحافة السائدة، فإن هذا كان نوعا من النشاط السياسي بل ويمكن اعتباره - وهذا هو الأهم - نوع من خلع الحجاب سبق الجدل حول النزاع الجسدي لحجاب الوجه. وبالرغم من ذلك وحتى اليوم لا تؤمن منظمات عديدات بان عملهن ذو طبيعة سياسية في الأساس.¹⁷

13 هدى شعراوي، مذكرات رائدة المرأة العربية الحديثة - دار الهلال - القاهرة 1981

14 Nancy Gallagher, Egypt's Other Wars: Epidemics and the Politics of Public Health. Cairo: AUC Press, 1993. P. 56-7.

15 Beth Baron, The Women's Awakening, p. 171.

16 بدأ نشاط عضوات مركز دراسات المرأة الجديدة بهذا الشكل - أي كحلقة دراسية تجتمع في بيوت العضوات لتناقش وثائق وقضايا مرتبطة بتاريخ وحقوق المرأة. و نعتقد أن هذا الميل لم يقتصر على منظماتنا.

17 Nadjé al-Ali, Standing on Shifting Ground: Women's Activism in Contemporary Egypt. SOAS: PhD Dissertation, 1998.

أثر الحركات الاجتماعية على الحركة النسائية وتنظيماتها

وقامت المنظمات الخيرية النسائية في نهاية القرن الماضي على أسس طائفية ودينية، مثل الجمعية الخيرية للسيدات المارونيات، وجمعية يد المساعدة النسائية الخيرية، والجمعية الخيرية النسائية بالإسكندرية، وجمعية الخيرية للسيدات السوريات بطنطا، والجمعية النسائية القبطية بالفيوم - وهذا على سبيل المثال لا الحصر. وكانت الأنشطة التي ركزت تلك المنظمات عليها هي: تعليم الفقراء ورعاية الأيتام ومساعدة الفتيات الصغيرات.¹⁸ وللأسف لا توجد معلومات دقيقة تخص تاريخ نشأة تلك الجمعيات أو التجمعات فالمعلومات المتوفرة تأتي من النشرات النسائية الموجودة آنذاك، "كأنيس الجليس" و"فتاة الشرق" و"الجنس اللطيف"- التي ترجع أعدادها التي ذكرت هذه المجموعات إلى 1903، مما يطرح إمكانية أن تكون النشأة سابقة حتى عن هذا التاريخ.

ومن المهم ملاحظة أن أنشطة تلك المجموعات لم تكن مقتصرة على المراكز الحضارية وإنما امتدت لتشمل مختلف المناطق الريفية. ولعل ذلك كان راجعا إلى غلبة الطابع الإقطاعي على الاقتصاد المصري في ذلك الوقت وإقامة كثير من ملاك الأراضي في الريف. وخلال تلك السنوات، كان يشار أحيانا إلى الانقسامات الدينية بين النساء وفي أحيان أخرى كانت الروابط الناجحة بين ديانات مختلفة تتجاوز تلك الانقسامات. إلا أننا نعلم أن تلك كانت قضية حساسة قررت النساء عدم الخوض فيها. وعلى سبيل المثال فقد اتفق في حلقات النقاش النسائية على تجنب المناقشات السياسية والدينية حرصا على تجانس المجموعة.

وفي 1908 أسست زينب أنيس إحدى تلك المنظمات الخيرية النسائية المبكرة، وهي جمعية الشفقة بالأطفال. وقد ضمت أكثر من خمسين عضوة من بنات البكوات والافندية.¹⁹ ويسهل التعرف على طبيعة نشاط تلك المنظمة من اسمها. وفي 1908 أيضا كانت فاطمة رشيد واحدة من النساء اللاتي أسسن جمعية ترقية المرأة التي دعت لحقوق المرأة في إطار إسلامي. واجتمعت عضوات هذه الجمعية في منزل فاطمة وقمن بكتابة المقالات وتنظيم حلقات النقاش كما أصدرن مجلة. وفي 1911 تأسست منظمتان انطلاقا من مجلة العفاف وسميت المنظمة المشكلة من الرجال "حزب العفاف النشط" في حين أطلق اسم "حزب العفاف اللطيف" على المنظمة النسائية التي رأستها زكية الكفراوي.²⁰ وفي حالات كهذه، تصبح الصلة بين الثقافة الصحفية والمجموعات النسائية شديدة الوثوق، حيث تكون الواحدة مسؤولة عن نشأة الأخرى.

وفي 1909، عقب وباء الكوليرا، كونت الأميرة عين الحياة منظمة طوعية خاصة هي مبرة محمد علي.²¹ وكانت بدأت نشاطها بمستوصف في شارع محمد علي ثم تطورت مع قيام النساء بالتبرع لها بالأموال وتنظيم مناسبات لجمع التبرعات لتصبح واحدة من انشط المنظمات الخيرية في البلاد.

"بحلول عام 1961 كانت المبرة قد أنشأت 12 مستشفى وعيادة قدمت العلاج مجاناً أو بسعر رمزي للمرضى.. وعلى مدى عشرين عاما وفرت مؤسسات المبرة العلاج لأكثر من 13 مليون مريض، وكثيرا ما كانت تلك المؤسسات المنشآت الطبية الوحيدة في بعض المناطق".²²

18 Beth Baron, *The Women's Awakening in Egypt*. P. 171.

19 Beth Baron, *The Women's Awakening in Egypt*. P. 172.

20 Beth Baron, *The Women's Awakening in Egypt*. P. 178.

21 Nancy Gallagher, *Egypt's Other Wars*. P. 10.

22 Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, "The Revolutionary Gentlewoman in Egypt" in *Women in the Muslim World*. Lois Beck and Nikki Keddie, eds. Harvard University Press, 1978. P. 273.

ويشير نجاح وانتشار عمل الميرة إلى غياب المبادرات الحكومية في مجال الخدمة العامة والخدمات الاجتماعية كما يفند مقولة انحصار هذه الأنشطة في المناطق الحضرية. ولقد استطاعت النساء ملء الفجوة التي تركتها الحكومة كما أسهمت بطريقتهن في النضال الوطني العام.

وفي عام 1914 تأسست جمعية الاتحاد النسائي التهديبي التي ضمت بين عضواتها ملك حفني ناصف ومي زيادة كما ضمت هذه المجموعة نساء أجانب. وقد ركزن هؤلاء على تنظيم المحاضرات وكن يجتمعن أيام الجمع لعقد النقاشات بالجامعة الأهلية (التي صارت فيما بعد جامعه فؤاد الأول ثم جامعه القاهرة). وبعد شهرين، في أبريل 1914، تأسست جمعية الرقى الأدبي للسيدات المصريات. ويبدو أن ثمة تشابه بين هاتين المنظميتين في الأنشطة والعضوية.

و شهدت سنوات الحرب العالمية انخفاضا في أنشطتهن أدى في بعض الحالات إلى الحل - إلا انه سرعان ما تمت استعادته الزخم بعد ذلك.²³ وتأسست جمعية المرأة الجديدة في 1919 بمشاركة عدة مئات من العضوات وكانت هذه إحدى أول المنظمات الواسعة التي احتاجت لعمل شاق في التنظيم والتنسيق.

وكان التحالف بين النساء المسلمات والمسيحيات في هذه الحالة أيضا من السمات الملفتة. ونستطيع أن نزع بان منظمات كهذه كانت مسئولة إلى حد كبير عن نجاح ثوره 1919.

ثورة 1919

كانت ثورة 1919 لحظة محورية في تاريخ مصر والنساء المصريات. للمرة الأولى اندفع الرجال والنساء نحو الشوارع في تمرد نضال يستهدف تحقيق الاستقلال لأنفسهم وبلدهم. وفي أعقاب نفى سعد زغلول وغيره من زعماء الوفد، لعبت النساء دورا محوريا في تعبئة الناس وتنظيمهم في المظاهرات التي شارك فيها على الرغم من المضايقات التي تعرضن لها نتيجة لكونهم نساء بجانب الأشكال الأخرى من القمع الذي تعرض له زملائهن من الرجال. ونتيجة لتمسكهم بالمشاركة الجديدة في هذه القضية - أي قضية الوطن - فقد شكلن بعد ذلك لجنة للعمل جنبا إلى جذب مع الوفد. وكان ذلك تحولا عن التصميم القوى السابق لتجنب كافة الأمور السياسية. اجتمعت اللجنة المركزية للنساء الوفديات بكنيسة المرقسية في 8 يناير 1920 وانتخبت هدى شعراوي رئيسة. ويشير اختيار الكنيسة كمكان النقاء لهؤلاء النساء إلى غياب التوترات الدينية وتجاوز التمايزات سواء كان هذا بشكل واعي وقصدي أو بشكل طبيعي. وقد أُلزمن أنفسهن "السعي نحو التحرير الكامل، واستمرار الكفاح طالما استمر الوفد في عمله باسم الأمة".²⁴ ومن الملفت إصرارهن على ربط وجودهن بشكل أساسي بوجود الوفد.

وقطع الوفد على نفسه عهدا بإعطاء النساء حق التصويت متى بلغ السلطة تقديرا لمشاركتهن في النضال من أجل تحرير البلاد. وعندما عاد البرلمان إلى الاعتقاد وتمت صياغة دستور جديد، لم يتم فقط حرمان النساء من حق التصويت بل لم تتم أيضا دعوتهن للافتتاح في حين تم توجيه الدعوة لزوجات المسئولين البريطانيين.²⁵ ولعل هذه كانت لحظة تقجر الإدراك بأن احتياجات النساء ومطالبهم يتعين أن تتدو نحو

23 الحركة النسائية العربية: أبحاث ومدخلات من أربع بلدان عربية، تحرير نادية عبد الوهاب وآمال عبد الهادي، القاهرة، مركز دراسات المرأة الجديدة، 1995.

24 الحركة النسائية العربية. ص 135.

25 Margot Badran, Feminists, Islam, and the Nation: Gender and the Making of Modern Egypt. Cairo: AUC Press, 1994.

الاعتماد على الذات بمعزل عن الخطاب الوطني المتسلط الذي خذلهم. إن أحداث ما بين 1919 و19 تبيين الاندماج الفاشل للحركة الوطنية العامة والحركة النسوية. فلقد ذابت احتياجات النساء تحت المظلة الأوسع للوطنية وكان الشعور العام هو أن ثمة حاجة لمنبر جديد للنساء لكي يعبرن عن احتياجاتهن.

الاتحاد النسائي المصري: أول منبر للنساء

في 16 مارس 1923، تأسس الاتحاد النسائي المصري²⁶ بواسطة العديد من عضوات اللجدة المركزية للنساء الوفديات في منزل هدى شعراوي. " في هذا الاجتماع، ولد الاتحاد مع المطالبة بحق الاقتراع للنساء..."²⁷ يعكس افتراق عن الشعور السابق بأن النساء غير معنيات بالسياسة أو حق التصويت. وربما أمكن تفسيره بغضب النساء إزاء حرمانهن من حق التصويت على يد رجال الوفد. ويمكن النظر إلى ذلك كنقطة تحول شهدت توحيد المطالب النسائية (العامة والخاصة بالرغم من اختلافنا علي هذا الفصل) على جدول أعمال منظمة واحدة. فالنضال من أجل حق الاقتراع لم يكن أبدا النشاط الأساسي للاتحاد النسائي المصري بل كان واحدا من مطالب عدة. علي انه لم يتحقق في حياة هدى شعراوي وكان على الجيل التالي من التلامذة رفع هذا المشعل.

شعر الاتحاد النسائي المصري (سد نشير له لاحقا بالاتحاد) بخذلان الوفد له، إلا أن التحالف بين نشطاء الحركة الوطنية والحركة النسوية لم ينفذ عند هذه النقطة فظل الاتحاد يستخدم المطالب الوطنية إطارا لمواقفه. وكان الاتحاد مكونا من نساء أقباط ومسلمات يأتون من الطبقات العليا والوسطى.²⁸ وقد انقسمت مطالب الاتحاد إلى ثلاثة أقسام: سياسية (وطنية أساسا) واجتماعية ونسوية. وبوضع المطالب النسوية في المؤخرة كنا في الواقع يزيح حقوق النساء إلى الهامش، واضعين إياها داخل الإطار الوطني - تقدم النساء من شأنه كفالة تحسين أحوال الأمة.²⁹ وكانت ملك حفني ناصف قد استخدمت هذه الحجة للدعوة لتعليم النساء، كما استخدمتها نبوية موسى في الدفاع عن حق النساء في العمل.

كان الاتحاد فريدا من جوانب عدة، فكان أول اتحاد نسائي في العالم العربي؛ وأحد أوائل المنظمات النسائية التي استمرت لعقود؛ وأحد أوائل المنظمات التي شكلت مكتبا. ويعكس ذلك ميل إلى التحول من منظمات الصغيرة أو مجموعات النقاش تلتقي في منزل إحدى العضوات، نحو منظمة أكثر بناء لها مكتب ومجلس إدارة وجمهور - بجانب القيام بصياغة دستور والتعبير عن مطالب وتشكيل لجان مختلفة معنية ببرامج مختلفة.³⁰ يعتبر وجود مكتب رمزا إلى وجود نسائي رسمي خارج نطاق المنزل ودخل المجال العام الذكوري. وخلال العشرينات والثلاثينات سيطر الاتحاد على الحركة النسائية، وكان غياب هدى شعراوي في 1947 إيذانا بتراجع في نشاطه وسمح لمنظمات أخرى وأفراد آخرين بقيادة الحركة.

²⁶ قانون جمعية الاتحاد النسائي المصري، الطبعة الثانية 1947، مطبعة بول باربييه، بمصر.

²⁷ Bahiga Arafa, *The Social Activities of the Egyptian Feminist Union*, Cairo: Elias Modern Press, 1973. P. 4.

²⁸ وفقا لللائحة الاتحاد تكونت العضوات المؤسسة من كل من هدى شعراوي و احسان القوسي و جميلة ابو شنب و سيزا نبروي و عزيزة فوزي و ماري كحيل.

²⁹ Further information and theory on this issue is in Mervat Hatem, "Toward the Development of Post-Islamist and Post-Nationalist Discourses in the Middle East", in Judith Tucker, ed. *Arab Women: Old Boundaries New Frontiers*. Bloomington, Indiana, 1993.

³⁰ لمزيد من المعلومات - انظر إلى بهيجه عرفه، المصدر السابق.

و تراوحت أنشطة الاتحاد بين ممارسة الضغط وتوفير الخدمات. فبخلاف جهوده في الدعوة و الضغط من أجل مطالب النساء (إصلاح قانون الأحوال الشخصية والأجر المتساو وشروط العمل الجيدة و الحق في التعليم و الحق في الاقتراع)، أدار الاتحاد عدة برامج للنساء في مناطق عديدة من مصر، و هي برامج وفرت الخدمات مع بعض التوجهات الخيرية. ولا نعرف بالضبط مقدار انخراطهم في التعبئة على مستوى القاعدة. و حرصت عضوات الاتحاد على امتداد حياته على السير على خط رفيع يتجنب إثارة عداة الحكومة و المؤسسات الدينية، مع إعادة التفاوض باستمرار حول حدود وجودهن المهمش. و من الأمثلة الواضحة على موازنة تلك الضغوط نضال الاتحاد من أجل وضع حد أدنى لسن الزواج.

وأخيراً دعا شيخ الأزهر القاضي الأكبر و المفتي الأكبر و مجموعة من العلماء لدراسة الأمر من وجهة نظر قرآنية و اتخاذ قرار حوله و بعد مداوات عديدة، تم الاتفاق بالإجماع على أن التعاليم الدينية لا تمنع بأي حال تحديد سن للزواج.... و على أساس هذا الحكم البالغ الأهمية أقر الملك القانون.³¹

و حتى عندما و حد الاتحاد قواه مع مؤسسات دينية (في الثلاثينات مثلاً خلال النضال ضد الدعارة)، فإن الحكومة أحياناً ما أثبتت انتصارات الاتحاد. في عام 1923 أصدرت الحكومة المصرية تعميماً يسمح للوالدين بتزويج بناتهم إذا ما شهدوا ببلوغهن السن القانوني. و يعتبر تحديد السن القانوني للزواج أولى انتصارات الاتحاد، ولكن مع إصدار التعميم وفرت الحكومة ثغرة ينفذ منها من لا يريدون الالتزام بالقانون. فحيث أن شهادات الميلاد لم تكن ذاتة الانتشار كان بوسع الوالدين التحايل على القانون بسهولة بالزعم بأن بناتهم قد بلغن سن السادسة عشر. وفضلاً عن ذلك، فكان قانون تحديد الحد الأدنى لسن الزواج يؤثر بأشكال مختلفة على الشرائح المختلفة في المجتمع: فهو يساند نساء الشرائح الوسطي و العليا من الطبقة المتوسطة ممن يرغبن في استكمال تعليمهن و العمل، أما بالنسبة لأسر الطبقات الدنيا فإن القانون كان بمثابة إشكالا لمن لا يرغبون في تعليم بناتهم و قد يفضلون تزويجهن بأسرع ما يمكن.

و في حين أرادت عضوات الاتحاد التغيير و الإصلاح، فأنهن لم يرغبن في اتخاذ مواقف نقدية بوضوح في المسائل المتصلة بالدين. و في مايو 1926 قدمن إلى البرلمان مجموعة من المطالب على عريضة "تم خلال ثلاثة أيام جمع آلاف التوقيعات عليها من القاهرة و حدها".³² و لا نعرف إلى أي مدى كانت هناك محاولة للتعبئة و إقامة الروابط مع النساء خارج القاهرة. و كانت المطالب التي طالبن بها: الحد من تعدد الزوجات، و الحد من الطلاق دون مبرر معقول، و حماية الزوجات المصريات من بيت الطاعة، و إطالة فترة حضانة الأم لأطفالها، و إلغاء التعميم السابق الذكر الصادر في 1924. قدمت جميع هذه المطالب مع اقتباسات من القرآن تدعمها لتتباهاً لقرار من العلماء بأن تلك المطالب مناقضة للدين.

و كان من شأن هذا الموقف وضع قضية المرأة في إطار إشكالي، فوفقاً لكانديوتي "الربط القوي بين الأصالة الثقافية و الإسلام كان معناه أن الخطاب النسوي كان بإمكانه أن يواصل مسيرته في أحد طريقتين لا ثالث لهما: أما إنكار أن الممارسات الإسلامية قهرية بالضرورة أو تأكيد أن الممارسات القهرية ليست بالضرورة إسلامية"³³ و في نهاية المطاف، كان على الاتحاد أن يرضى كل من الحكومة و المؤسسات الدينية. و حول

31 Bahiga Arafa, *The Social Activities of the Egyptian Feminist Union*, Cairo: Elias Modern Press, 1973. P. 9-10.

32 Bahiga Arafa, *The Social Activities of the Egyptian Feminist Union*, Cairo: Elias Modern Press, 1973. P.13.

33 Deniz Kandiyoti, *Gendering the Middle East*. Syracuse University Press, 1996. P. 9.

العديد من المطالب المذكورة أعلاه، كادت هناك وعود لم يتم الوفاء بها إلى اليوم. وقد استمررن في جهود مما رسة الضغط على امتداد العشرينات والثلاثينات. ومع قيام الحرب العالمية الأولى، قر رن تشكيل لجان متخصصة في مختلف جوانب قضايا المرأة: لجنة رعاية الطفل، الشؤون الصحية، تحسين أوضاع القرى، التعليم، الشؤون الدينية والأخلاقية، ولجنة المطالبة بالحقوق الاجتماعية والسياسية للنساء.³⁴

وقام الاتحاد أيضا بتأسيس مؤسسات عديدة ففي عام 1924 انشأ الاتحاد مدرسة أولية صارت مدرسة ابتدائية في 1937. وفي تلك الحالتين كان التعليم مجانيا. أقام الاتحاد أيضا مدرسة تطريز في 1942 تعلمت البنات فيها خياطة الملابس ومهارات مماثلة أخرى. وبسبب الضغوط المالية اضطرت هذه المدرسة لغلغ أبوابها بعد سنة واحدة. وأنشأ الاتحاد كذلك ورشة في 1924 للتعليم الاقتصادي للنساء المعاقات في منطقة السيدة زينب. وجنب إلى جنب ذلك، أعطوا النساء دروسا في الدين والصحة العامة واللغات والحساب. وبعد الحصول على دورة في هذه الورشة لمدة عامين، كانت الفتيات تتخرج حيث تتخرط في العمل المهني وتحصل على مقابل مادي لعملها الذي يباع نتاجه في المعارض الخيرية. وكان المستوصف ملحقا بهذه الورشة. وبين 1927 و1928، قدر أن هذا المستوصف عالغ 19 ألف حالة تتراوح بين الأمراض الباطنية وأمراض العيون فضلا عن حالات النساء الحوامل.³⁵

على وجه الأجمال لم تتحقق مطالب الاتحاد خلال سنوات نشاطه، إلا أننا لا نستطيع أن نقول أنها قد فشلت. فكثيرا من القضايا التي أثارها الاتحاد قد تغلغت وأثرت في مطالب النساء الراهنة. وباستثناء عدد محدود من التنازلات، فإن جدول الأعمال النسوي لم يتغير كفيها، وإنما امتد ليشمل مزيدا من المطالب بل نستطيع القول بأن عضواته قد اعددن الجيل التالي من النسويات ممن قدن الدرب بعدهن. ومن جوانب كثيرة كانت هدى شعراوى معلمة - و معلمة معصي عليها- بالنسبة للعديد من النساء اللاتي اسهمن في صياغة تاريخ مصر. وخلال العشرينات والثلاثينات، كان الاتحاد هو الساحة الأساسية لأي حركة نسائية حيث لعبت هدى شعراوى دور القوة المحركة. ومع ذلك، فمع نهاية العشرينات وأوائل الثلاثينات نشهد تيارات جديدة تنمو في أوساط جماعات نسائية في ظل شخصيات قيادية جديدة. ويرجع هذا الوضع إلى التحولات الاجتماعية والسياسية التي كانت تموج بالمجتمع المصري آنذاك، وانعكاس الوضع الدولي عليها، فمن ناحية زادت أعداد النساء التي دخلت مجال التعليم والعمل - مما خلق الشروط الموضوعية لتواجد أعداد كبيرة من النساء في ساحة الحياة العامة والمهنية ومن ناحية أخرى فقد شهد المجتمع تعدد في الاتجاهات السياسية والرؤى الاجتماعية المختلفة وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على الحركة النسائية المتنامية. ويمكن استخلاص أيضا أن أفول عهد الاتحاد النسائي كالقطب الأوحده للحركة النسائية متأثر - بجانب الشروط الموضوعية المحيطة - إلى ما يمكن أن نسميه بكساد داخلي. فقد انصب اهتمام الاتحاد في الأساس على النشاط الخيري والخدمي وتعمق فيه مما شكل عنصر طارد لكثير من العناصر الجديدة. وبحكم حجم هذه الدراسة، فأنا لا نستطيع تناول سوى الأقليل فقط من هذه التيارات والشخصيات أملين إلقاء الضوء على تلك السنوات مبيين ليس فقط التنوع ولكن أيضا الاستمرارية.

34 Bahiga Arafa, *The Social Activities of the Egyptian Feminist Union*. P. 25-27.

35Bahiga Arafa, *The Social Activities of the Egyptian Feminist Union*. P. 35.

الثلاثينات: تعدد الأصوات والاتجاهات

و خلال الفترة من أواخر الثلاثينات إلى أوائل الخمسينات، تنوعت أنشطة النساء ومبادراتهن حيث عكست بعض التيارات الاستمرارية إزاء العقود السابقة في حين مثلت تيارات أخرى قطعا مع الماضي. وعلى وجه الأجمال، ارتبطت تلك التيارات بالسياق الأوسع داخل البلاد.

توازت التطورات داخل صفوف النساء السياسيات، نسويات وغير نسويات، وتناغمت مع المجرى الواسع للتطورات السياسية الوطنية. وشاركت النساء بشكل رسمي وغير رسمي في نطاق واسع من الأنشطة السياسية خلال هذه العقود الوسطى - كمحافظين راديكاليين يبنون الإسلام كقضية وطنية ودسوية على حد سواء، وكوطنيين يناضلن من أجل حقوق المرأة والقضايا الوطنية، وكمثقفين يساريين وشيوعيين³⁶.

وعلى الرغم من الانتكاسات التي واجهتها النساء في السابق إزاء الخطاب الوطني، فقد ظلن يستخدمن القضية الوطنية كإطار لأهدافهن. وبهذا الصدد يمكن طرح تساؤل حول المدى الذي استطعن تغيير مفهوم الوطنية وإلى أي مدى أثر هذا الإطار على حركتهن وهل كان وسيلة من جانبهم لاسترضاء الحكومة باستخدام خطاب يزعم من الناحية الأساسية انه في خدمة البلاد - أم انه يعكس قضية جوهرية بالنسبة للنساء إلا وهي محاولتهن للتعبير عن هويتهم المتنازعة بين قضايا "متنافسة" في المجتمع مثل القضية النسوية والقضية الوطنية. وفي آخر المطاف تم النظر للنساء كرمز لتحديث البلاد وتحريرها.

زينب الغزالي: الإطار الديني لتحرر المرأة

أسست زينب الغزالي جمعية النساء المسلمات في 1937 وهي في الثامنة عشرة من العمر.³⁷ وفي مقابلة في 1989 وصفت زينب الغزالي نفسها على النحو التالي:

اسم والدي هو محمد الغزالي الجبيلي ونحن من أصول عربية. وتعود جذور أبي إلى عمر بن الخطاب.. وترتد جذور أمه إلى الحسن بن علي.. ولدت في 2 يناير 1917 لأسرة مسلمة والحمد لله، وكان والدي عالما أزهريا.. غرس داخلي الفضائل الإسلامية.³⁸

لم تذكر زينب الغزالي عند وضعها لنفسها في هذا الإطار الديني الإسلامي أنها كانت قد تقدمت في 1934 للاتحاد لنيل منحة للدراسة في فرنسا.³⁹ ولم يتم منحها المنحة لأن والدها تاجر قطن ثري لديه القدرة على إرسالها على نفقته، غير أن هدى شعر اوي دعته للانضمام إلى الاتحاد. وبعد سنتين، في 1937، تركت الاتحاد لتكوين جمعية السيدات المسلمات.

وهي تلخص خلافتها مع حركة هدى شعراوي على أساس انه "من الخطأ الفادح الحديث عن تحرير المرأة" في مجتمع إسلامي حيث أن "كل شيء الحرية، الحقوق الاقتصادية، الحقوق السياسية، الحقوق الاجتماعية، والحقوق العامة والخاصة"، كل شيء موجود في الإسلام.⁴⁰ وترى زينب الغزالي أن أهمية النساء تنبع من دورهن في تربية رجال البلد في المستقبل. وتشبه هذه الرؤية رؤية المصلحين الذكور في أوائل هذا القرن

36 Leila Ahmed, *Women and Gender in Islam*, p. 195.

37 يوجد تناقض في تاريخ تأسيس الجمعية.

38 ابن الهاشمي، الداعية زينب الغزالي: مصير الجهاد و حديث من الذكريات من خلال كتابتها - دار الاعتصام - 1989.

39 حوار مع كلام الناس

40 Leila Ahmed, *Women and Gender in Islam*, p. 198.

الذين اختلفت معهم زينب الغزالي بمرارة.

ووفقا لزينب لغزالي فإن جمعية السيدات المسلمات " أقامت دارا للأيتام ووفرت المساعدات للعائلات الفقيرة وساعدت في تسوية الخلافات الأسرية أرسلت الناس إلى الحج".⁴¹ كما ركزت أيضا على جلسات الوعظ والإرشاد التي تم عقدها دوريا لتتوير النساء حول السلوك الفاضل والوفاء بالواجبات التي يفرضها الله عليهن.⁴² وكان هذا الفعل الإسلامي الذي يبدوا محافظا هو في الواقع هدمًا للتقاليد السائدة آنذاك، ففي مركز الوعظ والإرشاد كان النساء يتلقون الدروس في التفسير والفقه والحديث فضلا عن الحصول على خلفية في العمل الاجتماعي والتعليم.⁴³ وكان التدريب الديني على هذا المستوى يرتبط بالعلماء، إلا أن هذا المركز كان يتحدى التقاليد بفتحه هذا المجال المغلق على الذكور - أمام النساء. وقد كتبت زينب الغزالي نفسها تفسيرًا للقرآن، تحت عنوان "نظرات في كتاب الله".

و يمثل هذا تيارا جديدا في تنظيم النساء لأنفسهن من حيث أن صاحبته كانت وثيقة الصلة بالإخوان المسلمين بينما حافظت - إلى درجة ما- على استقلالها. وكانت منظمات أخرى في السابق قد ذابت في نظرائها من الذكور أو تكونت بطلب منهم(كما كان الحال بالنسبة لحزب العفاف اللطيف واللجنة المركزية لسيدات الوفد). وقد تبنت جمعية السيدات المسلمات الحلقات الدراسية الأولية للنساء التي وجدت لدى المجموعات النسائية المبكرة ذات التوجه الإسلامي(جمعية ترقية المرأة التي أسستها فاطمة رشيد في 1908) لكنها وفرت أيضا نطاقا واسعا من الخدمات. ومن نواحي عديدة، لعبت السيدات المسلمات دور الحكومة في الرعاية الاجتماعية مثلما فعل الإخوان المسلمون والتي شكلت مصدرا رئيسيا لتأييدهم.

بل أن التشابه هذا قد يمتد أيضا ليشمل هدى شعراوي والاتحاد. فمثلما فعلت هدى شعراوي تبرعت زينب الغزالي من مالها الخاص للحفاظ على استمرار منظماتها ومشر وعاتها. وركزت كلتا المرأتين على تحسين أحوال الأسرة كما رغبتا في التوسع خارج القاهرة نحو المناطق الريفية في مصر. وتذهب الغزالي إلى حد الاقتدار بأنه كان لديهم 119 مركز على امتداد البلاد وان عدد المستفيدين من خدمات الجمعية كان قرابة الثلاثة ملايين(ليست لدينا وسيلة للتأكد من هذه الأرقام).⁴⁴ وأرادت المرأتان كلتاهما تكوين صلات بالبلدان الأخرى_ لتكوين شبكة خارجية يمكن أن تكون مصدرا للقوة لهن ولقضيتهن. وقد حضرت هدى شعراوي دوريا مؤتمرات الحركة النسائية الدولية؛ في حين ذكرت زينب الغزالي أكثر من عشرة بلاد فيما تصفه بأنه العالم الإسلامي وكذلك في أوروبا، ذهبت إليها لنشر الدعوة والتقت فيها باخوة مجاهدين.⁴⁵ وربما نستطيع أن نذهب إلى أن ما كان مشتركا بين هاتين المرأتين كان أكثر من الظاهر وان أعمال زينب الغزالي لا يمكن اعتبارها محض أعمال إسلامية محافظة. وفي حين حاربت هدى شعراوي من اجل المساواة الاجتماعية والسياسية بين النساء والرجال، زعمت زينب الغزالي بأنها راضية بكون الرجال والنساء متساوين أمام الله.

41 Valerie Hoffman, "Zeinab al-Ghazali," in *Women and the Family in the Middle East: New Voices of Change*. Ed. Elizabeth Fernea. Austin: University of Texas Press, 1985. P. 235.

42 ابن الهاشمي. ص 200-210

43 المرجع السابق

44 مقابلة شخصية مع زينب الغزالي من قبل نادية واصف - 23 يونيو 1997.

45 ابن الهاشمي. ص 20-21.

درية شفيق: المشاركة السياسية للمرأة

في ظل قسم بعنوان "تعديلات على الدستور"، طالب الاتحاد بحق التصويت لجميع المواطنين. واستمر الصراع من أجل التصويت خلال الثلاثينات حيث لم تحقق لجنة المطالبة بالحقوق الاجتماعية والسياسية للنساء التابعة للاتحاد تقدما كبيرا.⁴⁶ خذقت الحرب العالمية الأولى هذا الجدل وترك موت هدى شعراوي في 1947 الاتحاد بلا قيادة. وظهرت على الساحة قوة جديدة واصلت النضال من أجل حق الاقتراع، مثل درية شفيق (1908-1975) واتحاد بنت النيل الذي أنشأته كما تأسس الحزب النسائي بقيادة فاطمة راشد عام 1942 مناديا بحقوق النساء السياسية. وكانت درية شفيق من الجيل الذي تلي هدى شعراوي لكنها كانت معاصرة لزينب الغزالي، وذات أصول تنتمي مثلها للطبقة الوسطى، ووفقا لدرية شفيق فإن "حق التصويت جنبا إلى جنب مع تغيير النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي يمثل أساس قهر النساء كان يتعين أن يكونا هدفي الحركة النسائية".⁴⁷ وقد ركزت رسالة بنت النيل على نقطتين:

الأولى: السعي إلى رفع مستوى الأسرة المصرية ثقافيا واجتماعيا وصحيا؛ والثانية: السعي إلى إصدار التشريعات التي تحقق تدعيم الأسرة المصرية وتجنبيها عوامل الأقسام والتفكك وذلك عن طريق تقييد الطلاق وتعدد الزوجات بحيث يقتصر على الضروريات التي تجيزهما. ويصون الأسرة من نتائج سوء استعمال هذه الرخصة وذلك لسبغ الحماية على الأمومة والطفولة معا. وسيلتها في تحقيق هذه الأهداف تنحصر في السعي لتقرير حق المرأة في الانتخاب والنيابة عن الأمة لتتمكن من الدفاع عن حقوق المرأة المصرية والمساهمة في إصدار التشريع الذي يكفل هذه الحقوق واستقرارها وتعميمها.⁴⁸

وكانت أنشطة اتحاد بنت النيل موجهة نحو نساء القاهرة من مختلف الطبقات، فافتتحوا كافتيريا وفرت لنساء الطبقة العاملة وجبات ساخنة مدعومة؛ ومكتب تشغيل حاول البحث عن فرص عمل لخريجي الجامعات. أما بالنسبة للطبقة الوسطى فلقد أداروا ناديا رعى المناسبات الثقافية وشجع التمثيل المسرحي بواسطة طلبة الجامعات ومن أجلهم؛ كما نظموا المحاضرات للنساء لرفع وعيهم بحقوقهن اجتماعيا وسياسيا. ومن الملفات أن بعض هذه المناسبات قد تعرضت للتخريب على يد أعضاء الإخوان المسلمين.⁴⁹

أنشأت درية أيضا مدرسة في بولاق لمحو أمية النساء. وقد استجاب طه حسين - وزير تعليم وفدي في ذلك الوقت - لمناشدة درية شفيق وسمح لهن باستخدام مبنى مدرسة حكومية بعد ساعات الدراسة. وعلى الرغم من التزام الحكومة بالتعليم الإلزامي للجميع، إلا أن 80% من النساء المصريات وخاصة من الطبقات الفقيرة في الريف والحضر، ظلن أميات.⁵⁰ كما أنشئت درية مجلتين كتب لهما الناس طلبا للنصح وسعت إلى تعبئة الرجال داخل الهيئات التشريعية لتلبية مطالب النساء علي أنها لم تتجح في هذه المحاولة. وقد قالت في مذكرتها انه "كان بديهيا بالنسبة لي ضرورة وجود نائبات في البرلمان".⁵¹ ويتلى ذلك ميلاد حركة سياسية تستهدف كفالة حق الاقتراع للنساء والتمثيل السياسي المناسب لهن.

46 Bahiga Arafa, *The Social Activities of the Egyptian Feminist Union*. p. 27.

47 Akram Khater and Cynthia Nelson "Al-Harakah al-Nisa'iyya: The Women's Movement and Political Participation in Modern Egypt" in *Women's Studies International Forum*. Vol. 2. No. 5. 1988. P. 468.

48 أمل كامل بيومي السبكي، *الحركة النسائية في مصر ما بين الثورتين 1919 و 1952 - الهيئة المصرية العامة للكتاب 1986*.

49 Cynthia Nelson, *Doria Shafik, Egyptian Feminist: A Woman Apart*. Cairo: AUC Press, 1996.

P. 163

50 المرجع السابق ص 163

51 Quoted in Khater and Nelson. P. 469.

و قد مثلت المبادرات المدنية لاتحاد بنت النيل توجهها جديداً، تعكس تحولاً من عقلية العمل الخيري والخدمي كأداة للتغيير إلى عقلية التمكين عن طريق الفعل السياسي المتمثل في مشاركة المرأة في المواقع السياسية في المؤسسات المختلفة بالمجتمع. فإيجاد الوظائف للناس، ومحاولة توفير التعليم لهم، والسعي لرفع وعيهم بحقوقهم اكتسبت الأولوية في فكر درية شفيق بالمقارنة بالوسائل الأكثر تقليدية التي طالما استخدمتها في السابق المنظمات النسائية. بطبيعة الحال تضمن عملها بعض العمل الخيري، إلا أن تركيزها انصب على رفع الوعي وممارسة الضغوط. وترأدت جهودها من أجل جعل الحكومة أكثر حساسية وتجاوباً إزاء حقوق المرأة تراوحت بين فتح الحوار والتهديد بالتحركات النضالية لها ولغيرها من النساء_ واتسم التكتيكان كلاهما بالشجاعة الشديدة. ومثل غيرها من النساء النشيطات، فإن علاقة درية شفيق بالهيئات الحاكمة كثيراً ما اتسمت بالطابع العاصف إلا أنها نجحت في اكتساب الحلفاء وفي الشروع على الأقل في إقامة حوار. و اتسمت هذه الحقبة بتعدد الأصوات النسائية (التي أضحت مجهولة بالنسبة لنا) المطالبة بالمشاركة السياسية في قضية الوطن والتقدم بحسم قضية تحرر المرأة. وكانت أحد هذه الأصوات لمنيرة ثابت التي "سمعت... أن هناك هيئة سياسية تكونت من الرجال... لتعاون الحكومة بالبحث وإبداء الرأي في قضية الوطن الكبرى. فلماذا لم تمثل المرأة المصرية في هذه الهيئة السياسية؟ أمصر وطن الرجال وحدهم، وليس وطننا لذا نحن النساء؟؟ أليس من حقنا نحن النساء أن نشترك مع الرجال في خدمة مصر، ونتعاون معهم بصفة رسمية في حل قضيتها الكبرى؟ إلى متي يصر الرجال الأناثيون علي الاستئثار بهذا الشرف الوطني؟"⁵²

الأربعينات: البعد الطبقي والمهني والوطني لنضالات المرأة المصرية

النساء العاملات - الاحتياجات المهمة

في نهاية القرن الماضي كان هناك وعي محدود حيال عمل النساء ووضعهن باعتبارهن القسم الأقل أجوراً والأكثر تعرضاً للاستغلال من العمال جنباً إلى جنب عمالة الأطفال. فضمت صناعة السجائر في مصر أعداداً كبيرة من العمال، ووقف في قاع السلم للفافون الذين كانوا يلفون أوراق التبغ_ واغلبهم من النساء.⁵³ وخلال العشرينات حظيت قضايا العاملات ببعض العناية على صفحات "اتحاد العمال". وفي حين أن اغلب النساء كن يعملن كعمالة "غير ماهرة" في مصانع السجائر والبناء والنسيج؛ فقد انصب الاهتمام على النساء المتعلمات اللاتي تعملن كمدرسات بالمدارس خارج المنزل. وفي فبراير 1925 بدأت جريدة اتحاد العمال تنشر صفحة نسائية دررتها شخصية أشارت لنفسها باسم نجاح. ومرة أخرى كان هناك أقل ما يمكن من الاهتمام بالأكثر احتياجاً.⁵⁴

و خلال الثلاثينات مارس الاتحاد النسائي المصري ضغوطاً من أجل حقوق النساء في أماكن العمل للشكوى من ظروف عملهن. وفي 1935 اتجهت مجموعة من العاملات إلى مكتب العمل بوزارة الداخلية. وبعد بضعة شهور، حظي الضغط الذي مارسه الاتحاد ببعض النجاح عندما عيّنت نعيمة الأيوبي مفتشة لعمل

52 منيرة ثابت، ثورة في..البرج العاجي! -مذكراتي في عشرين عاماً، دار المعارف للطباعة و النشر بمصر، ص98 و1945.

53 Joel Benin and Zackary Lockman, *Workers on the Nile*. P. 50.

54 المرجع السابق ص 166.

المرأة بمكتب العمل.⁵⁵ وخلال الأربعينات بدأت النساء في التنظيم على أسس مهنية. وفي 1943 كونت مجموعة من المحاميات اتحاد المحاميات المصريات، الذي لم يستمر سوى بضعة شهور.⁵⁶ وفي فبراير 1946 شاركت رابطة العاملات المصرية في تكوين اللجنة الوطنية للعمال والطلبة مع نقابات وجمعيات أخرى.⁵⁷ وكادت هذه أول منظمة للنساء العاملات في مصر وقادتها حكمت الغزالي، وهي عاملة نسيج من شبرا الخيمة. ومن خلال هذه النقابات والجمعيات بدأت النساء من كل الطبقات في تمكين أنفسهن وحماية مصالحهن، وكذلك مصالح امتهن من خلال التوحد في جماعات. وربما نستطيع أن نزعج أن دخول النساء من مختلف الطبقات إلى مكان العمل ساعد على نشر مبادرات النساء ومنظماتهم على امتداد البلاد، وكذلك على دمج مختلف الطبقات داخل حركات أوسع.

وخلال هذه الفترة كانت الامة الأساسية هي الوجود القوي للنشائ المتوسطة والدنيا من نساء الطبقة الوسطى، بخلاف النمط السائد في أوائل القرن. وعلي نهاية الأربعينات وأوائل الخمسينات، تقلص نشاط الاتحاد النسائي المصري عن ما كان في السابق، فبقي ثلاث لجان تناولت العديد من القضايا التي سبق أن نشط الاتحاد فيها تحت مظلة واحدة. فساعدت لجنة الشؤون الاجتماعية والتعليمية الأرامل ماليا، ووفرت أماكن لأطفالهن في المدارس، ومنحت المساعدات الطبية للعائلات عند الضرورة. كما كان لديهم أخصائون اجتماعيون مكلفون بالبحث عن أفضل سبل التعامل مع مشكلات كل أسرة. وفي 1946 أسسوا فصولا دراسية مسائية لربات البيوت ممن لم يحصلن على التعليم. وشملت هذه الفصول دراسة اللغة العربية والإنجليزية والفرنسية؛ وأشغال الإبرة والأعمال اليدوية والتطريز. وتولت لجنة الشؤون الصحية للنساء والأطفال كافة الأبعاد المتصلة بنمو الأطفال وصولا إلى توفير الأدوية والملابس لهم بالمجان. كما قامت اللجنة بتعليم الأمهات تنظيف ورعاية أطفالهن ومنح الجوائز للمتفوقات. أما لجنة المطالبة بحقوق النساء فقد تركزت جهودها على الضغط من أجل الإصلاحات القانونية. وهي قد سعت لنشر آرائها بين طلاب المدارس والحصول على تأييدهم، مع تنظيم المناسبات الثقافية لتوسيع دائرة نفوذها.⁵⁸

وعملت اللجان المذكورة في إطار خيري قصير المدى بالأساس، وليس من خلال رؤية طويلة المدى تستهدف التمكين والضغط - الذي كان طابع نشاط الاتحاد في نشأته. فيمكن القول بأن بالرغم من الدور الهام الذي لعبه العمل الخدمي الاجتماعي التي قامت به التجمعات النسائية الأولى من حيث انه سمح لها بالخروج خارج دائرة المنزل وأعطى لنشاطها شرعية اجتماعية مهد لدور سياسي أوسع نطاقا، إلا انه من الواضح أن تطور هذا الدور جاء علي حساب انحسار الدور السياسي للاتحاد في قضية المرأة. علي أن هذا الدور شهد توسعا ملحوظا، فعكست هذه الفترة نزوع ملموس لمواجهاة احتياجات الناس في الريف. ففي حين كانت الحركة حضارية عند المنشأ راحت تنتشر تدريجيا في المناطق الريفية ولقد كان ذلك ضروريا خاصة أثناء وباء الكوليرا في 1947. وربما تأثر الاتحاد في هذا بمبادرات أخرى مثل تلك الخاصة بزيبب الغزالي وجمعية النساء المسلمات اللاتي ركزن كثير من جهودهن على المناطق الريفية لتعبئة الناس على المستوى الوطني. علي أن في حالة الاتحاد، حدث هذا التطور تدريجيا.

55 Badran, *Feminists, Islam, and Nation*. P, 175.

56 المرجع السابق ص 183.

57 Benin and Lockman. P. 341.

58Bahiga Arafa, *The Social Activities of the Egyptian Feminist Union*. P. 29-31

الطالبات: الحركة الوطنية وقضية المرأة:

وكان روح التنظيم داخل الجامعات أيضا شديد الشبوع بين الطلاب الذين مالوا للييسار خلال الأربعينات. وانخرطت الطالبات مثل انجي افلاطون ولطيفة الزيات في الحياة السياسية والاجتماعية للبلاد. ومثلن تيارا جديدا في الحركة النسائية سعي إلى ربط مطالب تحرر المرأة بتحرر المجتمع من كافة أشكال الاستغلال والاستعمار وتحديق الاشتراكية. وكانت انجي افلاطون مندوبة رابطة فتيات الجامعة والمعاهد المصرية (منظمة للنساء الشيوعيات) في المؤتمر العالمي للمرأة بباريس في 1945.⁵⁹ كما أشارت في مذكراتها إلى مشاركة رابطة فتيات الجامعة باثنتي عشر فتاة في اللجنة التنفيذية العليا للجنة الوطنية للعمال والطلبة عن طريق الانتخاب، فتقول "وتحقق لأول مرة في تاريخ الجامعة المصرية وصول المرأة إلى مركز قيادي عن طريق الانتخاب وبعدد ليس بالقليل فاز من فتيات الرابطة لطيفة الزيات ونجيدة عبد الحميد وعنايات المنايرلي وآسيا النمر وآخرين".⁶⁰ وتركزت مطالب الحركة في الجلاء ورفض الأحلاف العسكرية ورفض معاهدة الدفاع المشترك⁶¹، مما يعكس إخضاع قضيتهم للقضية الأكبر المتعلقة بتحرير الأمة. إلا أن النساء أصبحن أعلى صوتا خلال الأربعينات كما أصدرن كتابات عدة عن وضع المرأة المصرية المتدني في المجتمع.⁶² وتذكر لطيفة الزيات المضايقات التي تعرضت لها على يد الجماعات الإسلامية في الجامعة. "حاولوا تشويه سمعتي - وصدفوني بأنني داعرة وأشياء من هذا القبيل".⁶³ علي أن هذا لم يمنع هؤلاء النساء من الانخراط في الحركة الثورية بالمجتمع وأن يصبحن عناصرا فعالا في تنظيمها وقد شاركن في المظاهرات الملتهبة التي أعقبت تشكيل اللجنة الوطنية العليا والتي انتهت بمجزرة كوبري عباس وسقوط حكومة النقراشي ومجيء حكومة إسماعيل صدقي عام 1946- الذي اصطدم بالتحركات الشعبية وتنظيماتها وسعي إلى تكييلها - ووفقا لانجي افلاطون لم تنقطع المظاهرات بقيادة اللجنة بل شملت كل أنحاء مصر - حتى ألغيت معاهدة 1936 من قبل حكومة الوفد التي جاءت عام 1950 وقد تلا ذلك بدء الكفاح المسلح.

المنظمات النسائية: قضية المرأة والقضية الوطنية

سيزا نبراوي، درية شفيق، الرابطة

وفي تلك الحقبة التي اتسمت بزخم النضال الوطني الذي تمحور حول الجلاء والذي احتشدت إليه كافة الفصائل، دخلت العناصر الشابة بالرابطة إلى الاتحاد النسائي - الذي كانت ترأسه آنذاك سيزا نبراوي - وشكلن لجنة الشابات بالاتحاد النسائي وقد سميت فيما بعد "لجنة المقاومة"⁶⁴. وشهدت هذه الحقبة أوسع مشاركة واضخم تضحيات من النساء المصريات في سبيل الوطن وقضيته. فخرجت أذوف النساء في مظاهرة نسائية كبرى في 14 نوفمبر عام 1951 في ذكرى يوم الشهداء تم وصفه في جريدة الأهرام "وكان

59 Leila Ahmed. p. 196.

60 انجي افلاطون مذكرات، دار سعاد الصباح، 1993، ص 68.

61 نفس المصدر.

62 انجي افلاطون نحن... النساء المصريات، مطبعة السعادة، 1949.

63 المرجع السابق

64 المرجع السابق، ص 128.

جندت مصر نسائها بل دفعتهن الوطنية فتقدم الصفوف في أروع مظاهرة قومية شاهدها البلاد⁶⁵. وفي نفس الوقت استمرت الفصائل النسائية المختلفة في المناذاة بحقوق المرأة و بلغت هذه الجهود ذروتها في 19 فبراير 1951 عندما نظمت حوالي 1500 امرأة من مختلف المجموعات السياسية ومن أصحاب العقائد المختلفة، بقيادة درية شفيق، مسيرة نحو البرلمان مطالبين بحقوقهن.⁶⁶ ومن الملفات للنظر أن المرة الأخيرة التي شهدت تعبئة النساء جماهيريا كانت خلال ثورة 1919. وتذكر جيرمان اركاش، إحدى النساء اللاتي شاركن في هذه اللحظة التاريخية الحدث:

ذهبنا أولا إلى قاعة ايوارت التذكارية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة حيث نظمت درية مؤتمرا صحفيا ألقّت خطبة. ثم وقفنا جميعا_ حيث كان كل شيء منظما. ساعد لظفي الخولي كثيرا. كان لدينا سيارات وعربات. انطلقت السيارات أولا، وكانت سيزا نبراوي مع درية شفيق وعدد كبير من النساء المشهورات جدا.⁶⁷ وبالرغم من الوعود التي أعطت إلى النساء من أن الحكومة سوف تضع مطالبهن موضع تفكير جاد، إلا أن الحكومة ظلت صامتة ولم يتم تلبية هذا المطلب إلا بعد عدد من السنوات.

الدولة والمنظمات الأهلية: بداية الصدام

كانت العلاقة بين مختلف الحكومات والمبادرات المدنية المتواصلة غامضة، ففي بعض الحقب بدا انهما يقفان على نفس الجانب؛ وفي حقا أخرى كان هناك صدام واضح وثار التوترات حول السيطرة على المالية والأنشطة.

وفي 1939 شكلت حكومة احمد ماهر وزارة الشؤون الاجتماعية. وخطت الوزارة لخلق مراكز اجتماعية ريفية على امتداد أراضي مصر تضم تسهيلات وإمكانات طبية واجتماعية. كما قامت الحكومة في محاولة لإحكام السيطرة على المبادرات المدنية بالاستيلاء على مطاعم الفقراء المدارة بواسطة المنظمات الاجتماعية الخاصة وإقامة مطاعم جديدة. وفي معرض تعليقه على هذه النوايا قال احمد زاهر زغلول من المعهد العالي للصحة العامة في 1963، "لم ينفذ سوى القليل من البرامج وتعرقل تطورها لأسباب سياسية ومالية."⁶⁸ وتشير أحد الأمثلة من مبرة محمد علي أن كثير من النساء الآتي عملن بالمجال الخدمي الاجتماعي، بحكم خلفيتهن الطبقيّة وصلاتهن بالقصر، كن منخرطات بكثافة في السياسة والصراعات مع الحكومة الجالسة على سدة الحكم. فعلا سبيل المثال، في يناير 1944 دعت الأميرة شويكار التي كانت ترأس القسم النسائي لمبرة محمد علي (وكانت في السابق متزوجة من الأمير احمد فؤاد قبل أن يصبح الملك فؤاد) لمؤتمر صحفي غطته الأهرام في عدد 12 يناير 1944.

أبلغت الأميرة شويكار الصحفيين المجتمعين بأن إحدى نساء مبرة محمد علي قد عادت لتوها من زيارة لصعيد مصر، حيث علمت عن كارثة الملاريا وكانت الحالة هناك خطيرة. ورأت هي "أن الوقت قد حان لأن تتوقف الحكومة عن إلقاء الخطب الطويلة وان تقول الحقيقة للناس". وقد أشارت إلى أن وزارة الصحة سمحت للنساء بالعمل في المنطقة وأنها اتصلت سريعا بأعضاء المبرة الذين بدأوا بدورهم تنظيم حملة إغاثة وأنهت المؤتمر الصحفي بمطالبة الشعب بالتبرع بالمال للمنظمة ودعم جهودها.⁶⁹

65 مأخوذ عن جريدة الأهرام المرجع السابق.

66 For a more detailed account refer to the chapter entitled "The Storming of Parliament" in Nelson, Doria Shafik, *Egyptian Feminist*.

67 Nadia Wassef, "The Woman, the March, and the Silent History." *Association for Middle Eastern Women's Studies Review* 13 (spring 1988) No. 1.

68 Quoted from Nancy Gallagher, *Egypt's Other Wars*. P. 13.

69 المرجع السابق ص 41.

و تمثلت هذه الرواية للأحداث بالغمز إزاء صمت الحكومة ودوافعها والسعي من قبل الأميرة شويكار لحماية دوافعها ومصالحها. وعلى خلاف هذه المواجهات السياسية، فإن الهلال الأحمر الذي كان قويا للغاية أيضا خلال هذه الفترة لم يصطدم بالحكومة كما لم يتعرض للتدخل الحكومي لأنه كان منتسبا للصليب الأحمر الدولي وبالتالي كانت لديه حصانة.

ويمكن أن نستخلص من ذلك أن الحقبات المختلفة للحكومات المصرية قبل ثورة 1952 تراوحت بين التوتر ومحاولة إحكام السيطرة واستيعاب هذه المبادرات التي علي أساسها تأسست كافة المؤسسات المصرية الحديثة - من مؤسسات تعليمية و صحية وثقافية. علي أن أكثر الفترات التي احتدم فيها الصراع بين الحكومة والمؤسسات المدنية والتي فرضت قيود شديدة علي الحركة النسائية المصرية جاءت أثناء حكومة إسماعيل صدقي عام 1946 حين حلت كل المنظمات اليسارية بما في ذلك مكاتبها النسائية⁷⁰. ولقد عادت التنظيمات إلى نشاطها السابق بعد سقوط حكومة صدقي ومجيء آخر حكومة للوفد - إلا أنها واجهت اشد تحدياتها علي يد ثورة يوليو وحكومتها التي تأسست 1952.

1952 حتى نهاية السبعينات: السيطرة للدولة:

موقف الدولة من المرأة والعمل الأهلي - وتأثيره على حركة المرأة ومنظماتها

تعد هذه الحقبة نقطة تحول أساسية في مسار الحركة النسائية ومطالبها، حيث انه لم تعد الحركة النسائية وتنظيماتها التي تأسست في الفترة السابقة ودافعت عن القضية الوطنية والقومية كما ناضلت من أجل حقوق المرأة - لم تعد مرغوبا فيها من قبل الحكومة الجديدة وبالتالي فان الوقت الذي تعرضت فيه كل التيارات الفكرية والسياسية - الليبرالية والإسلامية واليسارية - إلى الاعتقال والقمع قد شهد أيضا توقفا في أصوات الحركة النسائية التي تعرضت لتنظيماتها الأهلية إلى التجديد والحل.⁷¹ إلا أن 1953 كانت نقطة تحول هامة حين أغلقت حكومة الضباط الأحرار مكاتب الاتحاد النسائي المصري واتحاد بنت النيل بدعوى انهم أحزاب سياسية⁷².

ويحلون عام 1954 اتخذت الحكومة الجديدة إجراءات حاسمة لصالح تمرکز السلطة ومصادرة المبادرات الأهلية وعلي أثره تم حل الاتحاد النسائي عام 1956 وحل محله التنظيم النسائي بالاتحاد القومي ثم التنظيم النسائي بالاتحاد الاشتراكي وهي التنظيمات التي تشكلت بقرار من السلطة بديلا لهيئة التحرير سنوات 1957 - 1961 ولم تكن ذات وجود مستقل متميز عن أجهزة الدولة.⁷³ ومن ناحية أخرى فقد تأثرت كافة الأنشطة الأهلية بهذا الوضع الجديد، ففي 1956 صدر قانون رقم 384 الذي وضع كافة المؤسسات الخيرية والخاصة تحت الإشراف الحكومي المباشر وبذلك تم تأميم مبرة محمد علي في أوائل الستينات " وكانت هداية عفيفي بركات المتطوعة الوحيدة التي استمرت في العمل تحت إدارة الحكومة"⁷⁴ ووفقا لنفس المصدر السابق، فقد تأثر مستوى الخدمات - خاصة الصحية- بهذه الإجراءات وحل الأسلوب الوظيفي الذي كرسه الحكومة

70 Ghada Hashem Talhami, *The Mobilization of Muslim Women in Egypt*, University Press of Florida, 1996

71 أماني قنديل، العمل الأهلي والتغيير الاجتماعي..منظمات المرأة والدفاع والرأي والتنمية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1998.

72 المرجع السابق.

73 الحركة النسائية العربية.

74 Nancy Gallagher, *Egypt's Other Wars*, p.171.

علي هذه الأعمال محل التطوع والتفاني.

و علي مستوي المؤسسات السياسية فسوف يكون لوقت طويل منذ تلك الفترة وحتى أوائل السبعينات الحزب الواحد ومكاتبه الشكل التنظيمي الوحيد المطروح للنساء المصريات.⁷⁵ واتسمت هذه الفترة، وفقا للسيدة عايدة الجندي⁷⁶، بالمكاسب الاجتماعية للمرأة بجانب اكتسابها حق التصويت عام 1956، علي أن التنظيمات أصبحت وثيقة الصلة بالحكومة وأخذ نشاطها الطابع الخيري والدعوة لخدمة البلد.⁷⁷

ولقد كان لحل الأحزاب أثر سلبي علي الحركة النسائية المصرية ويرجع ذلك إلى أن نظام التعددية الحزبية كان يسمح باحتضان عددا من المنظمات النسائية المستقلة تعبيراً عن الفكر الليبرالي السائد. ورغم أن تلهامي تعتقد أن إغلاق الضباط الأحرار للاتحاد النسائي المصري كان ينبع من ارتباط الأخير بالطبقات التي قامت الثورة في مواجهتها⁷⁸ إلا أن تعميم الإغلاق على سائر المنظمات والأحزاب الأخرى - بما فيها اليسارية منها - يشير إلى أن الأصل في القرار هو تحجيم الديمقراطية والعمل التنظيمي المستقل كسمة أساسية من سمات النظام الجديد.

لقد ارتبطت بداية النظام الجمهوري- الذي أطاح بالملكية- في مصر إذا بوضع قيود شديدة علي حق التنظيم المستقل ومن ضمنها الحركة النسائية المصرية ومع ذلك فإن النظام لم يكن معادياً لولوج المرأة إلى المحيط العام أو إعطائهن حق المشاركة السياسية في الحدود التي سمح بها بهذه الحقوق بوجه عام، علي انه يمكن القول بأنه قام بترويض المشاركة النسائية بحيث تتسجم مع البرنامج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تبناه وتكوين قيادة نسائية جديدة أكثر قبولاً وتأقلماً مع الرؤية الاجتماعية والاقتصادية للنظام الجديد⁷⁹. وبالتالي أدمج النظام بعضاً من الأجندة المطلوبة لنساء الطبقة المتوسطة كمكون من برنامج الاجتماعيات التقدمي وكان الناتج عن ذلك مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية توصف في بعض الأحيان - خطأ في نظرنا- الأجندة النسوية للدولة، خاصة وان اثنين من هذه المطالب كانت مستجيبة تماماً لاحتياجات الدولة من النساء أولاً وهما حق العمل وحق المشاركة في الحياة البرلمانية.

ومن أجل تدعيم القوى الإنتاجية بالنساء سعي النظام إلى إجراءين: أولهما خلق قيادة نسائية جديدة حيث تم استنهاض هذه القيادة الجديدة من بين الجامعيات اللاتي كن ينتمين إلى نفس الأصول الطبقيّة للضباط الأحرار. وفي عام 1962 عين النظام الدكتورة حكمت أبو زيد أول امرأة تشغل منصب وزيرة للشئون الاجتماعية والذي أصبح منذ ذلك الحين مرتبطاً بالعديد من شئون النساء.

وثانيهما تشريع يحمي حقوق النساء العاملات. وفي 1963 نظمت حكمت أبو زيد مؤتمراً نسائياً واسعاً لبحث أوضاع العمل بالنسبة للمرأة العاملة. وإضافة إلى ذلك تم تجنيد كوادر نسائية في صفوف الاتحاد الاشتراكي العربي كما نجحت عدد من النساء في الوصول إلى مقاعد البرلمان. ومن هنا أصبحت علاقة النظام بالقطاع النسائي وثيقة الصلة بعلاقة النساء بالحزب الحاكم الواحد، مما جعل المبادرات النسائية كلها تصدر من هذا التكوين الحزبي دون أن تكون هناك مساحة تسمح بتشكيلات أخرى سياسية أو اجتماعية.

75 المرجع السابق.

76 الأستاذة عايدة الجندي....

77 مقابلة شخصية مع عايدة الجندي-من قبل راجية عمران، أكتوبر 1998

78 Yvonne Yazbeck Haddad, John L. Esposito, eds. *Islam, Gender and Social Change*. Oxford University Press, 1998.

79 Ghada Hashem Talhami, *The Mobilization of Muslim Women in Egypt*, University Press of Florida, 1996, p. 25

وحتى في الحالات التي تم فيها تحديد نسبة تمثيلية للنساء في المستويات المختلفة من النظامين التشريعي أو الإداري في النظام الناصري فإن النساء كن يفقدن التنظيمات المستقلة التي قد تتيح لهن الدفاع عن برنامج نسائي بعينه، وبالتالي كان من الضروري أن تقتصر كل مكاسب هذه الفترة على المكاسب الاقتصادية والاجتماعية في إطار الخطة الشاملة دون إنجاز خاص بالنساء على المستوى التشريعي إلا فيما يتعلق بقوانين العمل والحق في التعليم.⁸⁰

ولم يقترب النظام الناصري من قوانين الأحوال الشخصية التي تركتها الدولة في يد المؤسسة الدينية. وحين توجهت بعض الشخصيات النسائية إلى عبد الناصر في 1967 تطالبه ببعض التعديلات في قوانين الأحوال الشخصية اقترح عليهن التوجه إلى المؤسسة الدينية باعتبار أن هي التي لها الكلمة الأخيرة في هذا المجال وبهذا وضعت الدولة - وليس لآخر مرة - المؤسسات الدينية وسيط بين النساء وحقوقهن. ومن ناحية أخرى أسست الحكومة العديد من الجمعيات - تحت إدارتها هذه المرة - وعينت موظفين حكوميين للعمل بها.

وكانت إحدى النتائج الأخرى لمنع حق التنظيم هو حرمان الفئات المهمشة من النساء والتي لم تجد تعبيراً سياسياً عنها رغم أن كثير من احتياجاتها لم تتضمن في البرنامج السياسي لثورة يوليو التي كانت تخاطب في الأساس الطبقة الوسطى المصرية. فالإصلاح الزراعي على سبيل المثال لم يخاطب سوى الرجال واستثنت النساء من الاستفادة منه إلا في حالات نادرة مثل حالات الأرملة اللاتي تعلن أبناء قصر. أما النساء المعيلات لأسر والمطلقات فلم يستفدن من إجراءات توزيع الأرض، بل أن وزارة الزراعة قد حددت في 17 نوفمبر 1952 أن أجر الفلاح اليومي هو 18 قرشا في حين حددت أجر المرأة بعشرة قروش..

إجمالاً يمكننا القول أنه في ذات الوقت الذي كان النظام الجديد يقوض فيه حق التنظيم المستقل، توالى منذ عام 1954 التشريعات التي أعطت المرأة حقوقاً متساوية في مجال العمل - باستثناء القطاعات غير الرسمية والزراعية - وفي مجال التعليم، كما كفل لها دستور 1956 حق الترشيح والتصويت في الانتخابات. والملاحظ أنه رغم ما أعطي للنساء من حقوق في المجالات السابقة بقيت قوانين الأحوال الشخصية التي صيغت عام 1929 والتي طالبت الحركة النسائية طوال تاريخها ببحثها وتعديلها - بقيت هذه القوانين بدون تعديل وكانت هذه هي الضريبة التي دفعتها المرأة نتيجة فقدانها لاستقلال حركتها.

أقول الحركة النسائية المصرية وتنظيماتها:

دعي الاتحاد النسائي المصري إلى اجتماع لكل المجموعات النسائية لكي يتناولن قضايا المرأة واحتياجاتهن إلى قوانين تحمي مصالحهن في الأسرة والعمل - عامين بعد وصول الضباط الأحرار إلى السلطة - أي في عام 1954. ونظمت درية شفيق في ذلك الحين اعتصاماً وإضراباً عن الطعام هي و18 امرأة أخرى في الثاني عشر من مارس من هذا العام معلنة نفاذ صبر الحركة النسائية من تأخر الاستجابة لمطالب استمرت المطالبة بها نحو ثلاثين عاماً. كما تم تنظيم اعتصام مشابه في الإسكندرية وقد كان هذا العمل الاحتجاجي الجماعي بمثابة الفعل الجماعي الأخير للحركة النسائية المصرية لفترة طويلة قادمة بعد حل الاتحاد النسائي والمنظمات الأخرى والأحزاب عام 1956. وبعد سنتين من ذلك، أي في 1956، تم منح النساء حق الاقتراع.⁸¹

⁸⁰ المرجع السابق.

81 Khater and Nelson, p. 472.

وفي عام 1957 أُضربت درية شفيق مرة أخرى عن الطعام معربة فيه عن احتجاجها إزاء النظام الجديد الذي قام بتصفية التنظيمات الأهلية، كما طالبت في ذات الوقت بانسحاب القوات الإسرائيلية من أراضي مصر.

وقالت انجي افلاطون في هذا الصدد، "لقد صعقنا من هذا الموقف الخطير (إضراب درية شفيق) وخصوصا لأنها كانت تتحدث باسم المرأة المصرية - دون أن يفوضها أحد بذلك، وفي الوقت الذي لا يزال العدو يحتل أرضنا... وبعد مشاورات سريعة تمت بيني وبين سيزا انبراي وجاكلين خوري، بادرنا مشاركة بكتابة بيان جعلنا عنوانه: نساء مصر يستكرن بيان درية شفيق"⁸². وحتى 1959 ظلت بعض الفصائل النسائية تحاول أن تنشط علي الصعيد السياسي والوطني، ففي عام 1958 حاولت عدد من النساء النشاطات تسجيل جمعية تحت الشئون الاجتماعية ضمت سيزا انبراي، انجي افلاطون، عزيزة رضوان، حكمت أبو زيد، نيرة محمود وأخريات) ولكن تم حظر نشاط الجمعية "لأسباب متعلقة بأمن البلد"⁸³.

ونستطيع أن نقول انه بينما شهدت هذه الفترة مشاركة من النساء المصريات في المقاومة إزاء العدوان علي مصر - تم فيه تشكيل اللجنة النسائية العليا للمقاومة الشعبية برئاسة سيزا انبراي- فشهدت أيضا ارتباكا واضحا في صفوف الحركة النسائية المصرية نتيجة التناقض التي شعرن به بين القضية الوطنية وتبني الحكومة الجديدة لها وبين استقلال حركتهن ومطالبتهن بحقوقهن والعجز الذي واجههن في الجمع بين الاثنين- وهو تناقض (مصطنعا في رأينا) ظل قائما وضاربا في وسط الحركة النسائية حتى يومنا هذا.

و ارتدت حركة المرأة المستقلة في هذه الحقبة إلى مستوى الجمعيات الخيرية مرة أخرى والتي ينظم عملها القانون رقم 49 لسنة 1945 والذي استبدل عام 1964 بالقانون رقم 32 الساري المفعول حتى كتابة هذا البحث والذي يعطي لوزارة الشئون الاجتماعية حقوقا رقابية في التشكيل والإشراف المالي والتفتيش وإعطاء التراخيص وطلب حل الجمعيات.

و وفقا للسيدة عايدة الجندي⁸⁴، ارتبطت المنظمات غير الحكومية بالدولة مع سيادة الخطاب الوطني بعد 1952. وكانت الجمعيات التي نشأت في الفترة ما بين 1950-1960 ذات طابع خيري في الأساس ولم تسعى للدعاية لنشاطها. كما تضيف أن بعد الستينات قامت الحكومة بإنشاء العديد من الجمعيات وعينت موظفيها لإدارة هذه الجمعيات. و "شهدت هذه الفترة اختفاء القيم الأخلاقية وظهور المصالح المادية والفساد واحتكار الدولة"⁸⁵.

أما بالنسبة للجمعيات النسائية فبلغت نسبة هذه الجمعيات في القاهرة سنة 1978 4.1 من مجموع الجمعيات وبلغت نسبة الأعضاء الذكور في هذه الجمعيات النسائية 91% من مجموع الأعضاء.⁸⁶ وقد تشكل من هذه الجمعيات اتحاد الهيئات النسوية سنة 1957 والذي عنى بمشاكل الأسرة كما تشكلت لجنة المرأة في الاتحاد الإقليمي للجمعيات بالقاهرة سنة 1970 والتي قامت بدور خدمي أثناء حرب أكتوبر 1973.⁸⁷

82 انجي افلاطون مذكرات، دار سعاد الصباح، 1993، ص172

83 المرجع السابق، ص201

84 أحد النساء اللاتي اشتركن في الأربعينات في مبرة المرأة الجديدة ثم عملت في وزارة الشئون الاجتماعية ثم مع هيئات الأمم المتحدة لتصبح مسؤولة هيئة اليونيسيف في المنطقة العربية ومستشارة للعديد من الهيئات التنموية.

85 مقابلة شخصية مع عايدة الجندي، من قبل راجية عمران، أكتوبر 1998.

86 الحركة النسائية العربية.

87 لقاء مع السيدة عزيزة حسين رئيسة لجنة تنظيم الأسرة - ديسمبر 1994.

في الفترة ما بين 1962 و1972 اهتمت الدولة بالأجهزة الشعبية-الحكومية التي تبنت بعض الجهود الاجتماعية لمقابلة احتياجات الإناث في المدن المصرية وكذلك الريف والمناطق الصحراوية وذلك من خلال النظم المختلفة، وتصف ساميه فهمي هذه الجهود باعتبارها جهود أهلية وحكومية مشتركة، حيث يلاحظ أن الحكومة لجأت في هذه السنوات إلى منهج جديد فأسندت بعض مشروعاتها إلى جمعيات أهلية بما تضمنه ذلك من حضانات وضممان اجتماعي وتأمينات إضافة إلى الأنشطة الأخرى الأخرى المنتجة، ومشروع الرائدات الريفيات، الخ. التي وان ارتدت ثوب الجمعيات الأهلية إلا أنها في الأصل مشاريع قامت بمبادرة من الدولة، أما القطاع الرئيس من هذه المؤسسات الأهلية/الحكومية فيتكون من الجمعيات التي انتشرت في محافظات مصر وقراها باسم جمعيات تنمية المجتمع.⁸⁸

1967-نقطة تحول

الحركات الاجتماعية وموقفها من قضايا المرأة

شكلت هزيمة 1967 نقطة تحول لا علي مستوى الوضع العسكري والسياسي للنظام فحسب وإنما كانت نقطة انطلاق لجملة من التغيرات السياسية والاجتماعية على المستوى الشعبي، فقد بدأت إرهابات الحركات الطلابية - كرد فعل لهزيمة النظام واحتلال الأراضي - قامت علي أثره أولاً بالمطالبة بمحاكمة المسؤولين عن هزيمة 1967 وثانياً بالمطالبة بمشاركة المجتمع في القرار السياسي - وفي موقفها هذا سحب ضمني الثقة من النظام السياسي الذي أمم نضالها الديمقراطي لفترة طويلة ورفض لتغيب صوتها. ومن ناحية أخرى فإن الهزيمة قد مهدت بما ترتب عليها من إحباط، مهدت الأرض لبذرة صعود التيار الإسلامي والذي لعب نظام السادات في بدايته دوراً هاماً في دعمه لمواجهة الحركات الطلابية والشعبية على مستوى الوطن.

لقد شهدت بداية السبعينات صعوداً في الحركة الطلابية والتي كانت أقوى عناصرها من فئات اليسار المختلفة، ورغم أن عدداً من قوى هذه الحركة وقياداتها كان من النساء ورغم وجود العديد من الطالبات في كافة المواقع التنظيمية، إلا أن المطالب النسائية لم تشكل ولو جزءاً ضئيلاً من برنامج العمل الطلابي ولم تدرج قضايا النساء في أي لحظة ضمن القضايا الديمقراطية أو الاجتماعية أو السياسية المعلنة في مطالب الحركة الطلابية في ذلك الوقت. وفي دراسة تاريخية تتناول الحركة الطلابية والسياسات الوطنية في مصر⁸⁹، بقلم أحد قيادات هذه الحركة في السبعينات لم تذكر ولو على سبيل المثال دور العنصر النسائي في هذه الحركات رغم أن الانخراط في الحركة الطلابية كان يستتبع في أغلب الأحيان كسراً للصورة النمطية للمرأة حتى في الإطار الأكثر استتارة لفترة الستينات، فلم تتضمن الدراسة تحليلاً اجتماعياً لمغزى أن تشارك النساء في المظاهرات والاعتصامات وأن تتعرض للسجن والمدامات في إطار النضال الطلابي في سبيل المطالب الديمقراطية والوطنية للحركة آنذاك.. والملفت للنظر أن هذه العناصر النسائية نفسها لم تطرح مطالباً نوعية خاصة بالنساء في إطار حركتها.. فجاءت وثائق الحركة الطلابية خالية من أي مطالب برنامجية تخص

88 ساميه محمد فهمي، المرأة في التنمية - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية 1996

89 Ahmed Abdallah, The Student Movement and National Politics in Egypt, 1923 - 1973, London: Al Saqi Books, 1985.

النساء.. بل أن طرح القضايا النسائية ومناقشتها كان يعتبر تضييعاً للجهود وتشتيتاً لها في تفاصيل سوف تحل من تلقاء ذاتها في ظل تحقيق المجتمع الاشتراكي..

يجدر التنويه هنا إلى وجود أصوات منفردة شديدة الندرة في هذه الفترة طرحت بعض قضايا النساء من منظور نسائي - نسوي فلا يمكن إنكار الدور الرائد الذي لعبته كتابات نوال السعداوي في تلك المرحلة والتي كانت تتمحور في الأساس حول خصوصية قضايا النساء واقتحام تلك المساحات من حياة النساء التي جرى العرف على توصيفها "بالمساحات الخاصة" لتطرح أن هذه المساحات هي أيضاً من الشأن العام وإنها تتأثر بالفكر السائد والسياسات السائدة.. فكانت من رائدات الاشتباك مع الفكر الذكوري الأبوي وكانت تتحدى هذا الفكر وتجلياته في الواقع وتطرحه للنقاش والجدل موضحة الأشكال التي يعبر بها عن نفسه على المستوى العام والخاص في حياة النساء.. ورغم أن كتابات نوال السعداوي قد شكلت وجدان الكثير من نساء الحركة الطلابية ولعبت دوراً في تبني البعض منهن قضايا المرأة في العقدين التاليين إلا أن هؤلاء النساء أنفسهن كن يقاومن فكرة النضال النسوي في نفس الوقت الذي كن فيه يتأثرن بكتابات نوال السعداوي حرصاً على البرنامج الاجتماعي العام وعلى الموقف السياسي "الصحيح" في ذلك الوقت.. كذلك كانت هناك أصوات مثل أمينة السعيد تكتب في ذلك الوقت في جريدة حواء (18 نوفمبر 1972) تهاجم ظاهرة الحجاب ومغزاه للمرأة، إلا أن قلة هذه الأصوات وغياب التنظيمات النسائية المستقلة والقوية التي كان يمكن أن تعبئ النساء من حولها قد جعل مهمتها تقتصر على التنوير المحدود لبعض عناصر المتقنين والأجيال الجديدة من الطلاب. رغم أن مرفت حاتم تؤرخ لبداية صعود التيار الإسلامي أو إرهابات دوره السياسي بعد هزيمة 67 إلا أن صعود التيار الإسلامي جاء مع أفول وهج الحركة الطلابية بعد حرب أكتوبر 1973 التي ارتبطت في الأساس بالقضية الوطنية والديمقراطية. وقد ارتبط نجاح الجماعة الإسلامية في تحويل نفسها من أسر جامعية صغيرة تتناول الدراسات الثقافية والدينية، ارتبط بدعم نظام السادات لهم في محاولة لضرب التجمعات الطلابية الماركسية والناصرية إلا أن قدرة الحركة الإسلامية - خاصة مع صعود الأزمة الاقتصادية - على تقديم خدمات لعضويتها وسائر الطلاب، خاصة الطالبات (الذي المدعوم - وسائل المواصلات الخاصة بالبنات) ساهم في إبراز الجماعة كقوة بارزة في الوسط الجامعي. وقد كان تركيز المنظمات الإسلامية متساو بين التركيز على مظهر الفتاة وعن دورها في الحياة وعملها واشتراكها في الحياة العامة. وقد كانت استجابة الحركة الإسلامية لعدد من المطالب الملحة لبنات الجامعة وطلابها بشكل عام يفسر الجاذبية الشديدة لهذه التجمعات، بل أن حتى دعوة الإسلاميين لعودة المرأة إلى المنزل جاءت متواكبة مع بدايات الأزمة الاقتصادية وصعوبات ظروف العمل ومؤشرات انتشار لبطالة فكان خطابهم يتضمن تلاقياً واضحاً بين الأجندة النسائية الإسلامية وبين الاستجابة للظروف الاقتصادية وتزاحم النساء الرجال في سوق العمل المحدود.

في نفس الفترة ومع إرهابات الردة عن المكاسب الاجتماعية والسياسية لثورة يوليو وارتفاع أصوات الحركة الإسلامية تخاطب النساء بما يجوز ولا يجوز عمله بدأت قيادات الأربعينات النسائية في التعبير عن قلقها من بوادر هذه الردة، فالثورة لم تخلها فقط فيما ناضلت من أجله من مكاسب وحقوق، ولم تؤم حقها الديمقراطي في التنظيم فحسب، ولم تتسبب في هزيمة 67 فحسب بل أن إحساساً بدأ ينتاب مجموعات متناثرة من النساء بأنهن خرجن من رومانسية النضالات إلى وضع أكثر تجرداً من أي حقوق سواء كان ذلك على المستوى الخاص أو العام، فبالرغم من النصوص الرسمية وخاصة تلك المتعلقة بالدستور والتي تنص على

المساواة بين كافة المواطنين، وعلى الرغم من أن المرأة قد شاركت في النضالات السياسية الخاصة بالدفاع عن استقلال الوطن وبناءه وتحت لفترة طويلة عن حقوقها الخاصة بهدف إعلاء الشأن العام على الشأن الخاص إلا أن الممارسات العملية على المستويين العام والخاص ظلت دائما بعيدة عن المقولات النظرية. ولا تكون مبالغين إذا قلنا أن بعضا من مشكلات الحركة النسائية المعاصرة أنها جاءت كردة فعل للاصعود الإسلامي وان كان ردة فعل ناقصة فعلى حين كان الإسلاميون يطرحون مشروعا قوميا متكاملًا - حتى وان لم تكن ملامحه واضحة التفاصيل إلا أن التجمعات النسائية قد بلورت مواقف من تلك القضايا التي رأت فيها مساس بما حصلت عليه من مكاسب.

صحيح أن الحركة الإسلامية لم تمتلك إلى هذا اليوم برنامجا متماسكا تفصيليا لصورة المجتمع الذي يرمون إليه، فيما يتجاوز شعارا فضفاضا حول الإسلام هو الحل إلا أنهم نجحوا - حتى وان بشكل متناثر - أن يكون لهم قول في كافة الموضوعات، أن يصوغوا خطابا لكل الفئات فلم يتجاهلوا طرفا اجتماعيا تحت دعوى أن دوره لاحق - وان كان ذلك في إطار تقنين الفوارق والأدوار الطبقيّة والجنسية والدينية المختلفة.

وفي هذا الشأن تقول تلهامي لقد انشغلت الحركة الإسلامية بمشاكل المجتمع ككل في حين ركزت الأصوات النسائية التي بدأت ترفع صوتها في بداية السبعينات تجاه القضايا النسائية فقط ولم تبدي اهتماما كافيا بالوضع الاقتصادي في حين اعتبر الإسلاميون أن تردّي الوضع الاقتصادي سوف يؤدي بالضرورة إلى تدهور أخلاقي. وفي حين كان موقف هذه الأصوات النسائية لا يتجاوز كونه نقديا لمعدل إنجاز الحكومة في إصلاح تشريعي يؤثر إيجابيا على حياة النساء كان الإسلاميون ينتقدون الحكومة برمتها بل وفي أحيان يطالبون بتغييرها.. كذلك ففي حين كانت التيارات الإسلامية على درجة عالية من التنظيم سواء الجناح المتطرف أو المعتدل منها، كانت إرهابيات التجمعات النسائية غير منتظمة وتعتمد في خطابها الدفاعي على ما هو ممكن بدلا مما يجب أن يكون.. أما الإسلاميون فكانوا محترفين في التحريض وجر الخطوط الواضحة ما بينهم وما بين النظام السائد.⁹⁰

وقد تزامنت هذه الفترة أيضا مع ظهور عدد من التكوينات السياسية الشرعية عرفت بداية باسم المنابر وسرعان ما تحولت إلى أحزاب اليمين والوسط واليسار. ورغم وجود مكاتب نسائية في كل من هذه الأحزاب إلا أن العمل النسائي في هذه الأحزاب كان يقتصر على ترويج برامج المنبر أو الحزب بين أوساط النساء على أرضية من الخدمات التي تناولت الأمور الصحية ومدح الأمية ومرة أخرى دون التعرض إلى قضايا الفضاء الخاص، وكادت هذه الأحزاب تتفق على المضمون الخجول لبرنامجها للنسائي والذي لم يتجاوز مطالب الحياة العامة ولم تتجاوز خصوصيته النسائية بعض المطالب المرتبطة بحقوق المرأة العاملة فيما يتعلق بوظيفتها الإنجابية.. وظل هناك موقف رافض للتعامل مع قضايا النساء باعتبارها قضايا ذات خصوصية نوعية وظل هناك رفض لتخصيص قضايا نسائية لا يعاني منها الرجال فكان إرضاء الرجال، إما في المجتمع بشكل عام، أو في الشكل التنظيمي أو الجمهور المستهدف مبررا لتجاهل المطالب النوعية للنساء.. وكان ذلك يتم إما بدون تنظير له (منابر الوسط واليمين) أو بتظير له على أساس من أولويات وتراتبية المشكلات والقضايا (منبر اليسار).

⁹⁰Ghada Hashem Talhami, *The Mobilization of Muslim Women in Egypt*, University Press of Florida, 1996.

الوضع الدولي وتأثيره على الحركة النسائية وخطاب الدولة

على المستوى الدولي تصاعدت الحركة النسوية حو الي منتصف السبعينات ووصل صوتها إلى دوائر أكثر اتساعا وأصبح لها تأثيرها على الأجندة السياسية في بلادها ولا يقتصر ذلك على بلاد العالم الأول (أمريكا الشمالية وأوروبا) وإنما بدأت بواده أيضا في أمريكا اللاتينية وبلاد آسيا والعالم الثالث بوجه عام حيث تزامنت إلى حد كبير فترات الاستقلال مع فترة الإنجازات التي تلتها ثم سقوط الأوهام عن إمكانية تحقيق المكاسب في غياب المؤسسات المدنية المستقلة.. ومع تطور الوعي العام بان المجتمعات لا يمكن أن تتقدم بدون استثمار كامل طاقتها البشرية رجالا ونساء، ومع تنامي حركات حقوق الإنسان شهدت مرحلة السبعينات بداية طرح لموضوع المرأة بطريقة أكثر إلحاحا من أي وقت مضى كما كثرت الأحاديث حول إدراج المرأة في برامج التنمية ومن أجل ذلك كان لابد من الاهتمام عن قرب بالقضايا التي تعرقل انخراط المرأة في كافة مجالات الحياة ومشاركتها بطريقة فعالة في صنع المستقبل.. صحيح أن بروز قضية المرأة على الأجندة الدولية والمحلية جاء مرة أخرى استجابة لاحتياجات تنمية ولكن عشرون سنة من محاولات التنمية كانت قد أبرزت بكثير من الوضوح أنه لا يمكن تعبئة الفئات المختلفة من المجتمع في غياب مشاركة هذه الفئات في وضع برامجها واختيار أسلوب عملها ودفاعها عن حقوقها السياسية والمدنية جنبا إلى جنب مع حقوقها الاقتصادية والاجتماعية.. لقد تواكب هذا الوعي مع تشكيل دوائر وإدارات متخصصة في قضايا المرأة ولاسيما في هيئات الأمم المتحدة التي أعلنت عام 1975 عاما للمرأة وعقد المؤتمر الدولي الأول للمرأة في المكسيك في نفس العام وتجدر الإشارة هنا إلى انه كانت هناك دولتان عربيتان هما مصر وتونس من بين الدول السبع التي تقدمت إلى الأمم المتحدة بمشروع قرار يرمي إلى تخصيص سنة كاملة تسلط فيها الأضواء على القضايا النسائية.⁹¹ وما من شك أن هذا الاهتمام الدولي بقضايا المرأة قد أثر بدرجة كبيرة في بعض الدوائر النسائية في مصر.. وهذا ما سوف نراه لاحقا من هذا البحث.

وقد شهدت فترة السبعينات عددا من المكاسب الرسمية، ففي سبتمبر 1970 اصدر السادات قرارا بتشكيل سكرتارية للمرأة داخل الاتحاد الاشتراكي العربي برئاسة سعاد أبو السعود كما تم تشجيع النساء على الترشيح للمجالس المحلية وتم انتخاب جيهان السادات رئيسة المجلس المحلي في المنوفية في أكتوبر 1975 إضافة إلى 30 امرأة أخرى نجدن في تسع محافظات. كذلك تم تعيين عائشة راتب وزيرة للشئون الاجتماعية ونجحت في نفس العام تسع نساء من الحصول على مقاعد في البرلمان. وقد كانت معركة قانون الأحوال الشخصية في عام 1978 كبرى معالم السبعينات فيما يتعلق بالعمل النسائي، كما أنها كانت انعكاسا لإشكالياته في ذات الوقت. فلم تستطع قوى نسائية أو سياسية واحدة أن تتخذ موقفا متكاملًا من مشروع القانون الذي ارتبط باسم جيهان السادات وخرج غير دستوريا في إجراءاته.. وكان الموقفان المطروحان على الساحة هما تأييد التغيير لما فيه مصالح النساء وتجاوز الجانب الإجرائي والذي اعتمد على السلطات الاستثنائية لرئيس الدولة (ص 86)، حيث مرر القانون رقم 44 في 20 يونيو 1979 في غيبة البرلمان الذي كان في أجازته الصيفية أو مهاجمة القانون جملة وتفصيلا سواء على أساس إسلامي أو على أساس رفض الصلاحيات الاستثنائية لرئيس الجمهورية (ص 114، 33)، وكانت الساحة غائبا منها طرح يجمع بين رفض لسلطات الاستثنائية لرئيس الدولة وبين المطالبة بالحقوق المنصوص عليها في القانون الجديد، وقد سقط القانون حين رفض أحد القضاة الحكم به فرفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا التي حكمت في 4

91 ناديه حجاب: المرأة العربية، دعوة للتغيير، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، المملكة المتحدة، 1988.

مايو 1985 بعدم دستورية القانون لأنه لم يمر بالإجراءات اللازمة لإبرام القوانين والتي تنص عليها المادة 147 من دستور 1971 ، وحيث أن القانون لم يتناول أمرا طارئا فان استخدام رئيس الجمهورية لسلطاته الاستثنائية لم يكن دستوريا. وقد أكدت المحكمة إلى أن اعتراضها لا يتناول مضمون القانون وإنما الأسلوب الذي ابرم به.

وقد أبدت مجموعات من النساء المصريات اعتراضهن على رفض القانون رقم 44 وشكلن لجنة عرفت باسم لجنة الدفاع عن الأسرة والمرأة (نلاحظ إدراج "الأسرة" في عنوان اللجنة تفاديا للاحتجاج العام ضد المطالبة بحقوق المرأة وهو تدرج سوف تحمله المنظمات النسائية لسنوات طويلة معها في خطابها وبرنامجهما النسائي).. ولم تكن المقاومة قوية ولم تتجاوز بعض الاحتجاجات التي خاطبت البرلمان ولم يكن هناك مجهودا واضحا من أجل المطالبة بقانون جديد.

صحيح أن عقد السبعينات قد انتهى بقانون هزيل للأحوال الشخصية لم يحمل بصمات التعبئة النسائية بقدر ما حمل ملامح التوازنات السياسية المفروضة لشراء رضاء القوى الإسلامية، ولكن نهاية العقد وبداية العقد الجديد كانت أيضا تحمل بشائر ولادة، وان متعززة، لوعي نسائي جديد استند إلى فرز لما هو قائم وقراءة فيما سبق وبحث عن أصحاب الهموم المشتركة حول قضية المرأة وسوف يتميز هذا البحث بخروجه عن الدوائر التقليدية التي خرجت منها المنظمات النسائية في العقود السابقة.

ومن ناحية أخرى، فكان للمسعى الحكومي في الارتباط بالساحة الدولية أثرا علي الوضع الداخلي ففتح المجال -علي كافة المستويات- لمزيد من التفاعل مع الحركة الحقوقية التي اتسمت بها السبعينات في العالم والتي تم تقنينها داخل هيئات الأمم المتحدة.

إجمالا إذا فان السبعينات لم تشهد تحركات نسائية تذكر ولا محاولات حقيقية لإعادة تشكيل مجموعات تدافع عن حقوق المرأة أو تتوجه بخدماتها وأنشطتها نحو قطاع النساء اللهم إلا بعض الجمعيات التقليدية التي اتسمت بصفة عامة بطابع أقرب إلى العمل الخيري أو مجموعات تنتمي إلى الحزب الرسمي لدولة أي الاتحاد الاشتراكي أو إلى أحزاب سرية أو شبيه سرية تبنت في معظمها فكرة مفادها أن حصول المرأة على حقوقها سوف يتحقق حينما يتم حل مشاكل المجتمع أو اعتبرت أن نضال المرأة جزء من نضال مقدس من أجل مساندة الرجل في إعلاء كلمة الإسلام. وبصفة عامة لم تظهر حتى هذه اللحظة الحاجة الملحة إلى تشكيل منظمات تعني أساسا بقضية المرأة من منظور سياسي بمعنى الدفاع عن حقوقها أو البحث في أسباب معاناتها بشكل نوعي بل ظل الأمر في إطار اعتبار هذه المسألة قضية هامشية تعنى بها إما أوساط مرفهة تقضي بعضا من وقتها في محاولة لتبرير وجودها الاجتماعي من خلال أدائها لبعض الواجبات الخيرية أو في دوائر معنية بالنضال السياسي العام بما يتضمنه ذلك من إعطاء أولوية للمطالب العامة على حساب المطالب الخاصة بالمرأة ودون إدراك للبعد "السياسي" الذي تحمله هذه القضية أو غيرها من القضايا المرتبطة بتغيير أوضاع المجتمع.

موقف الدولة من المرأة - ما بين المناخ الدولي والضغط الداخلية

واصلت هيئات الأمم المتحدة في الثمانينات طرح موضوع المرأة باعتباره أولوية على جدول أعمالها. ففي منتصف عام 1980 عقد بمدينة كوبنهاجن منتدى منتصف عقد المرأة Mid Decade Forum، إلا أن مؤتمر نيروبي المنعقد في عام 1985 هو الذي شكل دفعة هائلة في اتجاه تبني أكثر اتساعاً وفي نفس الوقت أكثر شمولاً وعمقاً لقضايا المرأة. كما أصدر هذا المؤتمر تقريراً خاصاً عن أوضاع المرأة في مختلف أنحاء العالم. والجدير بالذكر أن تقرير منظمة غرب آسيا الذي أصدرته منظمة الإسكوا - بناءً على ما جاء بالتقارير الوطنية الصادرة عن 13 حكومة عربية - من ضمنها مصر - تمثل الأقطار العربية الواقعة في هذه المنطقة⁹³ - قد تميز عن التقارير الخاصة بباقي مناطق العالم بالتأكيد على أمرين:

I. أهمية الارتكاز على تراث الحضارة العربية الإسلامية وعلى القيم الدينية والروحية للمنطقة.

II. تخصيص قسم كامل لبحث أمور الأسرة.

ويعكس هذا الموقف منظور الدولة الخاص من المرأة - الآخذ في التنامي خاصة في أواخر السبعينات، إلا وهو وضع المرأة وحقوقها رهينة المؤسسة الدينية والأسرة اللذان وضعوا كحد فاصل بين النساء والمؤسسات المدنية في المجتمع. ومن زاوية أخرى كان هذا استمرار لتكريس الإطار التقليدي للأدوار الاجتماعية للمرأة.

وبهذا الصدد، عندما نعود إلى تصنيف أنشطة الجمعيات المسجلة في مصر حتى يومنا هذا تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية (وهي التي تمثل حتى الآن الأغلبية العظمى من المنظمات غير الحكومية)، نجد أنها لا تتضمن أنشطة مصنفة "نسائية" أو "مرأة"، بل أن المجالات الثلاثة عشر التي تعترف بها الشؤون الاجتماعية هي: رعاية أمومة وطفولة، رعاية أسرة، مساعدات اجتماعية، رعاية شيخوخة، رعاية فئات خاصة ومعوقين، خدمات ثقافية وعلمية ودينية، تنمية مجتمعات محلية، إدارة عامة وتنظيم، رعاية مسجونين، تنظيم أسرة، صداقة بين الشعوب، أصحاب المعاشات، نشاط أدبي. وهكذا يتضح أنه - على الأقل في الذهن الرسمية - يجب أن يندرج نشاط المرأة في ارتباطه بالأدوار الاجتماعية التقليدية المنوطة بها.

في نفس الوقت، لم تحظى المنظمات الأهلية في مصر في هذه المرحلة بالقدر الكافي من حرية الحركة مما يكفل لها إمكانية القيام بدور "الفاعل الاجتماعي" القادر على المشاركة والتأثير في عملية التغيير. كذلك اتسمت المواقف الرسمية تجاه قضايا المرأة بالتذبذب الشديد في محاولة للتوفيق بين اتجاهين متناقضين، أي المد الإسلامي في الداخل والمناخ الدولي الذي أصبح يشجع بلورة وتطوير المطالب المتعلقة بالمرأة. ومن أمثلة ذلك التراجع عن التعديلات التي أدخلت على قانون الأحوال الشخصية في عام 1979، ثم صدور قانون جديد في نفس وقت انعقاد مؤتمر نيروبي "فعلق الساخرون أن الحكومة المصرية لجأت

92 لا يمكن تقسيم العقود التاريخية بطريقة فاصلة، كما أن كل عقد جديد هو امتداد لتراكمات وخبرات وإنجازات العقود السابقة. إلا أنه لدواعي المستجدات والتغييرات على المستويين المحلي والدولي، وكذلك لأسباب عملية رأينا فصل المرحلة المقبلة إلى عقد الثمانينات وعقد التسعينات الذي يوشك على الانتهاء.

93 تضم منطقة الإسكوا حالياً 12 دولة عربية، إلا أنه في عام 1985 كان هناك اليمن الديمقراطية وجمهورية اليمن الشعبية اللتان اتحدتا فيما بعد.

عمدا إلى اتخاذ هذه الخطوة لتبدو "عصرية" في نظر الغرب خلال المؤتمر⁹⁴.

حركة "المجتمع المدني" وقضية المرأة

الأحزاب السياسية والنقابات استمرت الأحزاب الرسمية وشبه الرسمية - التي بدأت تبرز في السبعينيات - في اعتبار قضية المرأة مسألة هامشية لا تتطلب تدخلا خاصا رغم إنشائها لأمانات للمرأة تمشيا مع التقاليد الحزبية في مصر. والملفت للنظر أن التشكيلات النسائية المرتبطة بأحزاب مثل حزب التجمع، والحزب العربي الناصري، وحزب العمل - على تباين اتجاهات تلك الأحزاب - قد وضعت على رأس قائمة أولوياتها إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات، كما ارتبطت أهدافها في الأساس بالحقوق السياسية للمرأة⁹⁵. وقد مارست بعض الأحزاب السياسية أنشطة نسائية متفرقة ومشتتة من خلال مكاتبها النسائية، مثل تعليم التطريز والتفصيل وتنظيم المعارض، كما تشير المنظمات المذكورة أعلاه إلى قيامها بأنشطة محو الأمية التي توقفت في بعض الأحيان لعدم نجاحها. وهكذا ظلت أهدافها وأنشطتها - كما هو الحال بالنسبة للسبعينيات - مرتبطة بأهداف الأحزاب التي تنتمي إليها وبمنظرة هذه الأحزاب إلى المسألة النسائية. ورغم أن بعض الأجنحة النسائية في الأحزاب - مثل اتحاد المرأة التقدمي بحزب التجمع - ذكرت حقوق المرأة في العمل والزواج، الخ.. إلا أن طرحها ظل يتناول الموضوع في إطار الأدوار التقليدية وفي إطار تحديد دور ومكانة المرأة في علاقتها بالأسرة.

هذا وينخفض عدد النساء المشاركات في الهيئات العليا للأحزاب السياسية بطريقة ملفتة للنظر وكذلك الحال بالنسبة للجان النقابية المختلفة⁹⁶. أما فيما تعلق بتناول النقابات لقضية المرأة، فإنه لا يختلف كثيرا عن تناول الأحزاب السياسية. ولكن ينبغي هنا الإشارة إلى تكوين لجنة المرأة في اتحاد المحاميين العرب التي لعبت دورا نشيطا أثناء معركة قانون الأحوال الشخصية في منتصف الثمانينات وهي المعركة التي سنتعرض لبعض تفاصيلها فيما بعد. كذلك فإن نقابة الصحفيين قد أولت اهتماما واحتراما خاصا لإحدى عضواتها البارزات، وهي الصحفية أمينة شفيق، إلا أن المسألة ظلت مقتصرة على أدوار فردية محدودة الفاعلية فيما يتعلق بقضية المرأة.

المرأة في الخطاب الديني:

وعلى صعيد آخر، تناول الدعاة والمفكرين "الإسلاميين" في السبعينيات وبداية الثمانينات مسألة المرأة من منظور تعظيم أدوارها الأسرية والمنزلية ودفعها للعودة إلى المنزل وترك مجال العمل. وقد بررت بعض الأصوات مطالبها هذه بأن المرأة قد خلقت لرعاية الرجال المنهكين من العمل وتوفير الراحة والمحبة والدعم لهم⁹⁷، وهي مهمة تستوجب تفرغا كاملا. كما يدفع هذا الخطاب النساء إلى الاحتشام من خلال ارتداء الحجاب. وقد أدت هذه الدعوة إلى تحجب أعداد متنامية من النساء المصريات خاصة من الطبقة الوسطى بل

94 نادية حجاب، المرأة العربية دعوة إلى التغيير، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، المملكة المتحدة، 1988.

95 الحركة النسائية العربية.

96 المرجع السابق.

97 Mervat Hatem, "Secularist and Islamist Discourses on Modernity in Egypt in the Evolution of the Postcolonial Nation-State," in Islam, Gender, and Social Change, edited by Yvonne Yazbeck Haddad and John L. Esposito, Oxford University Press, New York, 1998.

إلى احتجاجهن عن المجالات العامة.

وقد ساهم في تعميق وتوطيد هذا الاتجاه بعض الوجوه النسائية من أمثال زينب الغزالي وصافيناز كاظم وفي مرحلة لاحقة هبة رؤوف. إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن الخطاب الذي تنتجه هؤلاء النساء يختلف إلى حد ما عن الخطاب "الإسلامي" للرجال حيث يتضمن إعلاء لشأن عمل المرأة ولأدوارها الاجتماعية الأخرى⁹⁸. فلا ترى كاتبة مثل صافيناز كاظم تناقضا بين حياة المرأة العامة والخاصة، كما وقد مارست زينب الغزال هذه الفكرة بانفصالها عن زوج حاول التدخل في نضالها السياسي⁹⁹. ورغم ذلك، لم تتخل هذه الأصوات في أي وقت من الأوقات عن التأكيد على أدوار المرأة التقليدية.

كما بدأت تتشكل في الثمانينات مجموعات نسائية تلتقي في بعض المساجد (مثل جامع مصطفى محمود)، أو في البيوت بهدف تعليم القاديات الجدد طريقة ارتداء الزي الإسلامي، وكذلك تعريفهن بالسلوكيات السليمة للمرأة المسلمة¹⁰⁰. وقد لعبت بعض الفنانات المشهورات دورا نشيطا بهذا الصدد بعد الإعلان الرسمي عن "التوبة" والتخلي عن التبرج، فقمنا بعقد حلقات في بعض البيوت للترويج لهذه الأفكار مما كان له أثرا واسعا وسط جمهور النساء خاصة من الطبقة الوسطى.

الحركة النسائية ومنظماتها - بوادر جديدة

في بداية الثمانينات، نشهد نوع من العودة من قبل بعض النساء المصريات إلى الاهتمام بقضايا المرأة، باعتبارها قضايا قائمة بحد ذاتها. ورغم أن الوقت قد طال بين نضالات الاتحاد النسائي ومطالبه الموجهة بطريقة مباشرة إلى التعامل مع قضايا المرأة والنساء باعتبارها ذات خصوصية وتتطلب تدخلا من نوع خاص¹⁰¹، وتتحدى النساء المصريات لعدة عقود عن طرح همومهن وكان إخفاق المشروع القومي والوطني عن الإيفاء بمتطلبات النساء المصريات قد أدى بلا شك إلى محاولة لديهن في إعادة البحث عن التاريخ المفقود وفي تطور الوعي بأن هناك قضية (أو قضايا) يمكن أن تتدرج تحت مسمى خاص، قائم بحد ذاته ويحتاج إلى إيجاد الحلول الملائمة في إطار مجتمع ينحو أكثر فأكثر منحنى إنكار وجود المرأة كعضو كامل الأهلية قادر على المشاركة في بناء المجتمع على قدم وساق مع غيره من البشر.

وشهدت هذه المرحلة بداية تشكيل بعض المجموعات التي تنظر من منظور خاص إلى المسألة النسائية. ونذكر منها على سبيل التخصيص منظمة تضامن المرأة العربية التي تأسست عام 1982 عقب مؤتمر كوبنهاجن، والتي قادتها نوال السعداوي واستطاعت أن تستقطب حولها مجموعة من النساء المؤمنات بالطرح النسوي لمسألة المرأة. كذلك تشكلت في نفس الفترة مجموعات أخرى لم تكن قد اتخذت بعد الشكل القانوني

98 Margot Badran, "Gender Activism: Feminists and Islamists in Egypt," in Valentine M. Moghadam (ed.), Identity Politics and Women: Cultural Reassertions and Feminisms in International Perspective. Boulder: Westview Press, 1994.

99 Margot Badran, "Competing Agenda: Feminists, Islam and the State in Nineteenth and Twentieth Century Egypt," in Deniz Kandiyoti (ed.), Women, Islam and the State. London: Macmillan, 1991.

100 Hala Shukrallah, "Organizational/Religious Situation of Women in Egypt," background paper presented to UNICEF, 1994.

101 سعد الدين إبراهيم، المرأة في الحياة العامة المصرية، تحرير عبد المجيد صفوت ونجاح إبراهيم، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية. جاء في البحث (ص 25) أن من بين الشعارات التي رفعتها المجموعات النسائية في افتتاح أول برلمان لمصر بعد الاستقلال في عام 1924: "تطلب المساواة بين الجنسين في التعليم"، "علموا بناتكم، احترموا حقوق نساتكم، المرأة مقياس رقي الأمة"، "لا لتعدد الزوجات بلا قيود"، الخ..

الرسمي، ومنها مجموعة المرأة الجديدة¹⁰² ومجموعة بنت الأرض. وتصنف بعض الكتابات¹⁰³ هذه التشكيلات على أنها تنتمي إلى الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة. وقد يكون ذلك صحيحاً إلى حد ما من حيث التوصيف الشكلي للأصل الطبقي، إلا أن النساء اللاتي اندرجن في هذه المجموعات قد انطلقن من مواقع فكرية واجتماعية مختلفة عن تلك التي حركت التجمعات النسائية في مراحل سابقة. فقد انطلقت مؤسسات تلك المجموعات من ارتباط مسبق بحركات ديمقراطية عامة تشكلت من عناصر ذات أصول اجتماعية مختلفة. وكان هناك منذ بداية نشاطها طرحاً يبتعد عن مفهوم العمل الخيري، بل من رفض هذا النمط من العمل. كما طرحت القضية من منظور "نسوي" له بعد اجتماعي يتميز بالوعي بأهمية التعرف والتصدي لمشاكل النساء بصفة عامة والفقيرات والمهمشات بصفة خاصة. فنقرأ على سبيل المثال في أحد إصدارات منظمة تضامن المرأة العربية¹⁰⁴ "تتمثل تقديمية الدعوة لحركة نسائية عربية سياسية أنها دعوة تفترضها الديمقراطية الحقيقية وتفترضها القومية العربية الحقيقية وتفترضها الاشتراكية الحقيقية لأنها حركة تمثل نصف المجتمع، وتمثل أشد أنواع القهر الغامض والظاهر وهو قهر الإنسان للإنسان أو قهر الرجل للمرأة وهي تمثل أيضاً القهر الطبقي والفئوي والمهني بحكم أن الأغلبية الساحقة من النساء في بلادنا فلاحات أو عاملات كادحات فقيرات...".

إلا أن هذه المجموعات قد عملت في بداياتها بطريقة استطلاعية متسمة بعدم وضوح الرؤية سواء من حيث الأسلوب أو الهدف. فعملت منظمة تضامن المرأة العربية أساساً في دوائر المثقفين المقتنعين بأهمية المرأة في خوض النضال من أجل حقوقها. وبالرغم من أن منظمة تضامن المرأة العربية تصدت إلى مجموعة من المسائل المتعلقة بالمرأة بشكل جريء سواء من خلال الندوات والمؤتمرات التي نظمتها أو من خلال مجلتها "تون"، إلا أنها عجزت عن لعب دور تجاه المنظمات الأخرى أو التأثير الأوسع في المجتمع نتيجة لأسلوبها "الأبوي"، مما أدى إلى نفور البعض أو التعامل مع طرح هذه المجموعة باعتباره شكل من أشكال الرفاهية الفكرية. إلا أنه ينبغي الاعتراف بأن نشاط تضامن المرأة العربية أثار داخلها في طرح قضية تنظيم النساء على الساحة بقوة مرة أخرى كما أثار خارجياً بطرح هذه القضية على المستوى الدولي. وقد وجهت الرابطة بهجوم واسع من تشكيلات نسائية أخرى بسبب تلقيها دعم مالي من إحدى المؤسسات الأجنبية لتمويل عقد مؤتمر في عام 1985 دون الإعلان عن ذلك مسبقاً. وتجدر أهمية الإشارة إلى هذا الحدث في أنه تزامن مع حدوث جدل واسع حول التمويل الأجنبي والغرض من ورائه وآثاره السلبية، الخ... ومن جهة أخرى، انتهى الأمر بالنسبة لمنظمة تضامن المرأة العربية في عام 1991 بتوجيه اتهامات رسمية لها اتخذت شكل المسائلة في أمور مالية، وهو ما يخفي في طياته عدم القدرة على قبول مواجهة مباشرة لأمر ظلت طيلة سنوات من الموضوعات المسكوت عنها، خاصة في ظل تصاعد المد الأصولي ومحاولة التوافق الرسمي مع هذا الاتجاه الذي ينبئ بالخطر. هذا بالإضافة إلى تبني منظمة تضامن المرأة العربية في نفس هذه الفترة لمواقف مختلفة عن الموقف الرسمي فيما يتعلق بموضوع حرب الخليج. وانتهى الأمر بصور قرار من المحكمة بالإغلاق وتسليم المقر إلى منظمة إسلامية.

أما المجموعات النسائية غير الرسمية الأخرى، مثل مجموعة المرأة الجديدة وبنت الأرض والتي تتبع نشأتها

102 تبنت المجموعة هذا الاسم محاولة منها الي إبراز الاستمرارية و التواصل -بعد انقطاع طويل- مع الحركة النسائية القديمة.

103 Moheb Zaki, *Civil Society and Democratization in Egypt*, Cairo: Konrad Adenauer Stiftung and the Ibn Khaldoun Center, 1995.

104 رفع الحجاب عن العقل، تضامن المرأة العربية، القاهرة، 1989.

من ارتباط عضواتها بالحركة الطلابية في فترة السبعينات، فقد ظلت تحاول بلورة رؤية لتحركها الهادف إلى التوجه القسدي نحو قضايا المرأة بصفة عامة والفئات المهمشة والفقيرة من النساء بصفة خاصة. وهكذا اندرجت بعض "عضوات" هذه المجموعات في أنشطة خدمية مثل فصول محو الأمية، ربما للالتحام بجمهور أوسع، ولكن ربما أيضا للتعرف عن قرب على مشاكل الفئات المحرومة من النساء. إلا أن الأنشطة الأساسية التي تميزت بها بداية الثمانينات بالنسبة للمجموعات "النسوية" القليلة الموجودة على الساحة المصرية هي البحث في التاريخ الحركة النسائية، وتنظيم حلقات نقاش محدودة العدد حول بعض الكتابات النسائية، وإصدار مجلات تتناول موضوعات حول تاريخ الحركة النسائية في مصر، كما تتناول قضايا متعلقة بظروف حياة العاملات والفلاحات، هذا بالإضافة إلى الدفاع عن الحقوق المكتسبة والمطالبة بمزيد من الحقوق. وهكذا نقرأ في افتتاحية أحد أعداد نشرة المرأة الجديدة¹⁰⁵ " أن العمل باعتباره أحد الحقوق الإنسانية والاجتماعية التي يجب أن تتمتع بها المرأة كإنسان، هو أحد أشكال تحرر المرأة وتحقيق ذاتها، وهو ما يمثل الدافع الحقيقي لتكون عنصرا منتجا وفعالا في المجتمع، وأي حديث عن تطور المجتمع وتقدمه الحقيقي لا يستطيع أن يغفل أهمية مشاركة المرأة في مجمل العملية الإنتاجية جنبا إلى جنب مع الرجل وليس تقليص دورها وتهميشه لرعاية الأبناء والزوج." هذا وقد عرفت مجموعة "المرأة الجديدة" ومجموعة "بنت الأرض" باسم المجلات التي أصدرتها.

كما نشهد في نهاية الثمانينات تأسيس رابطة المرأة العربية وجمعية تنمية والنهوض بالمرأة. وقد وضعت رابطة المرأة العربية من ضمن أهدافها تقديم برامج تدريبية وتربوية للنساء تتوجه نحو تطوير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ومساعدتهن في مجال العمل¹⁰⁶. كما توجهت جمعية النهوض بالمرأة في اتجاه تقديم القروض للنساء المعيلات لأسر في إحدى المجتمعات العشوائية بمدينة القاهرة، مع توفير قدر من التوعية بالحقوق المدنية لهؤلاء النساء.

وفي كل الأحوال السابقة، لا يمكن القول بأن المهمات بقضايا المرأة كن قد نجحن فعلا في الوصول إلى الجماهير العريضة من النساء، سواء من خلال الأفكار، أو من خلال العمل المباشر مع هؤلاء النساء. قد تكون أحد الأسباب لذلك هو الاستمرار في الانغلاق داخل دوائر مقتنعة أصلا بأحقية قضية ما وربما عدم إيجاد اللغة التي تثار من خلالها هذه القضية. ولكن ما من شك في أن هناك أسباب أخرى وراء هذه العزلة، ومن أهمها عدم تشجيع الدوائر الرسمية لوجود خطاب نسوي قد يؤدي إلى الاشتباك مع المدد الأصولي المعادي لتحرر المرأة. وبالتالي، وجدت الكثير من النساء المطالبات بالمساواة بين الجنسين صعوبة كبيرة في إيجاد القنوات المناسبة للوصول إلى القاعدة العريضة من النساء المصريات الفقيرات وخاصة في الريف.

المرأة في المنظمات الأهلية "التقليدية"¹⁰⁷:

رغم بدايات إحياء حركة نسائية في فترة الثمانينات من خلال تجمعات صغيرة من النساء، إلا أن هذه المجموعات لم تستطع التأثير بطريقة فعالة في الأغلبية العظمى من الجمعيات "النسائية" التي ظلت منحصرة

105 المرأة الجديدة، مجلة غير دورية تصدر عن مركز دراسات المرأة الجديدة، العدد الرابع، فبراير 1990.

106 الحركة النسائية العربية، كتاب صادر عن مركز دراسات المرأة الجديدة.

107 و نعتبر هذه المنظمات تلك التي اندرجت تحت الأنشطة التي دعمت و سمح بممارستها من قبل الشؤون الاجتماعية و في بعض الأحيان من مبادرة منها مثل: رعاية أمومة وطفولة، رعاية أسرة، مساعدات اجتماعية، رعاية شيوخوخة، رعاية فئات خاصة ومعوقين، تنمية مجتمعات محلية، تنظيم أسرة، الخ، بل و التي التزمت بشروط و أساليب العمل التي تمنع التواصل بينها و بين المجتمع الواسع و التأثير فيه.

في إطار الأنشطة التقليدية التي رسمتها لها وزارة الشؤون الاجتماعية، مثل رعاية الطفولة والأمومة وإعانة الأسر، ولم تمارس مفهوما شاملا للتنمية كما أنها لم تعمل على تعزيز قدرات المرأة. وتتميز هذه الجمعيات بعدد من الخصائص الهامة، فهي عنيت فقط بتقديم الخدمات - في إطار خيري - لهذه الفئة وليس بتغيير أو بهدف تغيير أو تحسين أوضاعها على المستوى القومي، بما في ذلك البحث في أسباب تدهور حالات هذه الفئات (سياسية كانت أم مجتمعية، أم قانونية). ومن ناحية أخرى فحصول سنوات الخطط بين المبادرات الأهلية والحكومية في مجال العمل الأهلي أدى إلى أن كثير من الذين عملوا أو رأسوا هذه الجمعيات اعتبروا انهم مؤسسات تنتمي إلى الحكومة!¹⁰⁸

وتشير دراسة هامة حول الجمعيات الأهلية في مصر¹⁰⁹ إلى أن تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء الصادر عام 1993 - والذي يتناول أوضاع الجمعيات الأهلية عن عام 1989 - يبين أن ما يمكن تصنيفه بجمعيات نسائية في فترة الثمانينات ينقسم إلى نوعين يحملان السمات التالية:

- جمعيات ترتفع فيها نسبة النساء، وهي تلك التي تعمل أساسا في مجالات إعانة الأسر وتنظيم الأسرة ورعاية الطفولة والأمومة. في هذه الجمعيات تتراوح العضوية النسائية ما بين 30% و 44%، كما تمثل المرأة في مجالس إدارتها ما بين 37.5% و 42%.
- جمعيات خيرية تقليدية وجمعيات المسنين والمسجونين حيث تصل فيها عضوية النساء إلى 26.5% وتمثيلهن في مجالس الإدارة بنسبة 13%، وكذلك الجمعيات الثقافية والعلمية والدينية التي لا تتجاوز فيها العضوية النسائية نسبة 14% ويصل تمثيلها في مجالس الإدارات إلى 8%.

وخلاصة لهذه الفترة، يمكن القول أن نهاية الثمانينات قد شهدت على المستوى الأهلي تحول مجموعات كثيرة من المنخرطين في العمل العام من المنحى "السياسي" إلى المنحى الاجتماعي التنموي - مما بدأ يضيف على الأخير نظرة أكثر شمولية تجاه التنمية تحمل في داخلها هدف تغيير المجتمع وعلاقاته نحو الأفضل وتبعدها عن مجرد العمل الخدمي. إلا أنه من اللافت للنظر امتداد الخلافات إلى داخل المنظمات النسائية ذات التوجه النسوي، ويمكن اعتبار ذلك امتدادا لخلافات فكرية داخل الحركة السياسية المعارضة بمختلف فصائلها المنظمة وغير المنظمة والتي قد تفسر بفترات الإحباط والشك التي أصابتها إزاء الآخرين وإزاء نفسها على اثر التحولات الشديدة التي طرأت على القضية الوطنية والقضايا الاجتماعية الأخرى. ومن أهم القضايا التي اختلفت حولها المنظمات النسائية - ضمن منظمات أخرى ذات توجه اجتماعي - في هذه الفترة يمكن إدراج قضية التمويل الأجنبي الذي أثار - وما يزال - كثيرا من الجدل حول مصداقية وشفافية العمل ومدى ارتباطه بالمصالح الحقيقية للناس أو خضوعه إلى أجندة أجنبية متآمرة على مصلحة الوطن، ناهيك عن الاتهامات بالفساد والاستنزاق والتخلي عن المثل العليا، الخ. فانقسمت الآراء إلى وجهتي نظر مفادها بإيجاز شديد ما يلي:

- إن الحصول على تمويل خارجي نوع من أنواع الخنوع والاستسلام لمصالح الغرب الذي يتناول قضايانا بطريقة فوقية ومن منظوره الخاص، بالإضافة إلى النوايا المستترة الخبيثة التي تريد تسطيح القضايا وإفقادنا الرؤية بل وتقليص أدوارنا وتحجيمنا وتجريدنا من

108 انظر دراسة حول الخدمات الصحية في مصر، صادرة عن جمعية التنمية الصحية و البيئية، 1987.

109 أماني قنديل وسارة بن نفيسة، الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1994.

مبادئ العدالة الاجتماعية والمطالبة بإلغاء الاستغلال حتى نتحول إلى مجرد أدوات لتنفيذ سياسات الغرب الشرير.

- ومن جهة أخرى، هناك من ينادون بأهمية التمويل - سواء كان أجنبياً أم محلياً - لسد حاجات حقيقية لدى المنظمات المتطلعة إلى التغيير، مع الاعتراف بأنه يجب التمييز بين الأشكال المختلفة من التمويل الأجنبي أو المحلي ووضع أجندة خاصة للعمل الأهلي في مصر.

عموماً، لم يفلح أحد في وضع المعايير التي تحدد الأجندة الخاصة الشاملة لمصر وبالأحرى الأجندة الخاصة للمنظمات المناهية بحقوق المرأة، وبقيت الأمور على ما هي عليه، أي التناحر حول تحديد من هو أكثر حرصاً على سلامة الوطن.

بداية التحركات الجماعية للنساء والإطار السياسي العام:

بناءً على حكم من المحكمة الدستورية العليا، تم في 4 مايو 1985 إلغاء قانون الأحوال الشخصية الذي سبق الإشارة إليه والصادر في عام 1979. وقد أثار ذلك الإجراء والتراجع ثائرة مجموعة من النساء المعنيات بقضايا المرأة. فتم عقد اجتماع يوم 9/5/1985 ضم مجموعة من النساء ينتمين إلى أحزاب ومجموعات نسائية متباينة الهوية، منهن نساء من حزب الوفد، ومن حزب التجمع، ومن اللاجئة النسائية في اتحاد المحاميين العرب، ومن منظمة تضامن المرأة العربية، ومن جمعية أسرة المستقبل بالقاهرة، ومن مجموعة المرأة الجديدة، وأخريات، لمناقشة كيفية التصدي لهذا الأمر ومحاولة الوصول إلى موقف مشترك. غير أن الاجتماع قد أسفر في بداية الأمر عن إظهار الخلافات الناتجة عن الانتماءات المختلفة. إلا أن سرعان ما تمكنت بعض النساء من التغلب على هذه الانقسامات وإعادة طرح الموضوع بقوة. وبهذا الصدد، تقول الأستاذة عزيزة حسين، إحدى رائدات العمل الأهلي في مصر: "قبل تحركنا هذا كنتم تسمعون فقط رد الفعل المحافظ. عندها قلنا: على الشعب أن يستمع إلى المناقشات ويشارك فيها. فتجاوبت جميع وسائل الإعلام وعرضت أبحاثاً مدهشة تأييداً للقانون¹¹⁰، كما تضيف الدكتورة ملك زعلوك "تعلمنا أن نعمل معاً. عملنا على مدار الساعة لتتقيف الناس. وخلال اجتماع واحد صغنا مسودة قانون وحرصنا على ألا نكون متطرفين جداً. فقال بعض الرجال وبعض علماء الدين أننا كنا حريصين أكثر من اللزوم¹¹¹". وربما يستدعي التصريحان السابقان بعض التوقف. ففيما تعلق بتصريح أ. عزيزة حسين، فإنه إلى جانب وقوف بعض الأقسام الصحفية بطريقة قوية إلى جانب مطالب المرأة، ارتفعت أصوات كثيرة معارضة لهذا الاتجاه سواء بحجة أن الإسلام يعطي للمرأة المحتشمة، المطيعة لزوجها، المتفانية في خدمة أسرتها، كل الحقوق، أو بزعم أن النساء قد فقدن حقوقاً لم يقمن بالنضال من أجل اكتسابها، بل جاءت نتيجة لقرارات فوقية وتحركات فردية. أما بالنسبة لتصريح د. ملك زعلوك، فمن اللافت للانتباه ذلك الخوف من رفع المطالب القسوى، خلافاً للجرأة التي اتسمت بها الحركة النسائية المصرية في بداية هذا القرن.

التسعينيات:

110 نادية حجاب، المرأة العربية دعوة إلى التغيير، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، المملكة المتحدة، 1988.

111 المصدر السابق.

الدولة وقضية المرأة: اهتمام أكبر نسبياً يشويه الحذر

شهدت مرحلة التسعينات على المستوى الدولي تفعيل هام لدور وقيمة المجتمع المدني. فقد تكاثرت الأبحاث والمنظمات التي كشفت أهمية الدور الذي يلعبه وجود مجتمع مدني قوي في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي خاصة مع تراجع الدول في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين. وهكذا أثر الجو العام على الأوضاع الداخلية في مصر، فحظيت بعض المنظمات حديثة الولادة بمساحة أكبر نسبياً للتحرك، كما تعرضت في الوقت ذاته إلى حملات متكررة من قبل الدوائر الرسمية.

ويتميز هذا العقد بانعقاد سلسلة متتالية من مؤتمرات الأمم المتحدة التي أدرجت موضوع المرأة كأحد النقاط الفاصلة على جدول أعمالها. ففي عام 1993 عقد في فيينا المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي تبنى وأصدر - ضمن مخرجاته الأساسية - الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء. وقد أصبحت هذه الاتفاقية اليوم إحدى المرجعيات الرئيسية لأي حركة تطالب بحقوق المرأة، كما وقد تشكلت لجنة دولية لمتابعة تنفيذ بنود الاتفاقية التي وافقت مصر التوقيع عليها مع التحفظ على تلك البنود التي ترى الحكومة المصرية تعارضها مع مبادئ الإسلام، مثل ما يتعلق بالإرث على سبيل المثال. هذا بينما تشير الأرقام إلى أن "نسبة الأسر التي تعولها النساء في مصر تتراوح بين 18 و 25% من مجموع الأسر"¹¹²، أي ما يفيد بأن النساء أصبحن بحاجة متساوية إلى الإرث.

وفي إطار جهود الأمم المتحدة لإلقاء الضوء على قضايا المرأة، لا يمكن أن نغفل الدور الفريد الذي لعبه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، 1994) في دفع المنظمات الأهلية المصرية للمشاركة بطريقة نشطة في فعاليات ذلك المؤتمر وفي دفع الحكومة المصرية على استئثاره هذا الدور رغبة منها في الظهور بمظهر لائق وبوجه ديمقراطي على المستوى الدولي. ويمكن أيضاً - خاصة بعد مؤتمر بكين - ملاحظة إتاحة مساحة أكبر في الصحافة الرسمية للموضوعات والأخبار المتعلقة بإدراج المرأة في عملية التنمية.

"المجتمع المدني" وقضية المرأة

التشكيلات الحزبية والنقابية

ظلت التشكيلات الحزبية والنقابية محتفظة بنظرتها الهامشية للمرأة. وقد تجلى ذلك بوضوح شديد أثناء انتخابات مجلس الشعب لعام 1995 حيث تخلت أحزاب كثيرة عن مساندة عضواتها اللاتي رشن أنفسهن وذلك لصالح رجال من نفس الحزب. وفي بعض الأحوال، وأمام عدم رضوخ عدد من النساء لرغبة الحزب، اتخذت بعض هذه الأحزاب إجراءات عنيفة ضد هؤلاء المرشحات وصلت إلى حد الفصل¹¹³. كما تلاحظ د. نيفين مسعد تراجع قضايا المرأة في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية عام 1995، مشيرة إلى أنه "من جوانب الاتفاق بين الأحزاب السياسية حكومة ومعارضة حول المرأة ما يتصل منها بصحتها العامة والإنجابية، وتعليمها، وتقيفها باعتبارها الأداة الرئيسية لتنشئة الأبناء"¹¹⁴.

112 تطور أوضاع المرأة المصرية من نيروبي إلى بكين، تقرير مقدم من الجمعيات الأهلية المصرية للمنتدى العالمي للمرأة بكين 1995، القاهرة، 1995.

113 نيفين مسعد، المرأة في انتخابات مجلس الشعب 1995، في المرأة وانتخابات مجلس الشعب، تحرير د. ودودة بدران، القاهرة، 1996.

114 المرجع السابق.

المرأة في الخطاب الديني

يستمر الخطاب المعادي لحقوق المرأة في صورته العصرية، أي الذي يقدم المرأة كواحة من الراحة للرجل حيث أنها تتمتع بالقدرة العالية على القيام بهذا الدور، كما أنه يشير إلى وظيفة المرأة في تنشئة الصغار ولا يدين عمل المرأة إذا كان مرجعه الحاجة، وهو بالتالي خطاب استند إلى كل الاستراتيجيات الممكنة من أجل تهيب همة النساء من الخوض في المجالات العامة¹¹⁵. ويشكل هذا الخطاب - المستند على التفسير الذي يلائمه للشريعة الإسلامية - إحدى المؤثرات الرئيسية في المواقف الرسمية التي تستمد منه الحجج لمواقفها المتأرجحة وللتحفظ على بعض بنود اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء. ويمكن القول أن إتاحة الفرصة لداعية مثل المرحوم الشيخ محمد متولي الشعراوي لثبات أفكاره من خلال أجهزة الإعلام الرسمية قد ساهم كثيرا في نشر هذا الخطاب ليس فقط في مصر بل على مستوى العالم العربي. كما تتبلور من خلال هذا الخطاب أطروحات "تسوية" تدعي تحرير المرأة من منظور إسلامي. ومن أبرز المنظرات لهذه الفكرة الباحثة هبة رؤوف التي - رغم الإدعاء بالتطلع إلى تحرير المرأة - ترجع لب المسألة إلى أهمية فهم دور الحركات الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية من خلال تحليل الأسرة الممتدة باعتبارها وحدة سياسية واقتصادية لا يمكن أن تسود داخلها علاقات أبوية شمولية

صعود التحركات النسائية: بداية الاندماج

منظمات الدفاع الاجتماعي والمنظمات التقليدية

تشكلت في مصر - وربما بطريقة فوقية إلى حد ما - بمناسبة انعقاد مؤتمر السكان عدد من مجموعات العمل Task forces حول الموضوعات المختلفة المطروحة في المؤتمر. وبهذا الصدد ينبغي ذكر المجموعة المعنية بتعزيز قدرات المرأة Gender task force التي كان لها مساهمات هامة على مستوى هذا المؤتمر فتضمنت الوثيقة الصادرة عن المنظمات الأهلية المصرية¹¹⁶ قدرا لا بأس به من المعلومات والتوصيات حول أوضاع المرأة المصرية. ولكن الأهم من ذلك هو عملية التحضير نفسها منذ عام 1993 على مستوى العمل الأهلي والتي مكنت لأول مرة عدد كبير نسبيا من الجمعيات الأهلية في اللقاء معا وتبادل الخبرات والبدء في التشبيك فيما بينها. ويجدر الإشارة هنا إلى أن الـ 450 جمعية التي شاركت في التحضير لهذا المؤتمر تمثل النسبة النشطة للجمعيات في مصر والتي يبلغ عددها اليوم حسب التقديرات الرسمية ما يقرب من 14.000 جمعية.

وعلى صعيد آخر، فقد تراكبت هذه الفترة مع ظهور عدد جديد من الجمعيات المعنية بأمر المرأة. إلا أن تفسير هذه الظاهرة ليس إيجابيا بطريقة مطلقة. فعلى الرغم من أهمية تعدد الجمعيات التي تتبنى حقوق

115 Mervat Hatem, "Secularist and Islamist Discourses on Modernity in Egypt in the Evolution of the Postcolonial Nation-State," in *Islam, Gender, and Social Change*, edited by Yvonne Yazbeck Haddad and John L. Esposito, Oxford University Press, 1998.

116 وثيقة الجمعيات الأهلية المصرية إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة 5-13 سبتمبر 1994، اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية.

المرأة، أو التي تقدم خدمات للنساء وخاصة الفقيرات والمهمشات، فإنه ليس هناك ما يشير إلى ارتباط هذه الظاهرة بحاجة فعلية على مستوى المجتمع. بل أن أغلبية العمل الأهلي المصري الموجه نحو المرأة ما زال ينطلق من مفهوم أقرب إلى العمل الخيري كما ما زالت مفاهيم مثل "التنمية الشاملة" و"تعزيز قدرات المرأة" غير واضحة مما أثر على نوعية المشروعات التي يتم تنفيذها. ومن جهة أخرى، فإن عدد لا بأس به من هذه المنظمات الجديدة قد تأسس استجابة للاتجاهات الدولية خلال مرحلة الثمانينات والتسعينيات. كما شكلت - بصفة عامة - إمكانية الحصول على دعم أجنبي حافزا قويا لتكوين هذه الجمعيات والتي تزايدت بطريقة ملفتة للنظر في مرحلة ما بين مؤتمر السكان والتنمية والمؤتمر الدولي الرابع للمرأة (بكين، 1995). هذا وتشير نتائج دراسة ميدانية¹¹⁷ أجريت بعد انعقاد مؤتمر السكان والتنمية على عينة من 216 جمعية أهلية مصرية ذات أنشطة واتجاهات متنوعة إلى أن نسبة 81.5% من العينة المبحوثة ترى أن "المشكلة ذات الأولوية الأولى لتنفيذ مشروعاتها هي التمويل" بينما لا تريد نسبة الجمعيات التي تعطي أولوية لتوافر الخبرات الفنية أكثر من 4.6% وترى 3.2% فقط من الجمعيات أن هناك قصور في عمليات تحديث إدارة الجمعية، كما تقل هذه النسبة فيما تعلق بالتدخل الحكومي في أنشطة الجمعيات أو في المشاكل المرتبطة بالموروثات الثقافية. إن دلالة هذه النتائج تكمن في قصور الرؤية لدى الجمعيات وافتقادها للمفاهيم التي تضمن أسس الاستمرارية والمساهمة في التنمية الشاملة.

وكما حدث بالنسبة لمؤتمر السكان والتنمية، فقد عادت الجمعيات الأهلية المصرية في الالتقاء بمناسبة التحضير لمؤتمر المرأة. إلا أنها انقسمت هذه المرة ما بين مجموعة تعمل تحت مظلة اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية وهي امتداد للجنة الفرعية للمرأة التي سبق تكوينها في التحضير لمؤتمر السكان، ومجموعة أخرى تعمل تحت مظلة رابطة المرأة العربية حيث كانت رئيستها هي المنسق الإقليمي للمؤتمر المذكور. وكادت هناك بعض المنظمات التي عملت بالتوازي في المجموعتين مما أحدث نوع من التكرار في بعض الموضوعات التي تم تناولها خلال التحضير للمؤتمر. ويشير تقرير المجموعة التي عملت بالتعاون مع رابطة المرأة العربية¹¹⁸ إلى اندراج ما يقرب من 900 منظمة مصرية تحت هذه المظلة موزعة على 25 محافظة. وتمثلت أنشطة هذه المجموعة في عقد دورات تدريبية لتنمية مهارات القيادة والتخطيط والتشاور لدى عضوات الجمعيات الأهلية. كما قامت بالإعداد لأنشطة ثقافية للعرض في بكين. وأخيرا، فقد تشكلت لجنة للدراسات والتقارير مع مجموعة من الجمعيات الأهلية من المحافظات المختلفة بالتعاون مع الجامعات المحلية. هذا وقد تناولت الدراسات المقدمة اثني عشر قضية على الوجه التالي: انتشار الفقر وزيادة أعبائه على النساء، تمكين الإناث من التعليم والتدريب ومشكلة أمية النساء، توفير رعاية صحية وخدمات مناسبة بتكاليف يمكن تحملها للمرأة خلال دورة حياتها، المشاركة في العمالة والتعرض للبطالة، الحقوق القانونية للمرأة في التشريع والممارسة ووعي المرأة بحقوقها، تحقيق أمان المرأة وحمايتها من العنف، الإعلام والمرأة في مصر، مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية والقرارات العامة، تأثير المرأة بالنسبة للبيئة ودورها في حمايتها في مصر، اتساع دائرة النشاط الأهلي وبروز دور المرأة، الحقوق الإنسانية للطفلة، الترتيبات المؤسسية: دور الصندوق الاجتماعي في تنمية المرأة. أما

117 أمانى قنديل، العمل الأهلي والتغيير الاجتماعي..منظمات المرأة والدفاع والرأي والتنمية في مصر،

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1998.

118 تطور أوضاع المرأة المصرية من نيروبي إلى بكين، تقرير مقدم من الجمعيات الأهلية المصرية للمنتدى العالمي للمرأة بكين 1995، القاهرة، 1995.

المجموعة التي عملت تحت مظلة اللجنة القومية، فقد ضمت ما يقرب من عشرين جمعية مركزية أساسا في القاهرة. وقد عملت هذه المجموعة في مجال إعداد الدراسات وطرح الحلول والتوصيات. وقد نشرت هذه الدراسات في تقرير صدر عن اللجنة¹¹⁹ وتضمنت هذه الدراسات الموضوعات التالية: عرض تحليلي عن التطورات الحادثة فيما بين مؤتمر السكان ومؤتمر المرأة، متابعة تنفيذ برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، دور المرأة في صنع القرار التشريعي، نحو برنامج انتخابي للمرأة المصرية في انتخابات 1995، المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية، صورة المرأة في الإعلام، العنف ضد النساء، حول مشروع تطوير عقد الزواج.

وقد تمكنت المجموعتان من عرض نتائج أبحاثها على أعداد واسعة من المنظمات الأهلية المصرية من خلال ما اعترف على تسميته بـ"حلقات التشاور" التي عقدت في كل من الوجه القبلي والبحري وفي القاهرة. ورغم ما تشير إليه هذه التسمية من طابع ديمقراطي في تبني التوصيات، فإنه قد ظهر أن هناك اختلافا بين طرح المنظمات المؤمنة بفضية المرأة وتلك التي جاءت إلى الساحة على أرضية التوائم مع الجو العام. ورغم ذلك تم اعتماد التوصيات المقترحة من قبل المنظمات التي قدمت البحوث.

كذلك قامت السفارتان الدانماركية والهولندية بالقاهرة بتأسيس "صندوق بكين" في أكتوبر 1994، وذلك بهدف توفير الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية المصرية للمشاركة والإسهام في الأنشطة التحضيرية لمؤتمر بكين. ونظرا لحدوث بعض التدخلات الحكومية لعرقلة عمل صندوق بكين، فقد استمر نشاط الصندوق بفضل التعاون مع اللجنة الفرعية للمرأة والعمل من داخلها.

وبالعودة إلى الأبحاث التحضيرية لمؤتمر بكين، فإن أحد الأبحاث المشتركة للمجموعتين آنفتي الذكر يتعلق بوضع المرأة في المنظمات الأهلية المصرية¹²⁰. ويشير هذا البحث إلى مجموعة من العوامل تعيق مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية وفي العمل العام، ومنها النظرة التقليدية إلى أدوار المرأة، وعدم الثقة في كفاءتها وقدرتها على أن تلعب أدوارا عديدة متكاملة وناجدة في نفس الوقت، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحيطة بتنشئة الإناث.

أما التقرير الرسمي للحكومة المصرية المقدم إلى مؤتمر بكين¹²¹، فإنه رغم الميل الواضح إلى التخفيف من حدة الأوضاع التي تعيشها المرأة المصرية وإبراز بعض الجوانب الإيجابية، اضطر إلى الاعتراف ببعض الأمور الجوهرية ومنها على سبيل المثال لا الحصر: أن النساء يعانين أكثر من الرجال من آثار الفقر خاصة عند النساء المعيلات للأسر حيث يقل دخل هذه الأسر بنسبة 37% عن متوسط دخل الأسر التي يعولها رجل، وأن هناك تفضيل لتشغيل الذكور عند أرباب العمل، وأن نسبة أمية المرأة الحضرية قد بلغت 45% في عام 1986 و76% بالنسبة للمرأة الريفية، وأن أعلى مجال لعمل المرأة المصرية هو الزراعة والصيد وتربية الماشية (36.4%) بينما تنخفض النسبة إلى 1.0% في مجالات الإدارة العليا. إن أهمية الأرقام السابقة تكمن في إلقاء الضوء على أهمية تدخل المنظمات الأهلية المصرية بصدد تطوير أوضاع المرأة، خاصة في هذه المرحلة التي تشهد تراجع معلن لدور الدولة في تقديم الخدمات للمواطنين. وهذا ما يترك آثارا مضاعفة

119 الطريق من القاهرة إلى بكين، اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية، اللجنة الفرعية للمرأة، القاهرة، 1995.

120 شهيدة الباز، أماني قنديل، سمية إبراهيم، إيمان بيبيرس، "المرأة في المنظمات الأهلية المصرية"، في تقرير مقدم من الجمعيات الأهلية المصرية للمنتدى العالمي للمرأة بكين 1995 وفي الطريق من القاهرة إلى بكين، القاهرة، 1995.

121 The National Council for Childhood and Motherhood, Women in Egypt, summary report presented at the Fourth International Conference on Women, 1995.

في حالة النساء نظرا للعوامل الثقافية والتاريخية التي لا تعبر أهمية متكافئة بالنسبة للجنسين. هذا وقد قام مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة بإجراء دراسة عام 1996 حول أهم التدخلات الهادفة إلى تطوير الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المصرية¹²². وقد اعتمدت الدراسة الميدانية على بحث 355 تدخل بحثي أو عملي في اتجاه تمكين المرأة المصرية، تضمنت منظمات أجنبية ومحلية وجهات تمويل وجامعات ومراكز بحث منتشرة في المناطق الحضرية (50%) والريفية (49.78%) والبدوية (0.22%) من الوجه القبلي والوجه البحري. وتشير نتائج هذا البحث إلى أن الجهات المنفذة لتلك التدخلات تنقسم على الوجه التالي: منظمات أهلية مصرية (26.48%)، جامعات ومراكز بحث (23.38%)، منظمات أمم متحدة (2.54%)، هيئات تمويل أجنبية (10%)، هيئات ومؤسسات تمويل عربية (0.28%)، تعاونيات (0.86%). كما أن 21.1% من تلك التدخلات لها طبيعة بحثية و47.6% لها طبيعة عملية وتشارك نسبة 31.3% في الجمع بين الجانب البحثي والجانب العملي. أما عن مجالات الأنشطة التي تتناولها هذه التدخلات، فإن أعلى نسبة تتوجه إلى التعليم (17.57%)، يليها الصحة (16.78%) التي يمكن أن تحتل المرتبة الأولى إذا أضفنا إليها تنظيم الأسرة (9.28%). ومن ناحية أخرى، فإن الأنشطة المتعلقة برفع الوعي وتعزيز قدرات المرأة تحتل أصغر نسبة (1.78%).

هذا وتتميز مرحلة التسعينيات بعدد من الظواهر فيما يخص موضوع المرأة تتمثل فيما يلي:

– تزايد عدد المنظمات "النسوية" التي تعمل بمنهجية طرح القضايا الساخنة والنضال من أجل اكتساب الحقوق والدفاع الاجتماعي advocacy. فبينما اقتصر العدد في الثمانينات على أقل من خمس مجموعات، برزت على الساحة في السنوات الأخيرة ما لا يقل عن عشر مجموعات إضافية تناضل من أجل الحصول على حقوق المرأة. من ضمن هذه المنظمات الجديدة هناك من يعمل في المجال الثقافي، ومن ينشط من خلال تقديم الاستشارات القانونية، ومن يقدم خدمات تدريبية، ومن يقوم بتنظيم الندوات وورش العمل. هذا في الوقت الذي استمرت فيه مجموعات الثمانينات في العمل، بل وامتد نطاق نشاطها بحكم المستجدات التي سمحت بالالتقاء بمجموعات أكبر من المنظمات الأهلية في مصر والتي أتاحت لها فرصة الخروج من القاهرة والتوجه نحو الأقاليم المختلفة. كما أن اهتمامات هذه المجموعات قد اتسعت لتشمل موضوعات متعلقة بصحة المرأة الإنجابية وبالعنف الواقع على المرأة وبأهمية بلورة خطاب نسوي مصري وموضوعات أخرى لم تكن واردة في الماضي على جدول أعمالها.

– كما يجب الإشارة إلى دور منظمات ليست "نسائية" ولكنها تبنت وأدرجت ضمن برامجها مكون رئيسي خاص بالمرأة. وهذه المنظمات موجودة أساسا في الصعيد، وتلعب دورا مهما في طرح القضايا التقليدية المرتبطة بتعزيز أدوار المرأة، ونذكر هنا على سبيل المثال الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية وجمعية الصعيد للتربية والتنمية. وكلتا المنظمتان تلعبان أدوارا مهمة في تطوير أوضاع ذلك الصعيد "المنسي" كما أنهما قادرتان على تجاوز محاولات التمييز على أساس الدين والتي وردت مؤخرا على الساحة المصرية وبذلك تمكنتا من الارتباط بعدد مهم من المنظمات المسماة بالإسلامية والتي لا تختلف في الواقع عن أي منظمات أخرى تعمل في إطار المحاولات للتخفيف من الفقر والمعاناة لدى القواعد. وقد ساعدت المنظميتن المذكورتين أعلاه، عدد من عضوات منظمات الدفاع الاجتماعي من أجل حقوق المرأة من الالتقاء بنساء على المستوى القاعدي والمناقشة معهن، بل والمساهمة في رفع الوعي لديهن حتى وإن كان ذلك بنسب محدودة.

122 Heba Nassar et al, Analysis of the Survey of the Main Interventions Enhancing the Socio Economic Status of Women in Egypt, Report No. 2, Cairo: Social Research Center, 1996.

– إن الاتجاهات الدولية المنادية بالاهتمام بالمرأة وبضرورة حصولها على حقها في المساواة قد أثرت على المواقف المعلنة للحكومة المصرية التي أبدت اهتماما أكبر بالمسائل المتعلقة بالنساء المصريات، مما تجلّى أساسا في الخطاب الإعلامي الرسمي الذي خفف بطريقة نسبية من الهجوم على عمل المرأة وعلى حقوقها الأخرى بصفة عامة. كما تم ترجمة هذا "الاهتمام" الحكومي بقضية المرأة في ظهور بعض الإحصاءات الرسمية – ولو على نطاق محدود – المقسمة على أساس الجنس gender disaggregated data وتضمن المسح الصحي الديمغرافي الأخير نتائج متعلقة بموضوع العنف الموجه ضد المرأة وقد مثل ذلك مؤشرا لنجاح بعض المجموعات المعنية بالدفاع الاجتماعي عن حقوق المرأة في جذب الاهتمام العام إلى قضايا مثل المرأة والعنف رغم المعارضة الشديدة التي قوبل بها هذا الطرح في الأعمال التحضيرية لمؤتمر بكين بزعم أنه لا ينبغي طرح "غسيلنا القدر" على المجتمع الدولي. ويجب هنا التأكيد على أهمية تبني الدول لمثل هذه المسائل الحساسة المرتبطة بالموروثات الثقافية وبالنظرة الدونية إلى المرأة على امتداد العالم. فحينما تتبنى الدول قضايا كهذه، يصبح الطرح أكثر سهولة وقبولاً. ذلك أن الدول تمتلك إمكانيات ضخمة للوصول إلى عموم مواطنيها وهي الإمكانيات التي لا تمتلكها حتى اليوم المنظمات غير الحكومية في بلادنا، مهما كان حجم ونطاق توأجدها.

– إن تزايد دور المنظمات الأهلية في مرحلة التسعينيات – سواء كانت منظمات مرأة أو منظمات تعني بقضايا جديدة على جدول أعمال المجتمع المصري، مثل قضايا البيئة – يشارك في زيادة الوعي بقضايا نوعية تسترعي الاهتمام في حد ذاتها. وقد تكونت في الفترة الأخيرة مجموعة من المنظمات على المستوى المحلي – أي على مستوى المحافظات وما دون ذلك – تسمى نفسها بجمعيات الدفاع عن حقوق المرأة. وحتى لو لم تكن هذه الجمعيات واعية بطريقة واضحة بالدور الذي بمقدورها القيام به، أو كانت دوائر اتخاذ القرار في تلك الجمعيات ما زالت شبه مقتصرة على الذكور، إلا أن وجودها في حد ذاته مهم ومفيد. ذلك أنه لا يمكن التفكير في حركة نسائية وفي تغيير على أساس نظرة نسائية-نسوية للواقع بدون مشاركة الرجال وبدون المرور عبر سلسلة وعرة من النضالات الموجهة من وإلى المرأة.

– كذلك فقد اتسم عقد التسعينات – على غرار عقود سابقة – بغياب وجود صحافة نسائية فاعلة ومتواجدة كمثل ما حدث في بدايات القرن. صحيح أنه قد توأجدت هنا وهناك محاولات مترددة للكتابة النسائية، إلا أنها ما زالت في طور المحاولة ولم تتمكن حتى الآن أي من المجموعات النسائية-النسوية من فرض خطاب يتوجه إلى جموع البشر في مصر. وبهذا الصدد يجب ألا نبالغ في تعظيم الدور المحدود الذي لعبته الصحافة النسائية فيبداية القرن والتي توجهت أساسا إلى النخبة القادرة على القراءة باللغة العربية أو بلغات أجنبية أخرى. وعلى العموم، فإن ما يمكن تسميته اليوم بصحافة نسائية ما زال يتسم بالمحدودية البالغة كما أنه ما زال يفتقر إلى وجود القنوات غير التقليدية للوصول إلى الجمهور الأوسع من النساء المصريات.

– كذلك فقد تأسست في بداية التسعينيات مجموعة من المنظمات رفضت الاندراج تحت مظلة الشئون الاجتماعية المقيدة لقدر لا بأس به من حرية التحرك، فأشهرت نفسها كشركات مدنية غير تجارية. وقد حظيت هذه المنظمات بقدر وفير من الاتهامات – منذ بداية التسعينيات وحتى اليوم – اندرجت تحت مسميات مختلفة منها الخيانة للوطن، والانتهازية المالية والفكرية، والاسترزااق، والعمل على تطبيق وفرض جدول أعمال الغرب ومحاولة تمييع القضية الوطنية بل والاجتماعية¹²³. وقد ساهم في هذه الحملة كتاب ممن يمكن

123 سناء المصري، تمويل وتطبيع، دار سيناء، القاهرة، 1997.

تصنيفهم "بالبسار" كذلك ساهم كتاب من اليمين والوسط وأقلام حكومية اتهمت تلك المنظمات بمحاولة تشويه صورة مصر. ولم تنجو من هذه الحملات - متعددة الجوانب والاتجاهات - المنظمات التي ادعت الدفاع عن حقوق المرأة. فرغم أن بعض هذه الاتهامات قد يكون له أحيانا أساسا من الصحة، إلا أنه لا يمكن فصلها بحال من الأحوال عن طبيعة العمل الأهلي في المرحلة الراهنة في مصر، والذي يتسم بصفة عامة بتراجع ملحوظ في القدرة على العطاء وعلى العمل التطوعي، وفي تأثير التمويل الأجنبي "السخي" الذي لا يؤدي عادة إلى تعزيز قدرات تلك المنظمات بسبب عدم قدرتها على استيعاب وتبني مفهوم شامل ومستقل للتنمية. وينطبق هذا القول على مجمل المجتمع المدني وبالأخص على المنظمات الأهلية في مصر، سواء تلك التي أشهرت نفسها تحت مظلة الشؤون الاجتماعية، أو تلك التي اختارت شكل من أشكال الاستقلالية عن الهيمنة الحكومية فقررت أن تسجل نفسها كشركات مدنية لا تستهدف الربح. وعموما، فإن أي شكل من أشكال التسيب أو الانحلال لا يرتبط فقط بأحد أنماط المنظمات غير الحكومية في مصر دون الأخرى. فهي سمة ارتبطت في الأساس بالأداء الرسمي الذي يمثل واجهة لمجمل أداء المجتمع المصري في المرحلة الراهنة. ولا يعني ذلك الدفاع عن مشروعية أي أداء منحرف، بل مجرد محاولة للمساهمة في التحليل وفهم مواطن الضعف.

— كما ما وقد بدأ ظهور بوادر للتنشيك والتعاون ما بين المنظمات الأهلية بصفة عامة ومنظمات المرأة بصفة خاصة. فهناك أكثر من مبادرة حدثت في السنوات القليلة الماضية:

◆ تشكلت "اللجنة الفرعية للمرأة" التي عملت كإحدى المجموعات التحضيرية لمؤتمر القاهرة للسكان والتنمية والتي سبق الإشارة إلى أنشطتها في موضع سابق من هذا البحث. وقد أعيد تشكيل اللجنة بمناسبة التحضير لمؤتمر بكين كما حدثت محاولة لإحيائها خلال 1997 وبدايات 1998 حول متابعة تنفيذ الحكومة المصرية لاتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، إلا أنها لم تعد تجتمع بطريقة منتظمة. تتكون هذه اللجنة أساسا من منظمات تتبنى ضمن أنشطتها الدفاع الاجتماعي.

◆ و من أول الشبكات التي تم تكوينها "قوة العمل المناهضة لختان الإناث" Female Genital Mutilation Task Force والتي بدأ تشكيلها قبل انعقاد مؤتمر السكان في عام 1994¹²⁴. وتتشكل هذه المجموعة من عدد من الأفراد والمنظمات الموجودة على مستوى المحافظات بالإضافة إلى المنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق المرأة. وقد قامت قوة العمل منذ تأسيسها بمحاربة ختان الإناث سواء على المستوى الرسمي أو على مستوى التوعية القاعدية. وهي المعنية بتنظيم الندوات وورش العمل كما أصدرت عدد من المواد المكتوبة والأبحاث لمساعدة المنظمات الأهلية في عملها. واستطاعت هذه المجموعة من خلال نشاطها أن تؤثر على بعض السياسات الحكومية ومنها التراجع عن إباحة عمليات ختان الإناث في المستشفيات. ويجدر الإشارة هنا إلى الدور الرائد الذي تلعبه واحدة من قدام النشيطات في مجال العمل الأهلي في مصر، وهي الأستاذة ماري أسعد، والتي استطاعت بحكم حماسها وتفانيها وإيمانها بضرورة القضاء على العادات الضارة بصحة المرأة، أن تحشد معها عدد لا بأس به من النساء والرجال المتحمسين للقضاء على ظاهرة ختان الإناث.

◆ تشكلت أيضا "سالمة" لمناهضة العنف الواقع على النساء. وهي شبكة تضم عدد قليل من المنظمات بالإضافة إلى بعض الأفراد المعنيين بهذا الموضوع. وتقوم الشبكة بإصدار نشرة غير دورية تحمل نفس اسم الشبكة وتبث المعلومات والأرقام وبعض التحليلات.

124 راجية عمران، المسودة الثانية "لتاريخ اللجنة المصرية لمناهضة ختان الإناث 1994-1998". دراسة تصدر عن قوة العمل المناهضة لختان الإناث.

كما أنها تتابع الانتهاء من بحث حول إدراك المرأة للعنف الواقع عليها. وقد قامت مؤخرًا بعقد ورشة عمل حول الطلاق كأحد أشكال العنف الواقع على المرأة المصرية.

◆ هناك أيضا "ملتقى الهيئات لتنمية المرأة" الذي تشكل من عدد أكبر من المنظمات النسائية والمنظمات التي لها برامج موجهة إلى النساء. ويقوم الملتقى بأنشطة تدريبية تخدم "أعضاء المنظمات الأهلية المشاركة وكذلك المنظمات العاملة في مجال تنمية المرأة في القاهرة والأقاليم"¹²⁵ كما ينظم الندوات حول أوضاع ومشكلات النساء، ويعمل على تأسيس مركز للتوثيق والمعلومات، ويصدر مجلة "أنهار" التي تتناول موضوعات مختلفة مرتبطة بهموم المرأة المصرية كما تقدم أخبار المجموعات المشاركة بالإضافة إلى خبرات دولية.

◆ بمبادرة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، تم خلال 1997 تشكيل ست مجموعات عمل تعمل على ست محاور في إطار "مشروع الدعم المؤسسي والفني للمنظمات غير الحكومية لتنفيذ وثيقة بكين". والمحاور الست هي: صحة المرأة، التمييز ضد الطفلة، المساواة أمام القانون، التعليم، العنف، رفع العبء عن النساء. تضم إجمالي هذه المحاور ما يقرب من 105 منظمة أهلية موزعة على محافظات مختلفة كما يهدف المشروع إلى خلق 6 شبكات من المنظمات التي تعمل على المحاور المذكورة. هذا وتتميز هذه المجموعات بتنوع الخلفيات التي تشكلت على أساسها المنظمات وكذلك باختلاف الرؤى والاقتراحات. كما وقد تقرر مؤخرًا عقد اجتماع موسع خلال شهر نوفمبر 1998 يضم كافة المنظمات المدرجة في المشروع للتعرف، وتبادل المعلومات والخبرات، وتحديد مصير هذا المشروع خاصة مع قرب انتهاء منحة اليونيسيف. هذا وتجتمع المجموعات بطريقة دورية منذ ما يقرب من عام، وتقوم بتصميم برامج والاتفاق على أنشطة منها إصدار النشرات، وإنتاج الأفلام والمواد التدريبية الأخرى، وإعداد البحوث.

و تلك هي أهم الشبكات النسائية التي تكونت في فترة التسعينيات. وحيث أن تجربة تشكيل الشبكات جديدة إلى حد ما في مصر، فإن كل هذه المجموعات ما زالت تتحسس الخطى لإيجاد الأشكال المناسبة للتعاون والتنسيق والاستمرار والعمل معا.

125 أنهار، نشرة غير دورية تصدر عن ملتقى الهيئات لتنمية المرأة، العدد الثالث، يناير 1998.

خاتمة:

من خلال العرض التاريخي استطعنا أن نلاحظ عددا من السمات المستمرة كما لاحظنا بعض مظاهر للتحويل ولكلها بصماته على حاضرنا الآن. كان الهدف من العرض السابق هو وضع الحركة النسائية في إطار علاقتها التاريخية بالدولة والحركات الاجتماعية الأخرى والإشارة إلى التأثير المتبادل فيما بين الأطراف المختلفة لهذه العلاقة. فمن السمات الرئيسية للحركة النسائية سعيها إلى وضع نفسها في إطار الحركات الاجتماعية الأكثر شمولاً. ومنذ نهاية القرن الماضي تم طرح هذه القضية كجزء من حركة التحديث العامة التي ترى أن تطوير المجتمع لا يأتي إلا بتقدم كافة أطرافه - نساء ورجالاً. على أن هذه العلاقة بين الحركة النسائية - التي نشأت أول ما نشأت عن طريق كسر حاجز الصمت والخروج من وراء الأسوار من خلال الكلمة المكتوبة الموجهة للمجتمع - والحركات الاجتماعية الأخرى، ظلت تعاني من التناقضات التي عادة ما انتهت بالمساومة أمام الأطراف الرجعية في المجتمع علي حساب مصالح ونضالات المرأة - ولم تكن القوي اليسارية والتقدمية في فترة الثلاثينات استثناءاً للحركة الليبرالية في مطلع القرن. ونعتقد أن أهم الدروس التي استخلصتها ونقلتها لنا الحركة النسائية الأولى هي الدور الهام التي لعبته تنظيماتها ومبادراتها المستقلة بكل تنوعها واتجاهاتها - ليس علي صعيد حقوقها فحسب بل علي صعيد المجتمع ككل. فقد مثلت فترة الخمسينات التي شهدت كسر لهذه التجربة (رغم كل ما تضمنته هذه الفترة من صعود ومد وطني) إحباطاً لإنجازات الحركة النسائية علي الصعيد الفكري والتنظيمي وتمهيداً لضرب مكاسبها في الواقع. ويضع هذا التاريخ تحدياً واضحاً أمام نساء اليوم ليس فقط لإعادة هذه المسيرة والخبرة في سبيل الدفاع عما تبقى من مكاسب بل إلى حل قضايا إشكالية ظلت معلقة ومحل إضعاف للحركة النسائية المصرية - بل ربما العربية - وتحديد موقعها منها ومن حركة المجتمع بأسره.

و في معرض ذلك قمنا بالتنويه لتاريخنا - المنسي في بعض الأحيان - وناقشنا بعض المفاهيم والمعتقدات الثابتة عن هذه الحركة، إلا انه يظل هناك احتياج إلى استخلاص بعض النتائج والدروس التاريخية التي نسترشد بها في مواجهة الواقع الحالي، خاصة ونحن علي مشارف قرن جديد.

أولاً: إن نضالات المرأة التي تعود إرهاباتها وبداياتها إلى أواخر القرن الماضي، قد سبقت في الحقيقة وربما مهدت لدرجة ما لظهور المشاريع النهضوية والتحررية الليبرالية، التي تلتها سواء جاءت عبر نشوء وتطور الجمعيات الأهلية أو عبر تنامي دور الدولة الرسمي الذي تأخر كثيراً عن المبادرات الأهلية، والذي - وإن كان قد تبني قليلاً من مطالبها - ظل يحاول

مصادرة وجودها المستقل، كما حذف لاعتبارات ومخاوف ومساومات مع قوي رجعية متعددة أغلب البنود المدرجة على برامجها. ويؤكد ذلك علي أهمية فض الاشتباك بين المبادرات الأهلية والحكومية - بل ودعم الحكومة لهذه المبادرات من خلال الحفاظ علي استقلالها لصالح تنمية وتطوير المجتمع والنهوض به.

ثانياً: شاركت المرأة في كافة الحركات السياسية فأثبتت بذلك انتماءها للوطن وقدرتها على العطاء، علي أن قضيتها وحتى وجودها سرعان ما تم تناسيها وطمئتها من الذاكرة الجماعية مما سهل علي المجتمع - في الفترات التي تبعت الثورات ومراحل الإصلاح الاجتماعي - الهجوم والتراجع علي المكاسب التي حققتها في فترات أخرى. ويؤكد ذلك علي الأهمية القصوى لاستعادة هذه الذاكرة وبثها داخل المجتمع وداخل مؤسساته لكي لا تصبح ملك للجميع وجزء من تاريخ هذا الوطن فحسب بل لتدخل في نسيج تشكيل الوعي المجتمعي وتمكنه من رؤية المرأة وتقدير كفاحها في الحاضر.

ثالثاً: مرت الحركة النسائية المصرية بفترات كثيرة من الضعف والتخبط - بالمقارنة بمثيلاتها في بلدان أخرى - نتيجة لما تعرضت له من ابتزاز وهجوم من قبل الخطاب الوطني/ القومي تارة والديني تارة أخرى طوال العقود المختلفة - مما شكّل شبه حصار علي فاعليتها ومبادراتها وجعلها في موضع الدفاع الدائم عن النفس، مرة لتأكيد الانتماء الوطني ومرة أخرى لتأكيد الانتماء الديني. كما لم تحاول الأحزاب والقوي التقدمية فك الالتباس والتشويش المتعمد الذي ربط بين الدعوة لتحرير المرأة وإشاعة النزوع للتغريب والتهديد المزعوم بفقد الهوية. ويشير هذا إلى الاحتياج الماس للاشتباك مع كلاً من الخطابين المذكورين بهدف دفعهما إلى التصالح مع قضية المرأة وتبنيها - كجزء من تقوية وتفعيل هذه الخطابات - وليس تقويضها وحصارها ودفعها إلى التراجع والمساومة.

رابعاً: شهدت الثمانينات صحوّة جديدة لتنشيط الحركة النسوية - كرد فعل لمد الرجعي المتصاعد في السبعينات والذي ركز هجومه علي قضية المرأة، محاولاً إلغاء أي دور يخرج بها عن نطاق الأسرة ويسعى لتجريدتها من أي حقوق اجتماعية وسياسية - وترافق ذلك مع اتخاذ قضايا المرأة بعداً دولياً، ضمن قضايا حقوق الإنسان، مما أتاح هامشاً أوسع للعمل الأهلي المسموح به رسمياً وفتح آفاقاً نسبية لتطويره وإخراجه من السبات الذي لازمه طوال العقود التي تلت مصادره وإحاقه بالعمل الحكومي. إلا أن هذه المساحة المشتركة مع البعد الدولي تشوبها كثير من المحاذير لما تطرحه من خلط في الأوراق والمصالح أحياناً - قد يؤدي إلى إضعاف الحركة النسائية علي المدى البعيد - إذا لم تنتبه إلى ضرورة خلق مساحتها المستقلة المشتركة فيما بينها وتحديد برامج واضحة لها تشتبك فيها مع قضايا المجتمع بأسره.

ثانياً: البحث الميداني

اتفقت الباحثات على أن تستند هذه الدراسة إلى دراسات حالة لعشر من المنظمات النسائية، وبعد محاولات لتصنيف ما يمكن أن يوصف بأنه منظمات نسائية ومن أجل تحديد ملامح المنظمات محل الدراسة بحيث نتجنب إغفال قطاع منها رأينا أن نبدأ البحث الميداني بدراسة استطلاعية بين عدد أوسع من المنظمات بحيث تكون استجابات المنظمات هي الأساس الذي نستند إليه في التصنيف، وبالتالي فقد تم إعداد استمارة بحث تتضمن أسئلة عن بعض المعلومات الوصفية للمنظمة، وعضويتها وأهدافها ومصادر دعمها وأسئلة عن أي انقطاع يكون قد أصاب نشاطها منذ سنة تأسيسها حتى وقت أداء هذا البحث (مرفق الاستمارة)، وقد تم إرسال الاستمارة - عن طريق البريد المسجل - إلى عدد سبعين من الجمعيات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية وهي تمثل قائمة علاقات مركز دراسات المرأة الجديدة وتم استخراجها من قائمة مراسلات المركز. وقامت الأستاذة حنان نصار بتحليل الاستمارات إحصائياً ثم تم جدولة النتائج على أساس أن يتم فرزها بحيث يسمح ذلك بتصنيف المنظمات والجمعيات تمهيدا لاختيار حالة أو حالتين من كل فئة لدراسات الحالة.

إجمالي عدد الاستجابات: 29

1. الموقع الجغرافي للجمعيات محل البحث

| المحافظة | القاهرة | الجيزة | الإسكندرية | بورسعيد | الدقهلية | البحيرة |
|----------|---------|--------|------------|------------|----------|---------|
| العدد | 4 | 4 | 3 | 1 | 3 | 3 |
| % | 13.8 | 13.8 | 10.3 | 3.4 | 10.3 | 10.3 |
| المحافظة | الشرقية | المنيا | سوهاج | شمال سيناء | أسوان | أسيوط |
| العدد | 1 | 4 | 1 | 3 | 1 | 1 |
| % | 3.4 | 13.8 | 3.4 | 10.3 | 3.4 | 3.4 |

2- سنة التأسيس

| < 1950 1960 | 1961- 1970 | 1971- 1980 | 1981- 1990 | 1991- 1993* | 1993- 1994** | 1994- 1997*** | |
|----------------|---------------|---------------|---------------|----------------|-----------------|------------------|--|
| 1 | 9 | 5 | 2 | | | | |
| العدد | 1 | 10 | 1 | 4 | 2 | 7 | |
| % | 3 | 34.3 | 3.4 | 13.6 | 6.9 | 24 | |

* قبل مؤتمر السكان، ** بعد السكان، قبل بكنين، *** بعد بكنين

- يلاحظ أن تأسيس الجمعيات في هذه المجموعة قد شهد ثلاث طفرات: الأولى في الفترة من 1961 - 1970 والثانية في الفترة ما بين 1981 و 1990 والثالثة بعد مؤتمر بكنين في الفترة ما بين 1995 - 1997.

3. من الذي بادر بتأسيس الجمعية؟

| إجمالي الاستجابات* | مبادرة فرد/أفراد | مبادرة جهة حكومية | فرع لمنظمة مركزية | فرع لمنظمة إقليمية | فرع لمنظمة دولية |
|--------------------|------------------|-------------------|-------------------|--------------------|------------------|
| 29 | 26 | 5 | 3 | - | 1 |

- بعض المنظمات أجابت بأكثر من إجابة

4. هل مازال هناك أعضاء مؤسسين؟

| نعم | لا | إجمالي |
|-----|----|--------|
| 25 | 4 | 29 |

غالبية الجمعيات تم تأسيسها بمبادرة فرد أو أفراد، وفي 25 منها لازالت العضوية المؤسسة موجودة بالجمعية. ومن اللافت للانتباه أن خمسا من الـ 29 جمعية المبحوثة (أي حوالي 17% من العينة) قد تم تأسيسها بمبادرة من الحكومة وهو ما يدعم ما سبق وان ذكرته الأستاذة سامية فهمي في كتابها "المرأة والتنمية" المشار إليه في الفصل التاريخي من هذا البحث، ويشير إلى أن صفة "غير الحكومية" لا تعني بالضرورة نشوء الهيئة بمبادرة أهلية.. وبالتالي فان برامج بعض من المنظمات الأهلية قد تصاغ من الأساس لتحقيق سياسة حكومية بعينها وهو ما سوف يبدو واضحا في الثمانينات والتسعينات بالنسبة لبعض منظمات المرأة وتنظيم الأسرة والسكان.. تبعا لاحتياجات السياسات الحكومية.

5. ما هي الفئة/الفئات المستهدفة من نشاط الجمعية؟

| الفئة | ذ س ع أ ع أ | أطفال | مدمنين | فنانين | رجال | معوقين | مسنين | مرضى | مجموعات مهنية | أخرى |
|-------|----------------------------|-------|--------|--------|------|--------|-------|------|---------------|------|
| العدد | 2 6 | 6 | 1 | 3 | 17 | 11 | 5 | 11 | 10 | 10 |

الفئة المستهدفة غالبا من نشاط الجمعية هي النساء وهي نتيجة متوقعة حيث أن البحث اختار الجمعيات استنادا إلى نشاطها النسائي، ومع ذلك فالملفت للنظر أن الأطفال (72.4%) والرجال (62.1%) يمثلان الفئتين التاليين من حيث التوجه لهما، وإذا كان الأطفال قد ارتبطوا في الكثير من الأحوال بقضايا النساء إلا أن توجه هذه الجمعيات إلى الرجال بهذه النسبة العالية قد يمثل نфия للرأي السائد بأن الجمعيات النسائية تقتصر نشاطها وتوجهها على فئة النساء فحسب، كما قد يعكس وعيا جديدا بأن قضايا النساء لا يمكن حلها باقتصار التوجه إلى النساء فقط.

6- الهدف من الجمعية:

| الهدف | عدد | الهدف | عدد |
|---------------------------------|-----|-------------------------------|-----|
| خدمات تعليم - تعليم نظامي | 1 | خدمات قانونية | 14 |
| تنفيذ سياسات - إعادة توزيع سكان | 4 | خدمات ترفيهية | 15 |
| مساعدة فئات خاصة - مسنين | 4 | تنفيذ سياسات - تنظيم الأسرة | 15 |
| مساعدة فئات خاصة - أحداث | 4 | خدمات اقتصاد منزلي | 16 |
| مساعدة فئات خاصة - أطفال شوارع | 6 | دفاع اجتماعي - طفل | 16 |
| خدمات تعليم - دروس تقوية | 8 | خدمات صحية | 17 |
| دفاع اجتماعي - حقوق سياسية | 10 | تنفيذ سياسات - محو أمية | 17 |
| خدمات قروض | 11 | خدمات تدريب مهني | 18 |
| خدمات دينية | 11 | خدمات تعليم - محو أمية | 20 |
| مساعدة فئات خاصة - معوقين | 11 | تلبية احتياجات المجتمع المحيط | 22 |
| هدف خيري | 12 | دفاع اجتماعي - مرأة | 22 |
| دفاع اجتماعي - حقوق إنسان | 13 | خدمات توعية | 26 |
| دفاع اجتماعي - حقوق اقتصادية | 13 | | |

يمثل النشاط التوعوي و الاستجابة لاحتياجات ا لمجتمع القطاع ا لغالب من نشاط الجمعيات، وحيث أن الجمعيات تعمل في مجال المرأة فمن المتوقع أن يكون الدفاع الاجتماعي بشأن قضايا المرأة ممثلا بنسبة عالية بين النشاط. يلي ذلك الخدمات حيث يتصدر نشاط محو الأمية والخدمات الصحية قائمة هذه الخدمات وهي المجالات التي تروج لها الدولة في العشر سنوات الماضية وتشجع الجمعيات على الانخراط فيها خاصة في سياق سياسات الإصلاح الصحي.. أما على مستوى تنفيذ السياسات فنجد محو الأمية وتنظيم الأسرة يحتلان موقعا متقدما وهو أمكر متوقع مرة أخرى في سياق السياسة السكانية للدولة وما ترتب على مؤتمر السكان من انخراط العديد من الجمعيات القاعدية في إدراج خدمات تنظيم الأسرة ضمن نشاطها.

7- التوزيع الجغرافي للجمعيات في علاقتها بالأنشطة

| عدد الجمعيات | القاهرة | الجيزة | الإسكندرية | بورسعيد | الدقهلية | البحيرة | الشرقية | المنيا | سوهاج | شمال سناء | أسوان | أسيوط |
|----------------|---------|--------|------------|---------|----------|---------|---------|--------|-------|-----------|-------|-------|
| عدد الجمعيات | 4 | 4 | 3 | 1 | 3 | 3 | 1 | 4 | 1 | 3 | 1 | 1 |
| هدف خيرى | 2 | - | 2 | 1 | 2 | 1 | 1 | - | 1 | 1 | - | 1 |
| تلبية احتياجات | 3 | 3 | 2 | 1 | 3 | 2 | - | 2 | 1 | 3 | 1 | 1 |
| خدمات صحية | 3 | - | 1 | 1 | 3 | - | - | 4 | 1 | 2 | 1 | 1 |
| خدمات قانونية | 2 | 2 | 2 | 1 | 1 | - | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| خدمات قروض | 2 | - | 1 | - | - | 2 | - | 3 | 1 | 1 | - | 1 |
| خدمات دينية | 2 | - | 1 | - | 3 | 1 | 1 | - | 1 | 2 | - | - |
| خدمات توعية | 4 | 2 | 2 | 1 | 3 | 3 | 1 | 4 | 1 | 3 | 1 | 1 |
| خدمات تعليم | 2 | 3 | 1 | 1 | 2 | 2 | - | 3 | 1 | 2 | 1 | 1 |
| محو أمية | 2 | 1 | 2 | 1 | 3 | 1 | 1 | 4 | 1 | 2 | 1 | 1 |
| دروس تقوية | 1 | - | 1 | - | 2 | 1 | - | - | 1 | 1 | - | 1 |
| تعليم نظامي | - | - | - | - | 1 | - | - | - | - | - | - | - |
| تدريب مهني | 1 | 1 | 2 | 1 | 3 | 2 | 1 | 4 | 1 | 2 | - | - |
| اقتصاد منزلي | 2 | - | 1 | - | 2 | 3 | - | 4 | 1 | 2 | - | 1 |
| ترفيه | 1 | - | 1 | - | 3 | 1 | 1 | 3 | 1 | 3 | 1 | - |
| تنظيم أسرة | 3 | - | 1 | 1 | 2 | - | - | 3 | 1 | 2 | 1 | 1 |
| محو أمية | 2 | 1 | 2 | 1 | 2 | 1 | - | 3 | 1 | 2 | 1 | 1 |
| توزيع سكان | - | - | - | 1 | - | - | - | - | 1 | 2 | - | - |
| أطفال شوارع | - | - | - | 1 | 1 | - | - | 1 | - | 2 | - | 1 |
| معوقين | 2 | - | - | - | 2 | 1 | 1 | 1 | 1 | 2 | 1 | - |

التوزيع الجغرافي للجمعيات في علاقتها بالأنشطة (تابع جدول 7)

| أسويوط | أسوان | شمال سناء | سوهاج | المنيا | الشرقية | البحيرة | الدقهلية | بورسعيد | الإسكندرية | الجيزة | القاهرة | |
|--------|-------|-----------|-------|--------|---------|---------|----------|---------|------------|--------|---------|---------------|
| - | - | 1 | - | - | 1 | 1 | 1 | - | - | - | - | مسنين |
| - | - | 1 | 1 | - | - | 1 | 1 | - | - | - | - | أحداث |
| 1 | 1 | 2 | 1 | 1 | - | - | 1 | 1 | - | 2 | 3 | حقوق إنسان |
| 1 | 1 | 3 | 1 | 3 | - | 1 | 2 | 1 | 2 | 4 | 3 | حقوق نساء |
| 1 | 1 | 3 | 1 | 2 | - | - | 2 | - | 2 | 2 | 2 | حقوق طفل |
| 1 | 1 | 2 | 1 | 2 | - | 1 | 1 | 1 | 2 | 1 | - | حقوق اقتصادية |
| - | 1 | 3 | 1 | 1 | - | 1 | - | - | - | 2 | 1 | حقوق سياسية |

لا شك أن حجم العينة ليس كافيا لاستنتاج علاقة بين التوزيع الجغرافي للجمعيات والنشاط الذي تمارسه ن وان كان من الملفت للنظر أن أعلى نسبة من الأنشطة متواجدة في جمعيات القاهرة والجيزة (غالبا بحكم كونها العاصمة بالمعنى الواسع للكلمة) والمنيا.. حيث توجهت أنظار الكثير من هيئات التنمية في العقد الأخير في محاولة لإعطاء الصعيد حقه من مشروعات التنمية وقد يكون أيضا في محاولة لطرح بديل تنموي لمخاوف تفشي الإرهاب في الصعيد.. ورغم أن العينة لا تفيد تحليل النشاط إلا انه يمكننا أن نرصد عددا من الأنشطة أقل انتشارا من غيره ونرجح أنها غالبا الأنشطة التي بدأت في الظهور مع بروز النموذج التنموي "غير الحكومي" كبديل لنموذج التنمية كمسئولية الدولة (مثال: خدمات قروض، تعليم نظامي) إلى جانب أنشطة ارتبطت بمؤتمرات العقد الحالي مثل توزيع السكان وأطفال، وهي أنشطة تتكرر بمعدل أقل من غيرها إذا ما قورنت بالأنشطة التقليدية للجمعيات مثل خدمات التوعية ومحو الأمية التي لم تخلو منها محافظة من المحافظات الممثلة في البحث.

8- ما هي مصادر دعم الجمعية؟

| إجمالي الجمعيات | دعم ذاتي | جمع تبرعات | أنشطة مدرة للدخل | دعم حكومي | جهات مانحة محلية | جهات مانحة أجنبية | أخرى |
|-----------------|----------|------------|------------------|-----------|------------------|-------------------|------|
| 29 | 22 | 13 | 23 | 15 | 10 | 14 | 3 |

يمثل الدعم الذاتي والأنشطة المدرة للدخل مصدرا هاما لدعم الجمعية في الغالبية من الحالات. أكثر من نصف الجمعيات بقليل يحصلون على دعم من الحكومة في حين يحصل أقل من النصف بقليل على دعم من جهات أجنبية مانحة والتأثير على دعم من جهات محلية مانحة. لازل الدعم الذاتي إذن هو العامل المشترك الأعظم بين أوجه دعم الجمعيات ومع ذلك نجد أن حوالي النصف يحصلون على دعما من جهات أجنبية وهو ما ينفي بعض ما هو سائد على التعامل مع الدعم الأجنبي من كونه مقصور على بعض المنظمات دون غيرها أو كونه مرفوض اجتماعيا الخ..

9- علاقة سنة التأسيس بنشاط الجمعية:

| السنة | 52< | 61-70 | 71-80 | 81-90 | 91-92 | 93-94 | 95-97 |
|-------------------------------|-----|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| هدف خيري | 1 | 6 | 1 | 4 | 2 | 1 | 7 |
| تلبية احتياجات المجتمع المحيط | - | 7 | 1 | 3 | 2 | 2 | 21 |
| خدمات صحية | - | 7 | 1 | 2 | 1 | 2 | 14 |
| خدمات قانونية | 1 | 4 | - | 2 | 1 | 2 | 14 |
| خدمات قروض | - | 4 | 1 | 1 | 1 | 1 | 7 |
| خدمات دينية | 1 | 6 | - | - | 2 | - | 7 |
| خدمات توعية | 1 | 9 | 1 | 4 | 3 | 3 | 14 |
| خدمات تعليم-محو أمية | 1 | 9 | 1 | 1 | 2 | 2 | 14 |
| خدمات تعليم-دروس تقوية | 1 | 3 | - | - | 2 | - | 7 |
| خدمات تعليم - تعليم نظامي | - | 1 | - | - | - | - | - |
| خدمات تدريب مهني | - | 9 | 1 | 3 | 2 | 2 | - |
| خدمات اقتصاد منزلي | 1 | 7 | 1 | 1 | 1 | 1 | 10 |
| خدمات ترفيهية | 1 | 6 | 1 | 2 | 2 | 1 | 7 |

علاقة سنة التأسيس بنشاط الجمعية (تابع جدول 9)

| السنة | < 52 | 61 - 70 | 71- 80 | 81- 90 | 91- 92 | 93- 94 | 95- 97 |
|---------------------------------|------|---------|--------|--------|--------|--------|--------|
| تنفيذ سياسات - تنظيم الأسرة | - | 6 | 1 | 2 | - | 2 | 14 |
| تنفيذ سياسات - محو أمية | 1 | 7 | 1 | 1 | 1 | 2 | 14 |
| تنفيذ سياسات - إعادة توزيع سكان | - | 1 | - | 1 | - | 1 | 4 |
| فئات خاصة - أطفال شوارع | - | 2 | - | 1 | - | 1 | 7 |
| فئات خاصة - معوقين | - | 5 | - | - | 2 | 2 | 7 |
| فئات خاصة - مسنين | - | 2 | - | - | 1 | - | - |
| فئات خاصة - أحداث | - | 2 | - | 1 | - | - | - |
| دفاع اجتماعي - حقوق إنسان | - | 4 | - | 2 | 2 | 2 | 11 |
| دفاع اجتماعي - مرأة | 1 | 6 | 1 | 4 | 2 | 3 | 18 |
| دفاع اجتماعي - طفل | 1 | 6 | 1 | 3 | 1 | 1 | 11 |
| دفاع اجتماعي - حقوق اقتصادية | 1 | 4 | - | 2 | 1 | 3 | 7 |
| دفاع اجتماعي - حقوق سياسية | - | 2 | - | 2 | 2 | 2 | 7 |

لا نستطيع أن نخرج باستنتاجات جازمة من هذا الجدول لصغر حجم العينة وعدم تمثيلها بالقطع للقطاع الأهلي النسائي.. ولكن تجدر الملاحظة أن غالبية النشاط كان ممثلاً في الجمعيات التي تأسست في الفترة ما بين 1961 و1971، ولا نجد نشاطاً بعينه قد ارتفع معدل ممارسته في الفترات اللاحقة، بل لا نجد نشاطاً قد استجد في الفترات اللاحقة، وهي نتيجة مدهشة بعض الشيء وان كان ممكن تفسيرها بقطاع الجمعيات الذي تمت دراسته فلم يتضمن مثلاً مراكز الأبحاث ومنظمات حقوق الإنسان أو منظمات الضغط، وهي في تصورنا تمثل الأنشطة التي برزت في العقد الأخير.

10- علاقة نشاط المنظمة بظروف نشأتها

| فرع لمنظمة حكومية | مبادرة جهة حكومية | مبادرة فرد | |
|-------------------|-------------------|------------|---------------------------------|
| - | 1 | 12 | هدف خيرى |
| 3 | 4 | 20 | تلبية احتياجات المجتمع المحيط |
| 1 | 2 | 17 | خدمات صحية |
| 2 | 1 | 13 | خدمات قانونية |
| 1 | 3 | 9 | خدمات قروض |
| 1 | 2 | 11 | خدمات دينية |
| 2 | 4 | 24 | خدمات توعية |
| 1 | 2 | 20 | خدمات تعليم-محو أمية |
| 1 | 1 | 8 | خدمات تعليم-دروس تقوية |
| 1 | 1 | 1 | خدمات تعليم - تعليم نظامي |
| 2 | 5 | 16 | خدمات تدريب مهني |
| 1 | 4 | 15 | خدمات اقتصاد منزلي |
| 1 | 2 | 15 | خدمات ترفيهية |
| 1 | 2 | 15 | تنفيذ سياسات - تنظيم الأسرة |
| 1 | 2 | 17 | تنفيذ سياسات - محو أمية |
| - | - | 4 | تنفيذ سياسات - إعادة توزيع سكان |
| - | 1 | 6 | مساعدة فئات خاصة - أطفال شوارع |
| 1 | 2 | 11 | مساعدة فئات خاصة - معوقين |
| 1 | 2 | 4 | مساعدة فئات خاصة - مسنين |
| 1 | 2 | 4 | مساعدة فئات خاصة - أحداث |
| 2 | 1 | 12 | دفاع اجتماعي - حقوق إنسان |
| 2 | 3 | 20 | دفاع اجتماعي - مرأة |
| 2 | 2 | 15 | دفاع اجتماعي - طفل |
| 1 | 2 | 11 | دفاع اجتماعي - حقوق اقتصادية |
| 1 | 1 | 8 | دفاع اجتماعي - حقوق سياسية |

11- أهداف الجمعية في علاقتها بمصادر الدعم (عدد الاستجابات = 28)

| الهدف من الجمعية | دعم ذاتي | تبرع | أنشطة مدرة للدخل | دعم حكومي | منح محلية | منح أجنبية |
|---------------------------------|----------|------|------------------|-----------|-----------|------------|
| هدف خيرى | 10 | 8 | 12 | 7 | 3 | 3 |
| تلبية احتياجات المجتمع المحيط | 18 | 11 | 18 | 10 | 5 | 11 |
| خدمات صحية | 13 | 11 | 14 | 8 | 5 | 8 |
| خدمات قانونية | 9 | 8 | 9 | 5 | 1 | 5 |
| خدمات قروض | 9 | 5 | 10 | 7 | 4 | 7 |
| خدمات دينية | 10 | 7 | 11 | 7 | 3 | 3 |
| خدمات توعية | 20 | 13 | 21 | 14 | 9 | 12 |
| خدمات تعليم-محو أمية | 15 | 13 | 17 | 11 | 5 | 8 |
| خدمات تعليم-دروس تقوية | 7 | 6 | 8 | 5 | 2 | 1 |
| خدمات تعليم - تعليم نظامي | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 |
| خدمات تدريب مهني | 14 | 8 | 17 | 13 | 8 | 8 |
| خدمات اقتصاد منزلي | 13 | 9 | 15 | 11 | 5 | 8 |
| خدمات ترفيهية | 13 | 9 | 13 | 10 | 4 | 7 |
| تنفيذ سياسات - تنظيم الأسرة | 11 | 9 | 13 | 7 | 3 | 7 |
| تنفيذ سياسات - محو أمية | 13 | 11 | 14 | 9 | 3 | 8 |
| تنفيذ سياسات - إعادة توزيع سكان | 3 | 3 | 4 | 2 | 1 | 1 |
| مساعدة فئات خاصة - أطفال شوارع | 6 | 4 | 5 | 3 | 2 | 3 |
| مساعدة فئات خاصة - معوقين | 9 | 7 | 9 | 6 | 4 | 5 |
| مساعدة فئات خاصة - مسنين | 4 | 1 | 4 | 4 | 1 | 1 |
| مساعدة فئات خاصة - أحداث | 3 | 2 | 4 | 4 | 1 | 2 |
| دفاع اجتماعي - حقوق إنسان | 10 | 8 | 8 | 4 | 5 | 5 |
| دفاع اجتماعي - امرأة | 16 | 11 | 16 | 10 | 8 | 12 |
| دفاع اجتماعي - طفل | 13 | 10 | 12 | 9 | 5 | 7 |
| دفاع اجتماعي - حقوق اقتصادية | 9 | 8 | 10 | 7 | 3 | 6 |
| دفاع اجتماعي - حقوق سياسية | 6 | 4 | 6 | 5 | 6 | 7 |

12- هل حدث انقطاع في حياة الجمعية؟

| غير مبين | لا | نعم |
|----------|----|-----|
| 1 | 27 | 1 |

13- هل حدث انقطاع في حياة الجمعية (في علاقته بمصادر الدعم)

| لا | نعم | |
|----|-----|-------------------|
| 21 | 1 | دعم ذاتي |
| 12 | - | تبرعات |
| 23 | - | أنشطة مدرة للدخل |
| 15 | - | دعم حكومي |
| 10 | - | جهات مانحة محلية |
| 13 | 1 | جهات مانحة أجنبية |

14- هل حدث انقطاع في حياة الجمعية في علاقته بالعضوية النسائية
لم ترتبط أي من أسباب الاقتصار على العضوية النسائية بحدوث انقطاع في حياة الجمعية.

15- هل استمرت الجمعية على نفس النشاط منذ تأسيسها؟

| | |
|----|----------------|
| 28 | عدد الاستجابات |
| 19 | نعم |
| 8 | لا |
| 1 | لا استجابة |

16- لماذا لم تستمر الجمعية على نفس النشاط منذ تأسيسها (في علاقتها بأشكال الدعم)؟

| عدد الاستجابات | دعم ذاتي | تبرع | أنشطة مدرة للدخل | دعم حكومي | منح محلية | منح أجنبية |
|-----------------------------------|----------|------|------------------|-----------|-----------|------------|
| ظهور احتياجات جديدة | 8 | 4 | 8 | 7 | 2 | 3 |
| فشل المنظمة في الأنشطة السابقة | - | - | - | - | - | - |
| تزايد الفقر | - | 2 | 2 | 2 | 1 | 2 |
| تغيير مجلس الإدارة | 1 | 2 | 2 | 1 | - | - |
| تغيير/انسحاب بعض الأعضاء | - | 1 | - | - | - | 1 |
| إمكانية الحصول على دعم | 3 | 2 | 4 | 2 | 1 | 1 |
| إمكانية المشاركة في مؤتمرات دولية | 4 | 1 | 4 | 2 | 1 | 2 |

17- تراوح عدد الذكور في مجلس الإدارة بين (لا يوجد) في 15 من الحالات واثني عشر في حالة واحدة بمتوسط ثلاث رجال في مجلس الإدارة. كان توزيع الرجال في مجالس الإدارة كالتالي:

| عدد الرجال | 0 | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 12 |
|--------------|----|---|---|---|---|---|---|---|---|---|----|
| عدد الجمعيات | 15 | 2 | 1 | 1 | 2 | 1 | 2 | 2 | 1 | 1 | 1 |

18- تراوح عدد النساء في مجالس إدارة الجمعيات المبحوثة ما بين لا يوجد وست نساء، بمتوسط 7 نساء وكانت النساء موزعة على مجالس الإدارة كالتالي:

| عدد النساء | 0 | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 11 |
|--------------|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|----|
| عدد الجمعيات | 1 | 1 | 1 | 3 | 1 | 2 | 1 | 6 | 2 | 6 | 5 |

19- تراوح عدد الذكور في الجمعية العمومية للجمعيات المبحوثة بين لا يوجد في سبعة عشر جمعية و 900 في جمعية واحدة موزعين كالتالي:

| عدد الذكور | 0 | 2 | 8 | 17 | 25 | 26-50 | < 50 |
|--------------|----|---|---|----|----|-------|------|
| عدد الجمعيات | 17 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |

20- تراوح عدد النساء في الجمعية العمومية للجمعيات المبحوثة بين لا يوجد في خمس حالات و 400 في جمعية واحدة موزعة كالتالي:

| عدد النساء | 0 | 1-10 | 11-30 | 31-50 | 51-100 | < 100 |
|--------------|---|------|-------|-------|--------|-------|
| عدد الجمعيات | 5 | 1 | 2 | 2 | 7 | 12 |

21- ما هو السبب في اقتصار عضوية المنظمة من النساء فقط؟ (عدد الاستجابات=17)

| السبب | العدد |
|------------------------------|-------|
| عدم الرغبة في الاختلاط | - |
| سهولة العمل مع النساء | 4 |
| سهولة إقناع الزوج بهذا العمل | 4 |
| أهمية القضايا النسائية | 9 |

22- ما هو السبب في كون العضوية مختلطة؟ (عدد الاستجابات = 22)

| السبب | العدد |
|----------------------------|-------|
| سهولة الحصول على ترخيص | - |
| أهمية العمل المشترك | 16 |
| مشاكل الرجال والنساء واحدة | 6 |

هل هناك رضاء عن عمل المنظمة؟

| عدد الاستجابات | العدد |
|----------------|-------|
| نعم | 28 |
| لا | 1 |

اتفقت الباحثات علي أن يستند البحث الميداني إلى دراسات حالة لعشر من المنظمات النسائية - علي انه بعد محاولات لتصنيف ما يمكن أن يوصف بمنظمات نسائية ومن أجل تحديد ملامح المنظمات محل البحث لتجنب إغفال قطاع منها، رأينا أن نبدأ البحث الميداني بدراسة استطلاعية بين عدد أوسع من المنظمات بحيث تكون استجابات المنظمات هي الأساس الذي نستند إليه في التصنيف.

وبالتالي فقد تم إعداد استمارة بحث تتضمن أسئلة عن بعض المعلومات الوصفية للمنظمة، وعضويتها وأهدافها ومصادر دعمها كما تضمنت أسئلة عن القطاع المتأثر والمستهدف بنشاطها منذ سنة التأسيس حتى أداء هذا البحث (مرفق الاستمارة).

وقد تم إرسال الاستمارة - عن طريق البريد المسجل - إلى عدد (70) من الجمعيات في مختلف المحافظات وهي تمثل قائمة علاقات مركز دراسات المرأة الجديدة وتم استخراجها من قائمة مراسلات المركز. وقامت الأستاذة حنان نصار بتحليل الاستمارات إحصائياً ثم تم جدولة النتائج علي أساس أن يتم فرزها بحيث يسمح ذلك بتصنيف المنظمات والجمعيات تمهيدا لاختيار حالة أو حالتين من كل فئة لدراسات الحالة.

دراسات الحالة

تم اختيار دراسات الحالة بناء على عدة معايير: التنوع في النشأة، وفي الرؤية، وفي الأنشطة، والتنوع الجغرافي. وقد حكمت دراسات الحالة مدى الاستجابة للدخول ضمن العينة من ناحية ومدى توافر الوقت لدى بعض الجمعيات لعقد لقاء للخوض في الموضوعات المتعلقة بعملها. ولذلك اضطر طاقم البحث إلى تبديل بعض الجمعيات بجمعيات أخرى في حالات محدودة. وقد ضمت العينة جمعيات من القاهرة ومن وجه بحري (الإسكندرية، دمنهور، بور فؤاد، العريش) ومن وجه قبلي (أسوان، المنيا). كما تضمنت جمعيات تعمل مع القواعد grassroots organizations وجمعيات تقوم بالدفاع الاجتماعي والنشاطية activism وكذلك جمعيات ليست جمعيات خاصة بالمرأة بل تتوجه إلى مجمل المجتمع ولكن يدخل ضمن أنشطتها مكون خاص بالمرأة. وبالإضافة، فقد تضمنت إحدى الحالات منظمة تضم مجموعة من الجمعيات والمنظمات. ومن ضمن الحالات العشر هناك ثلاث منظمات لا يندرجن تحت مظلة الشؤون الاجتماعية. كذلك اختلفت الجمعيات المبحوثة من حيث الحجم والتأثير الجغرافي حيث تضمنت العينة جمعيات لها ثقلها على المستوى القومي، وخاصة في الصعيد مصر حيث يتخذ الفقر أشكالاً ومضموناً أكثر إيلافاً وحدة، بينما تضمنت جمعيات أخرى لا تضم في عضويتها إلا أفراد معدودات نجحت - أو لم تنجح - في التأثير على النطاق العام.

ملتقى الهيئات لتنمية المرأة¹²⁶

النشأة

نبئت الفكرة في عام 1994 من مصريتان تعيشان في المهجر. وقد تميزت التجربة بأنها ضمت إلى جانب الجمعيات الأهلية، أمانات المرأة بالأحزاب السياسية على اعتبار أن هذه التشكيلات جزء من المجتمع المدني. استمرت المناقشات على مدى عامين في إطار لجنة مكونة من 9 جمعيات استمر منها سبعة وكان دور هذه اللجنة هو صياغة وبلورة احتياجات المجموعة.

أشهر الملتقى في نهاية 1996 وهو يضم جمعيات ومجموعات من تيارات مختلفة، فبينها الناصري والليبرالي واليساري، وهناك جمعيات ذات ميول دينية إسلامية ومسيحية، وهناك جمعيات خيرية، وكان المعيار الأساسي لتجمعهم والحد الأدنى المشترك بينهم هو الموافقة على كافة بنود الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء.

تتكون الجمعية العمومية للملتقى من 22 جمعية تشمل جغرافياً الصعيد، الدلتا، القاهرة. ويتكون مجلس الإدارة من عشر جمعيات ونسبة تمثيل النساء 9 إلى 1، أي أن الرجال أقلية ولكن الملتقى غير مقصور على النساء فقط.

الرؤية

تكمن أهمية ملتقى الهيئات لتنمية المرأة في أنه يمثل أحد الأنماط الجديدة للعمل الأهلي في مصر والتي ظهرت على الساحة مؤخراً وهي عبارة عن مشاركة مجموعة من الجمعيات والمنظمات في تشكيل شبكة فيما بينها. كما أن الملمح المميز الثاني هو عدم الانسواء تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية، بل التسجيل

126 نقاش مع جيهان أبو زيد، عضو مؤسس بالملتقى.

كشركة مساهمة.

وتقول إحدى عضوات الملتقى "فكرة الملتقى هي تنمية الجمعيات من أجل أداء أفضل، أي محاولة تنمية من يقوم بالتنمية، وعليه فنحن حقا وسديطة ليس لذا اتصال بالجمهور مباشرة إلا عبر الندوات والمجلة التي تصدر منها 4 آلاف نسخة ومن خلال التدريب للعاملين بالجمعيات". كما تضيف "يميزنا سعينا لاكتشاف صديغة أو توليفة مناسبة لتبادل المعلومات وسبل التعاون مع تيارات مختلفة.. كما يميزنا وجود أهم مؤسسة للفلاحين في مصر - اتحاد الفلاحين - وأن أول فيلم قمنا بإنتاجه كان على الفلاحين وهو فيلم ليس على أجندة الممولين ولكنه يهم 8 ملايين أسرة مصرية في محاولة لفرض أجندة مصرية على الممولين وليس العكس".

الأهداف

بلورت المنظمات المشاركة في الملتقى أهدافها على الوجه التالي:

- مزيد من التدريب والدعم المؤسسي.
- إيجاد منبر إعلامي يعبر عن المجموعة.
- تأسيس مركز معلومات وتوثيق يعمل على تجميع ما لدى الجمعيات ولكنه ليس بديلا عنها بمعنى أنه يجمع معلومات عن كل ما هو متوافر في مكاتب الجمعيات ولا ينقلها إليه بل يستكمل ما ليس موجودا في محاولة للتكامل.

كما قامت اللجنة بإجراء حوارات موسعة على مدى عامين وتم وضع خطة إعلامية وتدريبية وتوثيقية.

الأنشطة ونطاقها

قام الملتقى منذ إشهارة بإنجاز ما يلي:

- أقيمت وحدة تدريب بدأت في تنفيذ برامج تدريبية.
- تكونت وحدة الإعلام التي تقوم حاليا بإصدار مجلة "أنهار" والتي تصدر كل ثلاثة شهور.
- تكونت وحدة إنتاج أفلام (لم يكن مخططا لها - قامت في مايو 1998 بإنتاج فيلم عن أثر قانون الإصلاح الزراعي على الفلاحين باسم "شكاوى الفلاحة والفلاح الفصيح مايو 1998"، كما تقوم حاليا بإعداد فيلم درامي قصير عن الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء.

- يقوم الملتقى بنشر البحوث.

- قام الملتقى بفهرسة 1400 كتاب في وحدة التوثيق.

- يعقد الملتقى ندوات للتوعية بقضايا المرأة ويحضر هذه الندوات عدد معتدل من الجمهور، وعادة ما يقوم الملتقى بالتنسيق لهذه الندوات وبالاستعانة بمحاضرين خارجيين لدعم خبراتهم.

الممارسة الداخلية

علاقة الجمعية العمومية ومجلس الإدارة علاقة إجرائية طبيعية وتقوم الجمعية العمومية بتقييم كافة الأنشطة كما أنها المستفيد الأساسي من هذه الأنشطة.

أهداف مستقبلية

أما في المرحلة المقبلة والتي تبدأ من يناير 1999 وتمتد على مدى ثلاث سنوات، فإن الملتقى يسعى إلى تكوين لجنة قانونية لطرح قانون بديل لقانون الأحوال الشخصية، والتوسع في إنشاء وحدة البحوث، وتحويل

المجلة إلى مجلة شهرية، والوصول في نهاية هذه المرحلة إلى امتلاك مواد تدريبية مصرية مبنية على تصورهم من احتياجات الجمعيات بدلا من الاعتماد على المواد المترجمة. كذلك يتطلع الملتقى إلى تنمية موارده الذاتية من خلال تنمية كوادر التدريب وتحصيل الرسوم على الدورات التدريبية ومن خلال فتح وحدة التوثيق للجمهور ووضع رسوم رمزية.

جمعية تنمية المرأة بدمنهور¹²⁷

النشأة

تأسست الجمعية منذ خمسة عشر عاما وتعمل في محافظة البحيرة.. وغالبية العضوية في الجمعية من مدينة دمنهور وهي عضوية مختلطة تجمع بين النساء والرجال المهتمين بقضايا المرأة يمثلون الجمعية العمومية التي تنتخب مجلس الإدارة المكون من 7 أشخاص.

الرؤية

حين نتحدث الجمعية عن تنمية المرأة فإنها تركز على القاعدة العريضة في الريف والقرى وليس النخبة المتقنة. وبالتالي، فإن اختيار القضايا التي تتناولها الجمعية يستند إلى أهمية تلك القضايا في المناطق الريفية ومن أبرزها ارتفاع نسبة الأمية وغلبة العادات التي تميز بين الرجل والمرأة وتدني مستوى المرأة الاقتصادي. أما النساء في الحضر فإن أبرز قضاياهن تتمثل في الأمية السياسية والقانونية والعزوف عن المشاركة في الشأن العام.

الأهداف

تهدف الجمعية إلى العمل على تنمية المرأة اجتماعيا وتحقيق مشاركتها في العمل العام بالريف والحضر.. كما تسعى إلى تنميتها اقتصاديا لمواجهة ظاهرة "تأنيث الفقر"، إضافة إلى توعيتها بحقوقها القانونية والسياسية. فيما يتعلق بما ترغب الجمعية في تحقيقه على مستوى المجتمع المحلي الذي تخدمه فإنه يتلخص في التالي:

1. تغيير وصمة أمية المرأة خاصة في الريف حيث تصل النسبة في البحيرة إلى 82% بين النساء.

2. أن تشعر المرأة بكيانها وشخصيتها وأن تبدي قدرا من الرغبة في النضال لتحقيق ذلك.

3. أن تتلاشى مفاهيم التمييز بين الرجل والمرأة ليوقف المجتمع ويتقدم على ساقيه.

4. أن يتحقق مناخ مشجع ودافع للممارسة الديمقراطية الحقيقية.

كما كان هناك تعليق شخصي لنائب رئيس الجمعية الذي يتمنى - على مستوى البلد - أن تتطابق الأفعال مع الأقوال، فلا تقال شعارات براءة تتبخر عند التنفيذ وذلك في اغلب الدوائر والمجالات وأن يأتي اليوم الذي نرى فيه كل ما نص عليه الدستور والقوانين من حقوق وواجبات تمارس بشكل طبيعي.. "فلا نرفع شعارات ونصدر تشريعات ثم نفرغها من مضمونها بالممارسة".

127 نقاش مع إبراهيم نعيم، نائب رئيسة الجمعية.

الأنشطة ونطاقها

تواجه الجمعية المشكلات التي تواجه المرأة بتنظيم برامج التوعية وتعليم وتدريب المرأة الريفية من خلال 24 مركز لتنمية المرأة موزعة على ست مراكز إدارية بالمحافظة. ومن أجل تحقيق برامجها تتعاون الجمعية بشكل مستمر مع المجالس المحلية والشئون الاجتماعية وفرع جامعة الإسكندرية بدمهور. "صحيح أن هذه الجهات لا تتبنى القضايا التي تتبناها الجمعية ولكنها تتعاون وتيسر النشاط متى طلبنا منها ذلك". فمنذ 12 سنة على سبيل المثال أسند إلى الجمعية مشروع لتنمية المرأة الريفية بتمويل من وزارة الشئون الاجتماعية واليونيسيف وينفذ هذا المشروع في 24 قرية. ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق التنمية البشرية من خلال مدخل اقتصادي يتمثل في إقراض المرأة الريفية الفقيرة لعمل مشروعات صغيرة..وقد تجاوز عدد المستفيدات من المشروع 15 ألف سيدة.

إلى جانب التعاون مع الجهات الرسمية تتعاون الجمعية أيضا مع العديد من الجمعيات والمراكز النشطة في مجال المرأة ومجال الجمعيات الأهلية بالقاهرة والإسكندرية ومنها على سبيل المثال مركز دراسات المرأة الجديدة، رابطة المرأة العربية، مركز قضايا المرأة المصرية، الجمعية المصرية للسكان والتنمية، الجمعية المصرية لتنظيم الأسرة، معهد تنظيم الأسرة بالإسكندرية، جمعية الثقافة والتثوير بالإسكندرية. بالإضافة إلى الأنشطة السابقة، فإن الجمعية من الجمعيات النشيطة في ملتقى تطوير العمل الأهلي الذي تشكل لمناقشة مشروع الجمعيات الجديد ولتنسيق الجهود الأهلية من أجل مجتمع أهلي ديمقراطي. وبالتالي فإن الجمعية على علم بتطورات القانون الأخيرة وتلعب دورا تنسيقيا هاما بين جمعيات محافظة البحيرة في هذا الصدد ونجحت في ضم ثمان جمعيات إلى الملتقى.

الممارسة الداخلية

تتفاوت درجة نشاط العضوات والأعضاء وفقا لاستعدادهم الطبيعي من ناحية ووفقا لما يناط بهم من مسؤوليات من ناحية أخرى. فمجلس الإدارة إذن هو الذي يطلب من أعضاء الجمعية العمومية المشاركة في هذا النشاط أو ذلك. وهذا التفاوت بين النشاط يجعل من الوارد أن تكون هناك عضوة مؤثرة وفاعلة أكثر من غيرها ولكن لا يعني ذلك أن يتوقف نشاط الجمعية على نشاط واحدة من أعضائه بشكل خاص..وقد يتأثر النشاط مرحليا بانسحاب أحد الأعضاء الفاعلين ولكنه لا يتوقف.

المشكلات

لم يحدث أن تعرضت الجمعية لرفض نشاط أو إجراء بعينه أو التعرض لعراقيل بعينها نتيجة تدخل وزارة الشئون الاجتماعية استنادا إلى تطبيق القانون 32، "ربما لأن جمعيتنا لها وضع خاص يتمثل في وجود قيادات تنفيذية حالية وسابقة من الشئون الاجتماعية في عضويتها".

جمعية بورفؤاد لرعاية الأسرة والطفولة¹²⁸

النشأة

تم إشهار الجمعية في 5 يناير 1994 تحت رقم 281 شئون اجتماعية بمحافظة بورسعيد..غالبية العضوية

128 نقاش مع رتيبة واصل، رئيسة الجمعية.

في الجمعية من النساء وكذلك مجلس الإدارة.

الرؤية

ترى الجمعية أن من أبرز مشاكل النساء في مصر قانون الأحوال الشخصية والممارسات الضارة بالنساء وخاصة مظاهر العنف ضدهن مثل "الانتهاك البدني للفتيات بإجراء الختان"، وعمالة الفتيات في سن صغيرة وقانون الجنسية الذي يحرم المصرية المتزوجة من أجنبي بإعطاء جنسيتها لأبنائها. كما ترى رئيسة الجمعية أن الضغوط الاقتصادية والسياسية هي من أهم المشكلات التي يواجهها المواطنين، فتقول أن الفقر في ازدياد في نفس الوقت الذي يزيد فيه غنى الأغنياء وتتوقع أن يتفاقم الفقر مع تفاقم المشكلة السكانية.

الأهداف

تهدف الجمعية إلى رعاية الأسرة والطفولة وتقديم الخدمة الصحية للفقراء إضافة إلى مشروع للأسر المنتجة لدعمها اقتصاديا. كما تهدف الجمعية إلى الحفاظ على البيئة وتوعية المرأة بحقوقها السياسية والقانونية. وقد أضافت الجمعية إلى نشاطها مؤخرا بعدي تنمية المجتمع وحماية المستهلك وهما نشاطان مرتبطان بتطور علاقة الجمعية بوزارتي الصحة والسكان والشئون الاجتماعية.

الأنشطة ونطاقها

تعمل الجمعية من خلال مقرين، الأول بفيلا هيئة قذاة السويس ويمارس نشاط محو الأمية وتعليم الكبار مع السيدات إضافة إلى تعليم الخياطة والتريكو. المقر الثاني عبارة عن دور في مبنى مكون من خمس شقق من مشروع الأسر الجديدة ويتبعه مكتبة وحضانة مداراة من قبل الشئون الاجتماعية وبه مركز للصحة الإنجابية ينبع المركز التخصصي لتنظيم الأسرة وبه عيادة أمراض نساء وتنظيم أسرة وعيادة أطفال ومعمل تحاليل متطور.

في مواجهة المشاكل التي تعاني منها المرأة المصرية، تعمل الجمعية على تنظيم الندوات التثقيفية بالقضايا القانونية والصحية والحرص على أن تشارك الجمعية في المؤتمرات التي يتم تنظيمها بالقاهرة وإشراك الجمعية في مجموعات العمل التي تنظم حول بعض القضايا مثل قوة العمل المناهضة لختان الإناث والأنشطة التي تنظمها جمعية تنظيم الأسرة. كما تحرص على الحصول على الملصقات والكتيبات التثقيفية بهدف توزيعها محليا واستخدامها في نشاط التوعية الذي تنظمه.

وتواجه الجمعية الفقر في عملها اليومي حيث أن أكثر المترددين من الفقراء وهم في أشد الحاجة إلى العلاج الطبي المجاني، بل أن الجمعية تضطر أحيانا إلى عقد صلات تعاون بينها وبين بعض الصيدليات لكي يصرفوا العلاج مجانا للفقراء. كما تحاول الجمعية جمع التبرعات العينية من ملابس وأغطية من بعض التجار لتوزيعها على الفقراء خاصة في شهر رمضان.

كذلك تتعاون الجمعية بانتظام مع الجمعيات الأخرى مثل رابطة المرأة العربية والجمعية المغربية لحماية الطفل إلى جانب علاقات التعاون بينها وبين المجلس العربي للطفولة والتنمية والمجلس القومي للطفولة، كما أنها عضوة في شبكة الجمعيات التي تنسقها اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية لاسكان والتنمية. بالإضافة إلى ذلك تسعى الجمعية إلى التعاون مع الجهات الرسمية وجاري فعليا التعاون مع مديرية الصحة ومديرية الأوقاف وأمانة الجامعات والقيادات السياسية وذلك من خلال تنظيم ندوات يتحدث فيها مسئولون

وخبراء من كل هذه الجهات بهدف رفع وعي المرأة ورفع شأنها. وتعد الندوات من أنشطة الجمعية الهامة فهي تعقد بشكل منتظم وتضم كل ندوة ما يقرب من 150-200 مشارك وعادة ما يكونوا من النساء ويقوم أعضاء الجمعية بالمساهمة التنظيمية في الندوة فينسقون بين المحاضرين ويربطون بين المحاضرين ويقومون بتحضير قائمة المدعوين والمتحدثين، ولكنهم لا يقدمون التوعية بأنفسهم.

المشاكل

تدخلت مديرية الشؤون الاجتماعية مرة واحدة في شئون الجمعية وكان ذلك منذ سنتين حين وافقت الجمعية العمومية على إضافة نشاط "حماية المستهلك" ضمن أنشطة الجمعية ورفضت مديرية الشؤون هذا القرار. وقد اضطرت الجمعية إلى اللجوء إلى بعض العلاقات الخاصة في القاهرة بعد أن فشل توجيهها إلى المحافظ. وجاري مناقشة الأمر حتى هذا اليوم. وتتعجب السيدة رئيسة مجلس الإدارة من هذا الرفض، لا لأن القرار قد صدر من الجمعية العمومية فحسب، بل لأنها تؤمن بأن حماية المستهلك هو مكون أساسي من أي نشاط تنموي.

رؤية مستقبلية

تأمل الجمعية في مستقبل أكثر إشراقاً وأملاً بالنسبة للبلد وتركز في ذلك على تغيير القوانين سواء العام منها أو تلك المتعلقة بالنساء. وبالنسبة للثانية تأمل الجمعية في تغيير قانون الجنسية بما يضمن للمرأة المصرية المتزوجة من أجنبي حق إعطاء جنسيتها لأبنائها، وقانون الأحوال الشخصية بحيث يصبح أكثر عدلاً وأقل تمييزاً بين الرجال والنساء، وإلغاء الإجراء الذي يسمح للزوج بمنع زوجته من السفر، كما تأمل أن تعتلي النساء كرسي القضاء. أما بالنسبة للقوانين الأولى، فإن الجمعية تأمل في إلغاء قانون الطوارئ وأن يصدر قانون الجمعيات الجديد بما يحقق حرية العمل الأهلي واستقلاله. وفي هذا الشأن فإن الجمعية عضو نشيط في ملتقى تطوير العمل الأهلي، وتطالب فيه تحديداً برفع هيمنة الدولة على حرية العمل الأهلي وإطلاق الحق في تكوين الجمعيات والاتحادات بمجرد الإخطار وإلغاء عقوبة الحبس وكافة العقوبات الجنائية حيث أن العمل الأهلي تطوعي ولا يهدف إلى الربح، وألا يتم حل الجمعية لأي سبب وأن يحاسب مجلس الإدارة فقط وأن يكون للجمعية العمومية السلطة العليا وأن تكون الجهة المحاسبية للجمعية في كل شئونها وعلى وجه الحصر تطالب الجمعية بزيادة عدد الأعضاء المشاركين في لجنة إعادة صياغة مشروع القانون بحيث تمثل فيها معظم المحافظات والجمعيات.

جمعية النهضة لتنمية المرأة بالناصرية – أسوان¹²⁹

النشأة

مجتمع الناصرية حديث نسبياً (5-6 سنوات تقريباً) وهو نموذج للمجتمعات الناتجة عن الهجرات الداخلية. جمعية النهضة لتنمية المرأة بالناصرية إحدى الإنجازات الهامة لمشروع التحسين الحضري لمنطقة الناصرية وقد أشهرت بتاريخ 1/8/1996، إلا أن المؤسسات قد عملن في مجال العمل الاجتماعي وخاصة المرأة منذ سنوات طويلة حين كن تابعات لجمعية تنمية المجتمع بالناصرية منذ عام 1992. هذا وسيتم استلام مبنى خاص بالجمعية بشرق الناصرية ويتكون من 15 حجرة و4 محلات تجارية. وهذا المبنى منحة من الجانب

129 نقاش مع زينب عابدين، رئيسة الجمعية.

الألماني بمبلغ 55.000 جنيهه (مباني فقط)، وتقوم الجمعية حاليا بالتأسيس.
الرؤية

تعتمد فلسفة المشروع اعتمادا كبيرا ومباشرا على مبدأ المشاركة الشعبية. ولأهمية دور جمعية النهضة في تنمية وتطوير المرأة وللوصول لهذا التنظيم المجتمعي بدأ تقسيم منطقة الناصرية إلى 10 قطاعات واختيار ممثلين شعبيين لهذه القطاعات للمساعدة في تنفيذ مفهوم وفلسفة المشاركة الشعبية. وفيما تعلق بحل مشكلة المرأة في مصر، ترى رئيسة الجمعية أنه يتم ذلك من خلال اشتراك الجمعية في الندوات والمؤتمرات خارج أسوان والمشاركة في المحاور حيث أن الجمعية مشتركة في عدة محاور فالاشتراك يساعد في وضع الحلول للمشاكل التي تواجه المرأة في مصر، كما يتم ذلك من خلال عمل الجمعية على زيادة تنمية المرأة صحيا واجتماعيا وثقافيا.

الأهداف

رفع مستوى دخل المرأة والنهوض بها ولتلبية احتياج شعرت به المؤسسات. كما تهدف الجمعية إلى تغيير العادات والتقاليد، وتحسين مستوى معيشة المنطقة، وإفناع السيدات بوقف عملية ختان الإناث.
الأنشطة

- يوجد عيادة مجهزة (تنظيم أسرة - ممارس عام).
 - يوجد نوادي طفل وعددها 3 فصول.
 - يوجد قاعة مؤتمرات للإيجار.
 - يوجد كافيتيريا للجمعية.
 - يوجد فصول تعليمية ووحدة إنتاجية للملابس الجاهزة.
 - يوجد آلة كاتبة.
 - يوجد ماكينة طوب خاصة للجمعية من هذه منحة.
- أما عن المترددات على الجمعية، فحيث أن منطقة الناصرية تضم فئات من مختلف البلاد نظرا للهجرة الداخلية، ونظرا لظروف العمل أصبح هناك مترددات من الريف والحضر معا. وبالإضافة إلى الأنشطة الخدمية التي تقدمها الجمعية، يتم عقد ندوات داخل وخارج المقر والموضوعات التي تتناولها تلك الندوات صحية، دينية، اجتماعية، ثقافية. أما عدد الحاضرين في هذه الندوات فيتراوح بين 30-35 على حسب نوع كل ندوة وحسب اختيار الموضوع، كما يتم الاتفاق مع محاضرين متخصصين من داخل وخارج أسوان.

الممارسة الداخلية

يوجد بمنطقة الناصرية 39 جمعية ومضيفة وتم اختيار 9 جمعيات لنشر الوعي الصحي والثقافي والاجتماعي، والجمعية غير قاصرة على فئات معينة ولكنها لجميع فئات الناصرية. كما يساعد مجلس إدارة الجمعية عدد من اللجان هي: اللجنة الاجتماعية والقروض، اللجنة الثقافية، اللجنة الصحية، اللجنة البيئية، لجنة الإشراف على الجمعية (والجمعيات والمضائف الأخرى)، لجنة الدعاية والإعلان، لجنة الهجرة والسكان.

ويوجد بالجمعية أعضاء نشطاء جدا ومدربين جيّداً، ولا يوجد أي توقف بنشاط الجمعية مهما كانت الأسباب لأن يوجد بالجمعية كوادر من الجمعية العمومية ومتطوعات مدربة تدريب جيد ولكل نشاط صف آخر.

المشكلات التي تواجهها الجمعية

إن ازدياد نسبة الفقر نظراً للحالة الاقتصادية وغلاء المعيشة وكثافة السكان تؤثر على جمهور الجمعية، حيث يسعى الناس وراء زيادة الدخل ولا يعطون أهمية لحضور الندوات. كما ترى الجمعية أن هناك مشاكل متعلقة بالتعليم والصحة وجهل المرأة بحقوقها يجب معالجتها في الخطة المستقبلية للجمعية.

جمعية رعاية الأسرة بالإسكندرية¹³⁰

النشأة

بدأ النشاط عام 1932 وكان مقر الجمعية تابعاً لمستشفى الماترنيتيه Maternité ثم تم تأميم المستشفى وبدأت مجموعة من الناس القيام بأنشطة شبه خيرية ثم تم تسجيل الجمعية في الشؤون الاجتماعية.

الرؤية

تعتمد رؤية الجمعية على أن الطلاق من أهم مشاكل النساء في مصر وأن سوء الحالة الاقتصادية العامة تؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة. ومن هنا تأتي أهمية دور مكتب توجيه الأسرة.

الأهداف

تستهدف الجمعية جمهور معظمه من الحضر ينتمي إلى طبقات مختلفة وخاصة جمهور مكتب توجيه الأسرة حيث أن الخلافات الأسرية تتجاوز الحدود الطبقية.

الأنشطة

- مركز تدريب مهني.
- محو أمية.
- مركز تنظيم الأسرة.
- أنشطة ربات البيوت.
- مكتب توجيه الأسرة: يتكون من مجموعة من الأخصائيين الاجتماعيين ومستشار قانوني. ويتعامل المكتب مع المشاكل والخلافات الأسرية ويسعى إلى حلها والصلح بين الطرفين، فإذا ما تعذر ذلك يتولى المكتب الإجراءات القانونية أو غيرها في سبيل إنهاء الخلاف أو المشكلة.
- ندوات توعية حول موضوعات مختلفة منها تنظيم الأسرة، الزواج المبكر، ختان الإناث. وقد عقدت الجمعية خلال الستة شهور الأخيرة ثلاث ندوات تراوح فيها الحضور حول متوسط 50 شخص.
- كما تنتمي الجمعية لمشروع الدعم المؤسسي والفني للمنظمات غير الحكومية لتنفيذ وثيقة بكين الذي تدعمه منظمة اليونيسيف.

130 نقاش مع فائزة شحاتة متولي، رئيسة الجمعية.

- يجمع عدد من أعضاء الجمعية بين عضوية جمعيات أخرى ومن هنا يحدث نوع من التشبيك بطريق غير رسمي، كما يتم تحويل بعض الحالات إلى مكتب توجيه الأسرة من قبل جمعيات أخرى.

الممارسة الداخلية

هناك اجتماع سنوي للجمعية العمومية واجتماع شهري لمجلس الإدارة. ودور الجمعية العمومية هو التقييم السنوي لأنشطة الجمعية. وقد كان أغلبية رؤساء مجلس الإدارة من الرجال ومنهم شخصيات في مناصب حكومية مثل محافظ الإسكندرية الذي كان أو رئيس لها. وتتحصر مصادر تمويل الجمعية في إعانات وزارة الشؤون الاجتماعية بالإضافة إلى تبرعات من أفراد والتي تصرف في غالبيتها في بند مكتب توجيه الأسرة.

جمعية تنمية ونهوض المرأة¹³¹

النشأة

قامت فكرة هذه الجمعية في عام 1986 على شعور بعض العاملين والعاملات في المجال التنموي في منطقة المقطم - والزبالين بصفة خاصة - باحتياج النساء المعيلات لأسر إلى المساعدة. هذا وقد اكتشف هؤلاء العاملون في المجال التنموي أن هناك منطقة تحتاج بشدة إلى هذا النوع من الخدمات وهي حي منشية ناصر حيث لا توجد جمعيات أخرى تقوم بتقديم هذا النوع من الخدمات. وقد تجمعت مجموعة من 20 فردا من المهتمين والمهتمات وأشهروا جمعية تنمية ونهوض المرأة في عام 1987 كجمعية أهلية مشهورة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية. والجدير بالذكر أن الجمعية لم تعاني من تدخلات تذكر من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، اللهم إلا اهتمام حدث مؤخرا وأدى إلى بعض التخوف لدى المؤسسين، ولكن الوزارة استقرت على أن أهداف الجمعية واضحة ومبنية على أسس سليمة.

رؤية المنظمة

ترى الجمعية أن وضع المرأة - وخاصة التي تنتمي إلى الفئات المهمشة - في انحدار وأن عليها النضال في جهات متعددة، كما يرى الأعضاء أن النواحي التشريعية لا تتقدم بالشكل المرجو. وفي سعي هذه المنظمة يدخل عنصر مساعدة المرأة على استرداد كيانها والشعور بقيمة ذاتها وتطوير قدرتها على مساعدة نفسها وأسرته. ويعمل أعضاء الجمعية بطريقة تطوعية.

أهداف المنظمة

- ورغم أن عضوية هذه الجمعية مختلطة، أي تضم في صفوفها رجالا ونساء، فقد حددت عملها أهداف نسوية لم تحد عنها حتى الآن، وهي عبارة عن ثلاثة أهداف:
- مساعدة المرأة من الناحية الفنية.
 - مساعدة المرأة من الناحية المالية.
 - مساعدة المرأة من الناحية القانونية.

ويتم ذلك عمليا عن طريق إمداد النساء المعيلات لأسر بقروض صغيرة مع تقديم المعونة الفنية في إتمام

131 نقاش مع سمية إبراهيم، عضو مؤسس بالجمعية.

إجراءات إدارة وتنظيم المشروع الصغير بالإضافة إلى تقديم الاستشارات القانونية التي ركزت على التوعية بإجراءات استصدار البطاقات الشخصية إضافة إلى المسائل القانونية بصفة عامة. وتفضل السياسة المتبعة في المنظمة عدم الخروج عن الأهداف الرئيسية التي وضعتها لنفسها. إلا أنه بعد اكتشاف بعض الاحتياجات الإضافية، تم عقد دورة تدريبية للتوعية الصحية، كما قامت الجمعية ببعض الأنشطة في مجال محو الأمية.

الفئات المستهدفة

أما فيما يتعلق بالجمهور المستهدف من هذه الخدمات التي تتوجه أساسا إلى النساء المعيلات لأسر، فقد تم تحديد سبع شرائح هي: الأامل، والمطلقات، والمهجورات، وزوجة المدمن، وزوجة المسن، وزوجة العاجز، والأخت الكبرى التي تجربها ظروف الحياة على العمل لإعالة باقي أفراد الأسرة. ومن الملاحظ أن الجمهور المستهدف يتزايد مع زيادة الفقر.

الأنشطة

بالإضافة إلى تقديم القروض الصغيرة للنساء المعيلات لأسرهن في منطقة منشية ناصر - وهي على حسب قول إحدى مسئولات هذه الجمعية التجربة الأولى من هذا النوع في مصر والتي وصلت حتى الآن إلى ما يقرب من مائة قرض - فقد عقدت الجمعية بعض حلقات التوعية حول موضوعات قانونية مثل الطلاق والزواج والميراث. وقد اتخذت هذه الأنشطة في بعض الأحيان عرض أفلاما تسجيلية لاقت نجاحا كبيرا وسط الجمهور المستهدف.

النطاق الجغرافي

رغم أن الحيز الحالي لنشاط الجمعية يتمحور أساسا في منطقة منشية ناصر (القاهرة)، فإن المنظمة تسعى حاليا إلى توسيع نطاق نشاطها إلى مناطق أخرى بالقاهرة وهي مصر القديمة وحلوان. وقد تقدمت الجمعية بطلب منحة إلى إحدى الجهات الأجنبية لتمويل هذا التوسع والمسألة ما زالت قيد البت.

الممارسة الداخلية

إلى جانب الأنشطة المذكورة آنفا، يحاول أعضاء المنظمة ممارسة شكل من أشكال الديمقراطية الداخلية، إذ أن الرئاسة تتغير مرة كل ثلاث سنوات وكل عضو من أعضاء الجمعية يعمل في كل مركز ويمارس مسؤوليات متعددة. هناك روح ترفه هيمنة أحد الأشخاص وتتجه ند و التفتح على أساس السن والنوع/ الجنس حيث أن المعيار الأساسي هو القدرة على العطاء من خلال هذا العمل التطوعي الشاق. وحرصا على إرساء القيم الديمقراطية، فإن أعضاء مجلس الإدارة السبعة كثيرا ما يدعون إلى حضور اجتماعاتهم أعضاء من الجمعية العمومية للجمعية. وبصفة عامة، فإن وجود واستمرار الجمعية لا يتمحور حول وجود شخص بعينه، بل يتبع أسلوب التداول في المسؤوليات والواجبات والحقوق كما أن هناك درجة عالية من المحاسبية في أداء المهام و"لا نترك أحدا يتكاسل والكل يعمل".

المشاكل التي تعترض العمل

إن المشكلة الأساسية التي تعترض هذا العمل هي كون الأعضاء المؤسسين والحريصين على تقدمها جميعهم

موظفين في جهات أخرى وبالتالي فإن عملهم التطوعي وحماسهم في العطاء يواجهه مشكلة الوقت مع كثرة المسؤوليات الحياتية الأخرى التي يجتهدون دوماً في حلها. كما يرى المسئولين في هذه الجمعية أنه لم يبذل مجهود من أي من الجهات الرسمية في مخاطبتهم فيما تعلق بالقانون الجديد المطروح حول عمل الجمعيات. إلا أنهم يروا أن هذا القانون المطروح لن يشكل عبئاً أو مشكلة بالنسبة لهم فهم يعملون في هدوء ويجدون بعض الأذان الصاغية من بعض الجهات الرسمية. إلا أن هناك قلق على المستوى العام وعلى تأثير ذلك القانون الجديد على حركة الجمعيات بوجه عام.

مركز دراسات المرأة الجديدة¹³²

النشأة

في عام 1984، بدأت مجموعة صغيرة من العناصر النسائية ذات الخلفية السياسية والمنتمية أساساً للحركة الطلابية في السبعينات، في اللقاء معا بهدف دراسة أوضاع المرأة وقراءة تاريخها والتعرف على الخبرات العالمية. وكان هذا الشكل أقرب إلى الحلقة الدراسية. ثم تطور الشكل والمضمون وبدأت المجموعة تتجه إلى دوائر أوسع وتنظم ورش العمل، كما تم إصدار نشرة غير دورية، مما أدى إلى توسيع نسبي في عضوية المجموعة. في عام 1990، أشهرت المجموعة نفسها على هيئة شركة مدنية غير تجارية وذلك بعد دراسة الأشكال القانونية الأخرى المتاحة.

الرؤية والمبادئ

تستند المجموعة على مبادئ الديمقراطية، والشفافية والمحاسبية، كما تؤكد على أهمية العمل التطوعي حيث تعمل كافة عضوات المرأة الجديدة بطريقة تطوعية. وتؤمن المنظمة بخصوصية قضايا النساء مع التركيز على النساء المنتميات إلى الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع. وإلى جانب ذلك، فإن المنظمة تؤمن بأهمية السعي لبناء مجتمع ديمقراطي عادل تختفي فيه جميع أشكال التمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو الانتماء الديني أو الفكري أو السياسي أو الطبقي.

الأهداف

- المساهمة في خلق حركة نسائية مصرية بما يتضمن ذلك بلورة خطاب نسوي مصري.
- وضع قضية المرأة على أجندة القوى السياسية والاجتماعية.
- مساعدة ودعم النساء المهمشات وتعزيز قدراتهن من خلال التوعية، وتكوين جماعات الضغط، وتوفير المعلومات.
- تدعيم آليات الديمقراطية والمساهمة في إرساء أسس المجتمع المدني.

الفئات المستهدفة

حيث أن المنظمة تقوم بدور الدفاع الاجتماعي فإن الفئات المستهدفة من نشاطها هي المجتمع ككل. إلا أن

132 بناء على تقرير التخطيط الاستراتيجي للمنظمة والذي تم ما بين أبريل-أكتوبر 1998.

هناك تركيزا - حتى المرحلة الحالية - على جمهور النساء بصفة عامة، وعلى النساء الأكثر تهميشا بصفة خاصة. كما يستهدف النشاط النساء المنتميات إلى المنظمات التتموية الصديقة وإلى المنظمات النسائية بصفة عامة.

الأنشطة

- القيام بالدراسات والأبحاث الميدانية.
 - نشر نتائج هذه الدراسات والأبحاث من خلال الندوات وورش العمل.
 - إصدار مجلة غير دورية.
 - التنسيق مع منظمات نسائية أخرى مصرية وعربية والمساهمة في تأسيس الشبكات (شبكة سالمه لمناهضة العنف ضد المرأة، شبكة عايشة العربية، لجنة تعزيز قدرات المرأة التي تعمل تحت مظلة اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية، شبكة المنظمات العاملة على متابعة مقررات مؤتمر بكين بمبادرة من منظمة اليونيسيف).
 - المساهمة - بناء على طلب منظمات أخرى وخاصة الهيئة القطبية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية - في البرامج التدريبية لتلك المنظمات.
 - حضور المؤتمرات المحلية والخارجية.
 - القيام بحملات حول موضوعات مختلفة بعضها يتعلق بالمرأة والبعض الآخر يتعلق بقضايا عامة وعلى سبيل المثال: حملة جمع التوقيعات على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء، حملة الإفراج عن المناضلة الفلسطينية سهيلة أندراوس، حملة تطوير قانون الجمعيات..
- هذا ومن الصعب قياس النطاق الجغرافي لهذا النشاط.

الممارسة الداخلية

تعمل المنظمة حتى الآن على أساس الشكل الأفقي، حيث لا توجد مستويات تنظيمية ويتم اتخاذ القرارات بطريقة جماعية وبالتوافق. كما تدرج العضوات - حسب الرغبة - في مشروعات أو برامج نوعية مثل برنامج العنف أو مشروع بلورة خطاب نسوي مصري.

المشاكل التي تعترض العمل

هناك نوعان من المشاكل تعترض المنظمة:

1. مشاكل خارجية تتمثل في الاتجاه العام إلى حصار المرأة عموما والخطاب النسوي التحرري بصفة خاصة مع سيطرة العقلية المحافظة على نسيج المجتمع. كذلك فإن وسائل الإعلام لا تتبنى سياسة محددة لدعم قضايا المرأة. وأخيرا فإن هناك معوقات تعترض العمل الأهلي بصفة عامة وهي تتمثل - بالإضافة إلى القوانين المقيدة لحرية هذا العمل - في عدم التنسيق الكافي بين المنظمات الأهلية مما يؤدي إلى التكرار، وفي عدم وجود مفاهيم عميقة للعمل الأهلي وفي غياب ميثاق أخلاقي يربط فيما بين الأطراف المختلفة ويسمح بالشفافية والمحاسبية.
2. أما المشاكل الداخلية فهي تتمثل في غياب كادر متفرغ يدفع بالعمل إلى الأمام وبالتالي تتوقف فاعلية الأنشطة على الرغبة الذاتية والقدرة على العطاء. هناك أيضا إشكالية في آليات اتخاذ القرار والمتابعة والإشراف، وغياب للمعايير، وتباين في الالتزام والأداء وبالتالي غياب مسؤوليات محددة تسمح بالمحاسبة.

النشأة

نشأت الجمعية في التسعينات بناء على رغبة المؤسسين في تحسين وضع المرأة وتحقيق المساواة بشكل فعلي.

الرؤية

تري الجمعية أن أهم وأصعب مشكلة متعلقة بأوضاع وقضايا المرأة في مجتمعنا تتعلق بالحقوق الشرعية والقانونية الضائعة منها نتيجة عدم وعي من جانب المرأة من جهة، ونتيجة الأوضاع السائدة من عادات وتقاليد وأعراف وبطء إجراءات التقاضي.

كما تری الجمعية أن هناك ازدياد في حدة الفقر حيث اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مما كان من أهم نتائجه إهدار طاقات المرأة.

الأهداف

1. النهوض بمكانة المرأة ورفع مستواها في كافة المجالات خاصة مع عدم وجود منظمات أو جمعيات مشابهة في المجتمع المحلي.
2. التوعية بحقوق المرأة المختلفة شبه المهدة في المحافظة مثل الحق في الميراث والرعاية الصحية والتعليم، الخ.
3. عمل مشروعات تستهدف تشغيل المرأة وتفعيل إمكانياتها.
4. الاستفادة من موارد البيئة المحلية واستغلالها بما يعود بالنفع على المجتمع والمرأة.

الأنشطة

1. مشروع تنمية وتشجير حي المساعيد بالنخيل المثمر والممول من مرفق البيئة العالمي.
 2. على وشك البدء في مشروع تعليم وتدريب الفتيات على الحاسب الآلي.
 3. المسح الطبي للأمراض المتوطنة.
 4. تصنيف النباتات الطبية بالمحافظة.
 5. عقد ندوات توعية للمرأة عن حقوقها الضائعة ومساعدة السيدات على حل مشاكلهن بقدر الإمكان.
- كما أن المترددات على الجمعية من الريف والحضر معا. وقد أفاد ممثل الجمعية بأن الفقر يؤثر على جهود الجمعية، فكل الخدمات التي تقدم للمتريدين عليها مجانية. إلا أن "درجة الوعي والتحضر تقل" نتيجة لـ"عدم القدرة على العلم وامتلاك أدوات المشاركة". غير أن ذلك لا يؤثر على أنشطة الجمعية واستمراريتها.

133 نقاش مع عبد الله علي الحجاوي، نائب رئيس الجمعية.

الممارسة الداخلية

لا يوجد بالجمعية عضو يمكن أن تتوقف الجمعية بانسحابه أو يحدث بها ركود، فكل الأعضاء نشيطين و العضوية مختلطة ما بين الإناث والذكور. وتوجد اتصالات مستمرة ما بين الجمعية ومديرية الشؤون الاجتماعية وأعضاء مجلس الشعب عن المحافظة، حيث أن معظم أعضاء الجمعية يعملون بشكل أو بآخر مع المحافظة. غير أنه قد حدث مشكلة مع مشروع تنمية وتشجير حي المساعيد، حيث تأخرت الموافقة شهر من جانب أمن الوزارة وأمن الدولة.

وتتنمي الجمعية إلى الشبكة العربية للمنظمات الأهلية وإلى تحالف الجمعيات الأهلية.

رؤية مستقبلية

تأمل الجمعية في تحسين وضع المرأة وتحقيق المساواة بشكل فعلي، كما تأمل في تغيير بعض القوانين المتعلقة بالمرأة مثل قانون العقوبات وقانون الجنسية وقانون الأحوال الشخصية. ومن جهة أخرى ترى الجمعية أن القانون الخاص بالجمعيات يجب أن يذ صراحة على عدم السماح لموظفي الجهة الإدارية (وزارة الشؤون الاجتماعية) بالعمل بالجمعيات بأجر سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

ملتقى المرأة والذاكرة¹³⁴

النشأة

تأسس الملتقى رسمياً في يناير 1997، حيث كان قد بدأ قبل ذلك بسنتين كمشروع إلى أن تقرر أن يكون له وجوده المؤسسي المستقل. ويمكن القول بأن السمة الأكثر تميزاً لملتقى المرأة والذاكرة هي أنه مجموعة بحثية تعمل وفقاً لأجندة نشاطية.

الرؤية

تركز المجموعة على الأنماط والمفاهيم الثقافية المنحازة ضد المرأة والتي عادة ما لا يتم تناولها بالتحليل. في هذا السياق تقول منسقة المجموعة إن "الأنماط والمفاهيم يتم التعامل معها كما لو كانت لا تتغير ولا تتزحزح. ونحن كمجموعة نرفض هذه الرؤية ونبحث في تاريخية هذه المفاهيم...". ومن بين التصورات التي يطرحها ملتقى المرأة والذاكرة أنه يتعين العمل على كافة الجبهات. فالتنمية كمفهوم مثلاً لا يمكن حصرها في الجانب الاقتصادي، حيث أن هناك مكونات تتصل بالتنمية الثقافية ينبغي معالجتها من أجل التوصل إلى حل متكامل لإشكالية المرأة والتنمية.

الأهداف

يتركز عمل المجموعة على إعادة قراءة التاريخ الثقافي العربي من منظور يأخذ في الاعتبار الشكل الثقافي والاجتماعي للجنس gender بغرض إنتاج مادة ثقافية يمكن استخدامها في الدفاع الاجتماعي وفي النشر واسع الانتشار حول قضايا المرأة الثقافية. ومن خلال أنشطته ورسالته، يأمل الملتقى أيضاً أن يجمع في

134 نقاش مع هدى الصدة، منسقة المجموعة.

نسيج متجانس بين الدفاع الاجتماعي/النشاطية والأكاديمية بحيث تسود بينهما علاقة عضوية عوضاً عن علاقة تبرز الاختلاف والتنافر. كما يطمح الملتقى كذلك إلى إيجاد منتدى بحثي يتخذ من التشكل الثقافي والاجتماعي للجنس مقولة تحليلية، ومن ثم إدخال البحث الذي يأخذ في الاعتبار التشكل الثقافي والاجتماعي للجنس إلى الدوائر الأكاديمية العربية. كما تضيف المنسقة "إننا نستهدف الوصول إلى مفاهيم مغايرة تناصر حصول النساء على حقوقهن".

الأنشطة والممارسة الداخلية

ينضمن السعي نحو هذا الاقتراب الكلي العمل مع أكبر عدد ممكن من المؤسسات والهيئات من أجل تأثير أكبر وانتشار أوسع لمواقف المجموعة. إن هذا التفاعل لا يزال محدوداً إلا أن المجموعة ترحب بشدة بكل تفاعل قائم على أساس التفاهم والتعاون المتبادلين. ويتمثل أحد نماذج التفاعل والعمل المشترك في العلاقة مع بعض المؤسسات التي ترعاها وزارة الثقافة. وعلى سبيل المثال، فقد قامت مكتبة القاهرة الكبرى مشكورة باستضافة مؤتمر لملتقى المرأة والذاكرة لتكريم إحدى الرموز النسوية. وفي حين أن ذلك ربما لم يكن على أجندة المكتبة، فقد كانت الاستجابة إيجابية للغاية فور تقديم الطلب. ولعله من المهم بمكان عدم إهمال مثل تلك الفرص للتعاون والاستفادة القصوى منها. كما وجدت المجموعة أيضاً استجابة قوية من الصحافة لدعوتها. ومن طبائع الأمور أن مجالات الاهتمام أو التأكيد لن تكون دائماً متماثلة، إلا أن الوقت قد حان لاكتساب الصحافة كحليف قيم. إن ذلك الأمر تتفق عليه أغلب المنظمات، إلا أنها تواجه بعض المشكلات في ممارسته.

ينظم ملتقى المرأة والذاكرة ما يمكن تسميته ندوات توعوية، وإن كانت تختلف عن تلك التي تنظمها المنظمات ذات التوجه الخدمي. في كل شهر تتم دعوة محدث/متحدثة خارجي/خارجية أو إحدى عضوات الملتقى للحديث حول موضوعات متنوعة. وقد تضمنت الندوات التي تم تنظيمها بالفعل موضوعات مثل "مقارنة بين منهج التشريع في الإسلام وفي القانون الوضعي الإنجليزي" (بحضور 40 شخص)، "الحواديت الشعبية العربية من وجهة نظر المرأة" (بحضور 80 شخص)، "مقارنة بين الحركة النسائية في مصر والهند" (بحضور 30 شخص)، "عرض لمشروع مسرحية نسائية" (بحضور 70 شخص). وشهد مؤتمر تكريم ملك حفني ناصف العدد الأكبر من الحضور حيث حضر 200 شخص على مدى يومين.

بخلاف هذه الندوات، فإن ملتقى المرأة والذاكرة لديه عدة مشروعات، وتقوم كل عضوة بالعمل في أحد هذه المشروعات أو تتولى مسؤوليته. وبهذه الطريقة تشعر كل واحدة بامتلاكها لعملها وتستطيع في الوقت ذاته التفاعل مع المشروعات الأخرى الجاري العمل بها بطريقة إيجابية. ويسمح ذلك لهن بتجنب الحالة التي يسهم فيها بعض الأعضاء أكثر من غيرهم.

المشكلات التي تواجهها

بسبب تفرد هذه المجموعة وتميز عملها في السياق العربي، فإنهن لا يشكلن جزءاً من شبكة أوسع محلياً أو إقليمياً. وفي حين أنهن كن يوددن ذلك، فإن غياب مثل تلك الشبكة هو أحد أعراض المشكلة الأكبر التي تواجه هذا النوع من العمل في المنطقة. إن عمل ملتقى المرأة والذاكرة جديد على المنطقة، وهو يتسم بالتحخصص إلى حد كبير. ويقتضي الوضع الأمثل وجود مزيد من المنظمات تشتغل على مكون التنمية الثقافية.

وبالنسبة لقضية الفقر، ففي حين أن تزايد حدة الفقر في مصر يمثل مشكلة لأسباب بديهية، فإنه أيضا يؤثر مباشرة على عمل ملتقى المرأة والذاكرة وطموحاته بطرق عدة. ولما كانت أنشطة المجال الثقافي تحتاج دوماً للدعم من جانب حكومة قوية ومجتمع مدني فعال ونشيط، فإنه يكون مقدرًا أن يعاني هذا المجال من المشاكل في مجتمع فقير. ومن ثم فقد يظل الاهتمام بالأنشطة والأحداث الثقافية محصورًا في أقلية محدودة، بحيث تبقى هذه الأنشطة والأحداث بمعزل عن التأثير على القطاعات الواسعة من الجمهور. ومن شأن هذا الوضع أيضا أن يجعل من الصعب على ملتقى المرأة والذاكرة كما على غيره من المنظمات ضمان الاستمرارية على المدى الطويل.

رؤية مستقبلية

يأمل الملتقى في نهاية المطاف أن يرى تغييرا في نظرة المجتمع السلبية تجاه دور المرأة في المجتمع والأنماط الثقافية التي تكبل قدرات النساء. ولا تقتصر هذه الرؤية على النساء وحدهن، بل يأمل الملتقى أن يرى تغييرا أوسع في النماذج النمطية للنساء والرجال معا. وعلى صعيد السياسة الحكومية، تود المجموعة أن ترى مزيدا من وضع النساء في قلب الصورة عوضا عن استبعادهن. إلا أن المجموعة ليس لديها شكوى فيما يتصل بتأثير السياسة الحكومية على عملها.

الهيئة القبطية الإجيلية للخدمات الاجتماعية¹³⁵

النشأة

تأسست الهيئة عام 1952 بمبادرة من القس د. صموئيل حبيب وعملت في البداية في قرية حرز مركز أبو قرقاص بالمنيا في مجال محو الأمية وتعليم الكبار. بدءا من عام 1954 بدأت تتوسع في أنشطتها التعليمية الموجهة للمرأة عن طريق الاقتصاد المنزلي ومع الرجل عن طريق الأنشطة الزراعية. ومن ناحية الموقع، فقد استمر نشاط الهيئة حتى الستينات متمركزا جنوب المنيا ثم بدأت تنتشر بعد ذلك شمال المنيا ومن جهة الجنوب حتى أسيوط. كما بدأ نشاطها يمتد إلى القاهرة في السبعينات. وقد استمت المجتمعات التي توجهت إليها الهيئة بالطابع الريفي، على أنها مدت نشاطها إلى المناطق الحضرية عندما بدأت في العمل بالقاهرة في السبعينات، كما بدأ طابع الكثير من مراكزها يتأثر بالطابع الحضري وظهور العشوائيات مع امتداد البناء في المناطق الحضرية على حساب الزراعات. ويجدر الإشارة هنا إلى أن الهيئة ليست منظمة خاصة للمرأة بل هي منظمة تتوجه بأنشطتها نحو مجمل المجتمع ولكنها رأت في السنوات الأخيرة أهمية التوجه إلى المرأة بصفة خاصة فأسست أحد برامجها للإيفاء بهذا الغرض.

اتخذت المنظمة شكل التنظيم "غير الرسمي" قبل صدور قانون رقم 32 الذي بدأ العمل به في عام 1964. وكان القس صموئيل حبيب هو مؤسس الهيئة ومديرها العام حتى ذلك الحين. بعد إشهار الهيئة رسميا، تم تشكيل مجلس إدارة بالانتخاب وظل القس صموئيل حبيب هو المدير العام للهيئة إلى أن توفى منذ عامين.

الرؤية

تميزت الهيئة بمحاولة التوجه إلى التأثير في الثقافة العامة للجمهور ومكافحة الأمية. وكانت مكافحة الأمية

135 نقاش مع مارجريت صاروفيم، إحدى المسؤولات عن برنامج المرأة بالهيئة.

مصاحبة لتكوين نوادي للقراءة مما يعكس أن الأساس في هذا النشاط لم يكن تعليمي فقط بل كان ثقافي يتطلع إلى تغيير المفاهيم السائدة. ومنذ البداية عمل القس صموئيل حبيب على مواجهة العادات الضارة مثل الختان - فكتب مقالة في أواخر عام 1959 عن الختان وأهمية محاربة هذه العادة. وتنتظر الهيئة إلى المرأة على إنها كائن كامل الأهلية يجب أن يتحقق في المجتمع وأن النظرة الدونية للمرأة الموجودة في مجتمعنا تحول دون ذلك.

كما ترى أن من أصعب المشاكل التي تؤثر على وضع المرأة في المجتمع تتمثل في الثقافة العامة السائدة التي ترسخ هذا المفهوم الدوني للمرأة. وترى الهيئة أن التصدي لهذه القضية يكون عن طريق التأثير في ثقافة المجتمع، أي التأثير في العادات والتقاليد، إضافة إلى تمكين المرأة اقتصاديا. ويتم ذلك عن طريق تعليم المرأة كيف تكون مكتفية ذاتيا وتعليمها مهارات مثل التفصيل على سبيل المثال. أما في مرحلة لاحقة، فقد رأت الهيئة أنه يجب إدخال مناهج علمية لهذا المكون له جوانب ثقافية وتعليم المهارات سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية.

أما فيما يتعلق بعلاقة الهيئة بالأجهزة الحكومية، فإنها تتبنى رؤية مفادها أن هناك شراكة بينها وبين المجتمع المحلي من ناحية وبينها وبين الحكومة من ناحية أخرى من أجل تحقيق التنمية.

الأهداف

تركز عمل الهيئة على محاربة عادة ختان الإناث في المجتمعات المحلية بالإضافة إلى محاربة الدخلة البلدي وكان ذلك في الخمسينيات.

الأنشطة

تتضمن أنشطة الهيئة عقد الندوات في المجالات الأربعة التي تعمل بها وهي: التعليم، الصحة، التنمية الاقتصادية، التنمية الزراعية والبيئية. ويتوقف عدد الحاضرين لهذه الندوات وفقا لأهداف الندوة إذ يتراوح ما بين 30 مشارك - لو كانت ندوة للتوعية - إلى 100-150 مشارك لو كانت الندوة دعائية. وتستعين الهيئة بمحاضرين خارجيين عند اللزوم، أي عند مناقشة موضوعات متخصصة. كما تنتمي الهيئة إلى عدد من التكوينات مثل مجموعة مناهضة ختان الإناث ولجنة مكافحة الأمية المكونة من كاريناس وجمعية الصعيد للتربية والتنمية. كما اشتركت الهيئة مؤخرا في لجنة على المستوى العربي حول "الاستخدام المستديم للأراضي الزراعية".

الممارسات

تترجم رؤية الهيئة في أنشطة تتسم بالمشاركة بين كل الأطراف - أي الهيئة و المجتمع المحلي والجهات الرسمية - في المشاريع التي يتم التخطيط لها وتنفيذها في المناطق المختلفة. ففي لجنة البلد على سبيل المثال تحرص الهيئة على تمثيل اللجان المحلية والمجالس الشعبية والقيادات المحلية وبعض المؤسسات الرسمية، حتى تشارك كل هذه الأطراف في التخطيط وإزالة أي مشاكل قد تحدث.

وفي مجالات خاصة على المستوى القومي تحرص الهيئة على التعاون مع الأجهزة الحكومية المتخصصة، ففي مجال الصحة الإنجابية هناك بروتوكول تعاون مع وزارة الصحة ومع الوحدات الصحية، وعلى مستوى التعليم هناك بروتوكول تعاون مع هيئة تعليم الكبار.

ولا يمكن الجزم بنسبة مائة في المائة بأنه لا يوجد تدخل من الجهات الممولة في تحديد الأنشطة ومجالات

العمل، ولكن الهيئة تختار بصفة عامة مجالات عملها وتتعامل مع أي طرف على أساس مبدأ الشراكة والحوار.

ملاحظات واستنتاجات مبدئية

– رغم أن معظم الحالات التي تم دراستها تحمل في اسمها "المرأة" أو ما يشير إلى ذلك – مثل الأسرة – فإن أنشطتها لا تتوجه بالضرورة نحو المرأة، بل لوحظ في بعض الحالات عدم وجود توجه عمدي للنساء.

– لوحظ أيضا كثرة استخدام مصطلحات دخلت مؤخرا على قاموس العمل الأهلي بفعل التعرض للمؤتمرات الدولية والاحتكاك بالمولين الأجانب. غير أن هذا الاستخدام لا يعني بالضرورة فهم أبعاد المصطلح. ويتضح ذلك في التناقض – في بعض الأحيان – ما بين رؤية المنظمة والأنشطة التي تقوم بها. كما أن العديد من المنظمات موضع البحث لا تستوعب مفهوم تعزيز قدرات المرأة، وبالتالي تكون أنشطتها أقرب إلى الجانب الخدمي/الخيري. ورغم ذلك فإن ترديد هذه المفاهيم أمر هام في حد ذاته ويستدعي التدخل الواعي لتأصيل تلك المفاهيم والمبادئ.

– كذلك لوحظ إدراج بعض الأنشطة التي لم تكن مدرجة فيما قبل في عمل الجمعيات النسائية، مثل مناهضة ختان الإناث ومناهضة تآنيث الفقر والأنشطة البيئية. ويمكن القول هنا أن دخول هذه الأنشطة على جدول أعمال هذه المنظمات قد جاء نتيجة لتزايد الاحتكاك بتناول جهات أخرى من العالم ولا سيما الغرب، وذلك من خلال المؤتمرات الدولية ومن خلال الممول الأجنبي ومن خلال الخطاب الجديد الذي بدأت تصدره الدوائر الرسمية، خاصة بعد مؤتمر بكين. كما أعطى عدد كبير من المنظمات المبحوثة أهمية خاصة للقوانين سواء من حيث العمل على تغييرها أو من حيث التوعية بها مع الجمهور المستهدف وهو اتجاه برز بشكل خاص مع التحضير لمؤتمر بكين وما بعده حيث أصبح النشاط القانوني يمثل محورا رئيسيا في الأنشطة التوعوية للجمعيات وهو تجاوز لأنماط التوعية الأولى والتي كانت تقتصر على التوعية الصحية ومحو الأمية الأبجدية.

– بالإضافة إلى ما تقدم، شعرت الباحثات بأن هناك صعوبة لدى معظم الجمعيات في تحديد الرؤية كمفهوم، مما قد يشير إلى أنها لم تأتي على أجندة خاصة بها بل جاءت استجابة لسياسات إما رسمية أم مرتبطة بأولويات جهات التمويل. ويلاحظ هنا أن ثمان حالات من أصل عشرة حالات تتلقى تمويلا أجنبيا بينما تلقت إحدى الحالتين الباقيتين تمويلا على مشروع محدد، أما الجمعية الأخرى فإنها تتلقى تمويل من الوزارة إلى جانب تبرعات الأهالي.

– بعض الجمعيات التي تعمل تحت مظلة الشؤون الاجتماعية أقرت بوجود مشاكل من تدخل الجهة الإدارية في أعمالها، لكنها أيضا أكدت على أهمية العمل مع الجهات الرسمية والاحتفاظ بقنوات اتصال من أجل تسهيل عمل الجمعية. هذا وقد عبرت إحدى الجمعيات عن عدم قلقها من تدخل الشؤون في عملها أو ارتباطها بها بعلاقة رعائية وذلك بقولها "لأننا لا نتكلم إلا في المفروض نتكلم فيه". وعموما كانت الجمعيات متحفظة في الحديث عن التدخل الإداري وإن كان قد ظهر أحيانا – بطريقة لا شعورية – في التدخل ما بين الوظائف في الجهاز الإداري وعضوية الجمعية.

– رغم ما رددته معظم الحالات عن الديمقراطية الداخلية في اتخاذ القرارات وعن استقرار المنظمات بغض النظر عن الأفراد، فإن الباحثات قد استشعرن أن هناك فجوة ما بين القول والفعل. وأبرز مثال على ذلك أنه ورغم توجيه الأسئلة إلى رئيسة جمعية الدفاع عن حقوق المرأة بالعريش، فإن نائب الرئيسة هو الذي أصر للإجابة على الأسئلة ولإجراء الحوار وتحديد ما يقال وما لا يقال. كما لوحظ أن الجمعيات التي تمارس قدر

- عالي من الديمقراطية الداخلية قد تواجه مشاكل في آليات صنع القرار . وهناك منظمة واحدة ذكرت تداول السلطة كأحد الآليات الإيجابية لضمان الديمقراطية الداخلية.
- إن مسألة الاندراج في شبكات ما زالت تحتاج إلى كثير من التطوير، إذ يلاحظ أن معظم الحالات المبحوثة قد اندرجت في شبكة اليونيسيف، أي في شبكة لم تجيء نتيجة لرغبتها وسعيها الخاص، بل جاءت مبنية على دعوة من جهة خارجية، فكرت وخطت ومولت العمل . ونتساءل هنا، لو لم تقم منظمة اليونيسيف بهذه المبادرة، فهل كانت ستقوم الجمعيات الأهلية بمبادرة من أسفل من أجل عمل جماعي؟ ولنا أيضا أن نراقب ماذا سيحدث مستقبلا بعد انتهاء المنحة المقدمة من المنظمة المذكورة وبالتالي انتهاء مصاريف الانتقال والإقامة وما إلى ذلك، ناهيك عن المخصصات لإنجاز المشروعات والأنشطة.
- بعض الجمعيات قد أبدى جهلا بالقانون الجديد الذي سيحل محل قانون 32 للجمعيات وهذا القانون الجديد موضع نقاش واسع في الفترة الحالية. إلا أن هناك البعض الآخر من الجمعيات الذي يعمل بطريقة نشيطة من أجل تطوير العمل الأهلي في مصر، ليس فقط فيما يتعلق بالقانون بل فيما يتعدى هذا القانون وصولا إلى تطوير المبادئ والمفاهيم والآليات. وقد اتفق مع هذا الاتجاه الأخير المنظمات غير المسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية.
- يمكن أيضا ملاحظة أنه فيما عدا المنظمات التي تشكلت قصديا للدفاع عن حقوق المرأة، والتي لا تتعدى ثلاث منظمات ضمن العينة، فإن كافة المنظمات الأخرى تتناول الموضوع في إطار الأدوار المرسومة اجتماعيا للمرأة، أي في أدوارها المتعلقة بالبنوة، والأمومة، والزواج. وبالتالي، فإن تناول المسألة من خلال أنشطة هذه المنظمات لا تخرج عن كونها أنشطة إصلاحية لا ترتقي إلى مرتبة العمل على تطوير قدرات النساء المنتميات إلى مستويات اجتماعية متباينة، كما أنها ما زالت لا تشكل البذرة الكافية لتوحيد حركة نسائية واعية بمطالبها المستقلة.

المراجع:

(1) المراجع العربية

1. الحركة النسائية العربية: أبحاث ومدخلات من أربع بلدان عربية، تحرير نادية عبد الوهاب وآمال عبد الهادي، القاهرة، مركز دراسات المرأة الجديدة، 1995.
2. سامية محمد فهمي، المرأة في التنمية، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية 1996
3. أمل كامل بيومي السبكي، الحركة النسائية في مصر ما بين الثورتين 1919 و 1952- الهيئة المصرية العامة للكتاب 1986.
4. أماني قنديل وسارة بن نفيسة، الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1994.
5. أماني قنديل، العمل الأهلي والتغير الاجتماعي..منظمات المرأة والدفاع والرأي والتنمية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1998.
6. أنهار، نشرة غير دورية تصدر عن ملتقى الهيئات لتنمية المرأة، العدد الثالث، يناير 1998.
7. ابن الهاشمي، الداعية زينب الغزالي: مصير الجهاد وحديث من الذكريات من خلال كتابتها - دار الاعتصام - 1989.
8. الطريق من القاهرة إلى بكين، اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية، اللجنة الفرعية للمرأة، القاهرة، 1995.
9. المرأة الجديدة، نشرة غير دورية تصدر عن مركز دراسات المرأة الجديدة، العدد الرابع، فبراير 1990.
10. انجي افلاطون مذكرات، دار سعاد الصباح، 1993.
11. تطور أوضاع المرأة المصرية من نيروبي إلى بكين، تقرير مقدم من الجمعيات الأهلية المصرية للمنتدى العالمي للمرأة بكين 1995، القاهرة، 1995.
12. راجية عمران، المسودة الثانية "لتاريخ اللجنة المصرية لمناهضة ختان الإناث 1994-1998".
13. سعد الدين إبراهيم، المرأة في الحياة العامة المصرية، تحرير عبد المجيد صفوت ونجاح إبراهيم، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.
14. سناء المصري، تمويل وتطبيع، دار سيناء، القاهرة، 1997.
15. قانون جمعية الاتحاد النسائي المصري، الطبعة الثانية 1947، مطبعة بول باربيه، بمصر.
16. منشورات تضامن المرأة العربية، قوة النساء التضامن..رفع الحجاب عن العقل، القاهرة، 1989
17. نادية حجاب، المرأة العربية دعوة إلى التغيير، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، المملكة المتحدة، 1988.
18. نيفين مسعد، المرأة في انتخابات مجلس الشعب 1995، في المرأة وانتخابات مجلس الشعب، تحرير د. ودودة بدران، القاهرة، 1996.
19. "وثيقة الجمعيات الأهلية المصرية إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية"، القاهرة 5-13 سبتمبر 1994، اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية.
20. منيرة ثابت ثورة في..البرج العاجي! !ذكرياتي في عشرين عاما، دار المعارف للطباعة والنشر بمصر، 1945.

(2) المراجع الأجنبية

Abdallah, Ahmed. *The Student Movement and National Politics in Egypt.*

1923 –

1973. London: Al-Saqi Books, 1985.

Ahmed, Leila. Women and Gender in Islam: The Roots of a Historical Debate. Yale University Press, 1993

Al-Ali, Nadjie. *Standing on Shifting Ground: Women's Activism in*

Contemporary

Egypt. SOAS: Ph.D. Dissertation, 1998.

Arafa, Bahiga. The Social Activities of the Egyptian Feminist Union. Cairo: Elias Modern Press, 1973.

Badran, Margot. "Competing Agenda: Feminists, Islam and the State in Nineteenth and Twentieth Century Egypt," in Deniz Kandiyoti, ed, Women, Islam and the State. London: Macmillan, 1991.

Badran, Margot. Feminists, Islam, and the Nation: Gender and the Making of Modern Egypt. Cairo: AUC Press, 1994.

Badran, Margot. "Gender Activism: Feminists and Islamists in Egypt," in Valentine M. Moghadam, ed, Identity Politics and Women: Cultural Reassertions and Feminisms in International Perspective. Boulder: Westview Press, 1994.

Baron, Beth. The Women's Awakening in Egypt: Culture, Society, and the Press. Yale University Press, 1994.

Benin, Joel and Zackary Lockman. Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam and the Egyptian Working Class, 1882-1954. London: I.B. Taurus, 1988.

Gallagher, Nancy. *Egypt's Other Wars: Epidemics and the Politics of*

Public Health.

Cairo: AUC Press, 1993.

El-Gawhary, Karim. "It's Time to Launch a New Women's Liberation Movement – an

Islamic One. Interview with Heba Ra'uf." MERIP Issue No. 191, Vol. 24. November-December 1994.

Haddad, Yvonne Yazbeck, and John L. Esposito, eds. Islam, Gender and Social Change. Oxford University Press, 1998.

Hatem, Mervat. "Secularist and Islamist Discourses on Modernity in Egypt in the Evolution of the Postcolonial Nation-State," in Islam, Gender, and Social Change. Yvonne Yazbeck Haddad and John L. Esposito, eds. Oxford University Press, 1998.

Hoffman, Valerie. "Zeinab al-Ghazali," in Women and the Family in the

Middle East:

New Voices of Change. Elizabeth Fernea, ed. Austin: University of Texas Press, 1985.

Jayawardena, Kumari. Feminism and Nationalism in the Third World. London: Zed

Books, 1986.

Kandiyoti, Deniz. Gendering the Middle East. Syracuse University Press, 1996.

Khater, Akram, and Cynthia Nelson. "Al-Harakah al-Nisa'iyya: The Women's Movement and Political Participation in Modern Egypt," in Women's Studies International Forum 11 (5): 465-483.

"Les Grandes Figures Féminines D'Egypte: S.A. La Princesse Fatma Ismail."
L'Egyptienne. March 1925.

Marsot, Afaf Lutfi al-Sayyid. "The Revolutionary Gentlewoman in Egypt," in Women in the Muslim World. Lois Beck and Nikki Keddie, eds. Harvard University Press, 1978.

Marsot, Afaf Lutfi al-Sayyid. A Short History of Modern Egypt. Cambridge University Press, 1985.

Nassar, Heba et al. Analysis of the Survey of the Main Interventions Enhancing the Socio Economic Status of Women in Egypt. Report No. 2. Cairo: Social Research Center, 1996.

National Council for Childhood and Motherhood. Women in Egypt: A Summary of Egypt's Report. Presented at the Fourth International Conference on Women, 1995.

Nelson, Cynthia. Doria Shafik, Egyptian Feminist: A Woman Apart. Cairo: AUC Press, 1996.

Shukrallah, Hala. "Organizational/Religious Situation of Women in Egypt"

Background paper Presented to Unicef, 1994.

Talhami, Ghada Hashem. The Mobilization of Muslim Women in Egypt. University

Press of Florida, 1996.

Wassef, Nadia. "The Woman, the March, and the Silent History." Association for

Middle Eastern Women's Studies Review 13 (spring 1988) No. 1.

Zaki, Moheb. Civil Society and Democratization in Egypt. Cairo: Konrad Adenauer Stiftung and the Ibn Khaldoun Center, 1995.

ملحق رقم 1: استبيان الجمعيات

- 1 اسم الجمعية:

- 2 سنة الإصدار:

- 3 عنوان الجمعية:

- 5 رقم الهاتف:

- 6 رقم الفاكس:

- 7 اسم وصفة عضو الجمعية الذي يقوم بتعبئة الاستمارة:

8 ما هي مصادر دعم الجمعية؟

دعم ذاتي

جمع تبرعات

أنشطة مدرة للدخل

دعم حكومي

دعم من جهات مانحة محلية

دعم من جهات مانحة أجنبية

أخرى تذكر

9 من الذي بادر بتكوين هذه الجمعية؟ (توضع علامة صح أمام الإجابة الصحيحة)

مبادرة فرد/أفراد

مبادرة جهة حكومية

فرع لمنظمة مركزية

فرع لمنظمة إقليمية

فرع لمنظمة دولية

أخرى تذكر

10 ما هو عدد أعضاء مجلس الإدارة؟

إجمالي العدد

ذكور

إناث

11 ما هو عدد أعضاء الجمعية العمومية؟

إجمالي العدد

ذكور

إناث

12 ما هو عدد العاملين بأجر؟

إجمالي العدد

ذكور

إناث

13 هل ما زال هناك أفراد مؤسسين؟

لا

نعم

في حالة الإجابة بنعم أجب على السؤال رقم (

14)

14 كم عددهم؟

15 هل حدث انقطاع في حياة الجمعية؟

لا

نعم

في حالة الإجابة بنعم أجب على السؤال رقم (

16)

16 متى؟

17 ما هي الفئة/الفئات المستهدفة من نشاط الجمعية؟

(إذا كان هناك أكثر من هدف يمكن وضع علامة صح أمام أكثر من إجابة)

رجال

نساء

معوقين

أطفال

مسنين

أطفال شوارع

مرضى

مدمنين

مجموعات مهنية

فنانين

أخرى تذكر

18 لماذا تأسست هذه الجمعية؟

إذا كان هناك أكثر من سبب يمكن وضع علامة صح أمام أكثر من إجابة

- هدف خيري

- (تلبية احتياجات المجتمع المحيط (في حالة الإجابة بعلامة صح يرجى تحديد هذه الاحتياجات

- تقديم خدمات

صحية

قانونية

قروض

دينية

توعية

تعليم

محو أمية

دروس
تقوية

تعليم نظامي

تدريب مهني

اقتصاد منزلي

ترفيه

- تنفيذ سياسات

تنظيم أسرة

محو أمية

إعادة توزيع السكان

أخرى تذكر

- مساعدة فئات خاصة

أطفال شوارع

معوقين

مسنين

أحداث

أخرى تذكر

- دفاع اجتماعي

حقوق إنسان

حقوق
المرأة

حقوق الطفل

حقوق اقتصادية

حقوق سياسية
أخرى تذكر

- قضاء وقت الفراغ

- التواجد في مجموعة

- أخرى تذكر

19 هل استمرت الجمعية على نفس النشاط منذ تأسيسها؟

لا

نعم

في حالة الإجابة بلا يرجى الإجابة على السؤال التالي؟

20 ما هي المبررات في تغيير مسار الأنشطة؟

ظهور احتياجات جديدة

فشل المنظمة في الأنشطة السابقة

تزايد الفقر

تغيير مجلس الإدارة

تغيير /انسحاب بعض الأعضاء

إمكانية الحصول على دعم

إمكانية المشاركة في مؤتمرات دولية

أخرى تذكر

21 في حالة كون العضوية نسائية فقط يرجى الإجابة على السؤال التالي:

ما هو السبب في ذلك؟

عدم الرغبة في الاختلاط

سهولة العمل مع نساء

سهولة إقناع الزوج بهذا العمل

أهمية القضايا النسائية

أخرى تذكر

22 في حالة كون العضوية مختلطة يرجى الرد على السؤال التالي:
ما هو السبب في ذلك؟

لسهولة الحصول على ترخيص

لأهمية العمل المشترك

لأن مشاكل الرجال والنساء واحدة

أخرى تذكر

23 هل هناك رضاء على مستوى عمل المنظمة؟

لا

نعم

24 كيف تتأكد الجمعية من أنها تحقق هدفها؟

25 ما هي أهم 3 تحديات تواجهها الجمعية؟

26 ما هي أهم 3 احتياجات للجمعية كي تحقق أهدافها بطريقة مرضية؟

ملحق رقم 2

أسماء الجمعيات التي قامت بالرد على استبيان المرأة في المنظمات الأهلية

- 1- جمعية الشابات المسلمات بالمنصورة.
- 2- جمعية النور والأمل لرعاية المكفوفين فرع الدقهلية.
- 3- لجنة النهوض بالمرأة نقابة المحامين مصر.
- 4- الجمعية النسائية لتحسين الصحة - طلخا.
- 5- جمعية بورفؤاد لرعاية الأسرة والطفولة.
- 6- جمعية النشاط النسائي بسمالوط.
- 7- جمعية التنمية لرعاية بائعي أطعمة الشارع وحماية البيئة والمستهلك بالمنى.
- 8- الجمعية النسوية بمطاي.
- 9- الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية.
- 10- جمعية تنمية المرأة الريفية بفرشوط.
- 11- الجمعية النسائية لتنمية المجتمع المحلى - سيناء.
- 12- ملتقى المرأة والذاكرة.
- 13- مركز قضايا المرأة المصرية.
- 14- مركز أوزوريس للتنمية الريفية وحماية البيئة - أسوان.
- 15- جمعية رعاية الأسرة بالإسكندرية.
- 16- جمعية كاريتاس مصر للتنمية.
- 17- الجمعية المصرية للسكان والتنمية - المعادى.
- 18- جمعية السينمائيات المصريات.
- 19- المركز المصري لحقوق المرأة.
- 20- جمعية التدريب المهني والأسر المنتجة بالإسكندرية.
- 21- جمعية السيدة اعتدال عبد الرحيم لرعاية الشابات المسلمات.
- 22- جمعية النهضة لتنمية المرأة بالناصرية.
- 23- جمعية الدفاع عن حقوق المرأة.
- 24- جمعية محبي البيئة (الجمعية الأهلية لحماية البيئة) شمال سيناء.
- 25- جمعية تنمية المرأة.
- 26- جمعية صديقات الكتاب المقدس - دمنهور.
- 27- الجمعية النسائية لرعاية الأسرة - فاقوس.
- 28- جمعية تنمية المجتمع المحلى والتدريب المهني للفتيات.
- 29- جمعية التدريب المهني والأسر المنتجة بالبحيرة.